

Distr.: General
23 February 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ من فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن

يتشرف فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) بأن يحيل طيه،
وفقاً للفقرة ١٣ (د) من قرار مجلس الأمن ٢١٤٤ (٢٠١٤)، التقرير النهائي عن أعماله.
وقدم التقرير في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ونظرت فيه اللجنة في ٢٠ شباط/فبراير.
وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والتقرير على أعضاء مجلس الأمن،
وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) سيمون ديلواي

منسق فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

(توقيع) شميم أختر

خبير

(توقيع) محمد شرقاوي

خبير

(توقيع) خليل مسن

خبير

(توقيع) ستيفن سبيتلز

خبير

(توقيع) سافانا دو تيسيبي

خبيرة



الرجاء إعادة استعمال الورق

260215 260215 15-00822 (A)



التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

موجز

يعرض التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، الذي مدد مجلس الأمن ولايته مؤخرًا بموجب القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤)، تحليلًا لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بما في ذلك الحظر على توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، فضلًا عن التعديلات اللاحقة الواردة في القرارات ١٩٧٣ (٢٠١١)، و ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠١٦ (٢٠١١)، و ٢٠٤٠ (٢٠١٢)، و ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، و ٢١٤٤ (٢٠١٤)، و ٢١٤٦ (٢٠١٤)، و ٢١٧٤ (٢٠١٤) للفترة الممتدة منذ إعادة تعيينه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وحتى تاريخ هذا التقرير. ويحدد التقرير أيضًا النتائج التي توصل إليها الفريق، ويقدم ١٨ توصية إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والدول الأعضاء، تهدف إلى تحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة. ويسعى الفريق أيضًا إلى تسليط الضوء على حالات عدم الامتثال استنادًا إلى بيانات ومعلومات موثقة حصل عليها.

ويستند الفريق في تقييمه إلى المعلومات التي تلقاها، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، والأطراف المهتمة الأخرى. وأجرى الفريق أيضًا رحلات تقييمية إلى ليبيا خلال هذه الفترة، حيث اجتمع بجهات معنية رئيسية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقام الفريق، خلال تلك الفترة، بزيارة ٢٤ بلدًا، وسافر مرتين إلى ليبيا. وأجرى، منذ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، محاولات متكررة لزيارة ليبيا مرة أخرى، ولكن عملية إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، نظرا لتدهور الحالة الأمنية، جعلت هذا الأمر مستحيلًا حتى الآن.

التطورات الأمنية ومعايير الجزاءات المتصلة بها

وجد الفريق أن عمليات القتل الواسعة النطاق التي يقوم بها أنصار الشريعة أو المنتسبين إليهم في بنغازي ودرنة تشكل تهديدًا كبيرًا للسلام، بما في ذلك، على وجه التحديد، الاستخدام المتكرر للعبوات الناسفة المصنوعة يدويًا.

ووجد الفريق أن إمكانية اعتبار المشاركين في عملية الكرامة، التي جرت بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٤، يمثلون "جيشًا رسميًا" لا تزيد عن إمكانية اعتبار

خصوصهم كذلك. وقد شكلت هذه العملية تصعيدا محدودا، ولكن لم تترتب عليها آثار ملحوظة على الأمن الوطني.

وأكد الفريق أن الإجراءات التي اتخذها مجلس شوري ثوار بنغازي، أثناء فترة ولاية الفريق الحالية، كان بعض دوافعها الرغبة في تنفيذ حكم الشريعة الصارم في بنغازي. ويعتبر الفريق مجلس شوري ثوار بنغازي عاملا رئيسيا في فساد حالة الاستقرار في ليبيا، بسبب تحديه العنيف لأية سلطة في الدولة لا تتفق وأيديولوجيته الدينية.

ووجد الفريق أن إطلاق عملية فجر ليبيا أشعلت مجموعة من الأحداث التصعيدية الأخرى. وكان من شأن هذه العملية، في واقع الأمر، أن جعلت أي تعاون أو حتى أي حوار أمرا مستحيلا في المدى القصير.

وثبت للفريق أن عمليات فجر ليبيا، سواء بما انطوت عليه من أعمال مستهدفة، واستخدام عشوائي للقوة، أحدثت أضرارا مادية ومؤسسية جسيمة وتسببت في سقوط ضحايا من المدنيين. علاوة على ذلك، فقد تورط عدد من الشخصيات القيادية في عملية فجر ليبيا في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويستنتج الفريق أيضا أن وحدتي الزنتان وورشفانة الناشطتين في طرابلس هما المسؤولتان عن بعض الأضرار والإصابات التي حدثت بين المدنيين في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وقد أدى الهجوم المضاد الذي شنّه الجيش الليبي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر إلى زيادة تصعيد الحالة. ووجد الفريق أن العملية جلبت مدنا أخرى إلى النزاع، واستهدفت، عن عمد، بعض الهياكل المدنية الأساسية، وهي عملية يتساءل الفريق عن ضرورتها من الناحية العسكرية. ويلاحظ الفريق أن تأخر رد الحكومة الليبية أتاح ما يقرب من فترة شهرين كان ممكنا إجراء حوار فيها رغم عمليات 'فجر ليبيا' المستمرة.

وفي ما يتعلق بمسألة عمليات الكرامة التي قام بها الجيش الليبي بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في عدة مناطق من بنغازي، لا يزال الفريق يجري تحقيقات في الأضرار الواسعة النطاق التي يحدثها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مزاعم بالقيام بهجمات عشوائية.

ووجد الفريق أن بعض الاشتباكات في الجنوب كان مرتبطا بالمصالح الاستراتيجية للأطراف في النزاع المسلح الجاري على طول الخط الساحلي. واستمر الفريق يتلقى مزيدا من التقارير التي تؤكد وجود جماعات متطرفة محلية وأجنبية في فزان.

التحول السياسي ومعايير الجزاءات المتصلة بها

ووجد الفريق أن ميليشيات الزنتان، في أوائل عام ٢٠١٤، عززت قوتها ونفوذها في طرابلس، واستخدمت قوتها العسكرية تلك للتدخل في العملية السياسية، وهو ما زاد في تصعيد التوترات، ووقف العملية الانتقالية جراء ذلك. وقد جاءت هذه الأعمال بعد مجموعة من أحداث سابقة وقعت منذ عام ٢٠١١، شاركت فيها الجماعات المسلحة التي تدعم الجانب الآخر من جانبي الانقسام السياسي. ويرى الفريق أن هذه الهجمات تحدث دماراً بنفس القدر في العملية الانتقالية.

وعلى الرغم من هذه العوائق الكثيرة، فقد كان بالإمكان إحياء عملية الانتقال بعد انتخابات مجلس النواب. غير أن إطلاق عملية فجر ليبيا، وعملية مقاطعة البرلمان الجديد التي تلت ذلك، شكلاً تصعيداً حاداً للتزاع السياسي. ولا يستطيع الفريق أن يجد سابقة مماثلة لهذا الأمر في ليبيا ما بعد الثورة، من حيث حجمها وتأثيرها. وهو، لذلك، يخلص إلى أن قيادة فجر ليبيا هي المسؤولة في النهاية عن انهيار العملية السياسية.

وبحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٤، كان التصعيد السياسي قد بلغ حداً أصبح فيه من الصعوبة بمكان وصف العمليات الجارية بأنها عمليات انتقالية. والفريق يرى أن البلد قد انتكس إلى حالة الحرب.

تنفيذ حظر توريد الأسلحة

واصلت الجماعات المسلحة الليبية تخزين العتاد العسكري خلال المرحلة الانتقالية، إما بقيامها بجمع الأسلحة والذخيرة من داخل ليبيا، أو بشرائها من الخارج. وبسبب عدم وجود أي قوات أمن وطنية فاعلة، فقد كان لعمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا، في فترة ما بعد الثورة، سواء كانت معفاة من قبل اللجنة أم لا، أن أسهمت في توطيد الميليشيات.

وتسهم الزيادة التي حدثت، منذ عام ٢٠١٤، في الطلب على العتاد العسكري من جانب جميع الأطراف المتقاتلة، وما ينتج عن ذلك من نقل غير مشروع لهذا العتاد، في نشوب نزاعات مفتوحة، مع عدم وجود واضح لأي طرف مهيمن عسكرياً.

وعلى الرغم من أن أحكام الحظر المفروض على توريد الأسلحة قد عززت بموجب القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، فإن تنفيذ هذه الأحكام ضعيف. فغياب الإنفاذ الشامل للحظر، وارتفاع الطلب الشديد على هذا العتاد، وتوافر الدعم والموارد المقدمة للأطراف المتحاربة لشراء هذا العتاد، كل ذلك يشير إلى أن استمرار الاتجار غير المشروع على نطاق واسع أمر لا مفر منه.

وعلى الرغم من ارتفاع الطلب على الأسلحة والذخيرة داخل البلد، فقد ظل انتشار العتاد العسكري إلى خارج ليبيا يشكل تحدياً أمنياً كبيراً لجيران البلد المباشرين ومنطقة الساحل، وخاصة من منظور الإرهاب. ويرجح أن تؤدي عمليات نقل العتاد العسكري الجارية إلى ليبيا إلى زيادة هذا الأمر تعقيداً.

تنفيذ حظر السفر

تكشف الاستفسارات التي جرت في عمان أن صافية فركاش البرعصي، وهي من الأفراد المدرجين في القائمة بموجب تدابير حظر السفر، انتقلت من الجزائر إلى عُمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ دون الحصول على موافقة من اللجنة قبل السفر أو إخطارها بالسفر بعد حدوثه.

ولا تزال الاستفسارات جارية بشأن ادعاءات عن مؤامرة جرت في عام ٢٠١١ لتهريب الساعدي القذافي وأسرته إلى المكسيك، في انتهاك لحظر السفر.

وأجرى الفريق مقابلة مع قرين صالح قرين القذافي، وهو أيضاً من الأفراد المدرجين في القائمة بموجب تدابير حظر السفر. وقد أفاد أنه غادر ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ متجهاً إلى الجزائر، ثم سافر إلى مصر عبر المغرب. وقال إن السلطات الوطنية كانت على علم بوجوده في الحالتين كلتيهما، وذكرت مصر والمغرب أنه لم يدخل إقليم أي منهما بذلك الاسم. وقد تمت هذه الأسفار من دون الحصول على موافقة اللجنة أو إخطارها بها بعد حدوثها.

ومن أجل تحقيق التوازن والإنصاف، تُبذل الجهود حالياً لإجراء مقابلات مع أكبر عدد ممكن من الأفراد المدرجين في القائمة بموجب تدابير مختلفة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أجرى أعضاء الفريق مقابلات في عمان مع شخصين يخضعان لتدابير حظر السفر، وهما محمد وعائشة القذافي.

وقد تغيرت أماكن وجود بعض الأفراد المدرجين في القائمة بموجب تدابير حظر السفر وتجميد الأصول على السواء، ويقترح الفريق إجراء عدة استكمالات في قائمة الجزاءات.

تنفيذ تجميد الأصول

يركز الفريق حالياً على الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. وقد حدثت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تطورات في التحقيقات الجارية والتحقيقات الجديدة على السواء. وكانت العملية بطيئة بسبب وجود صعوبات في الحصول على معلومات من الدول

الأعضاء. ومع ذلك، ما فتئت الاستفسارات المستمرة تثمر نتائج هامة تكشف هي أيضا عن أدلة جديدة تقود إلى تحديد الأموال التي ينبغي تجميدها والجهود التي تبذل لإخفائها.

وقد انكشف عدد من حالات الاحتيال في محاولات لاسترداد أموال ليبية يُدعى أنها سُرقَت من الحكومة. وفي الحالات التي تتصل فيها هذه المحاولات بأموال يحتمل أن تكون خاضعة للتجميد، فإنها تأتي ضمن ولاية الفريق ويجري التحقيق فيها.

وقد أفضت استفسارات أخرى جرت بشأن قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ تجميد الأصول على الوجه الصحيح إلى تحديد مزيد من الدول الأعضاء التي لا تستطيع القيام بذلك بسبب ثغرات في تشريعاتها الوطنية أو قيود في أطرها الدستورية. وينبغي أن تكون هذه المسائل محط اهتمام مجلس الأمن لأنها تجعل تنفيذ تجميد الأصول أمرا مستحيلا في الدول الأعضاء المعنية.

تنفيذ الجزاءات المفروضة على السفن المدرجة في القائمة

في أعقاب حادث السفينة Morning Glory الذي وقع في آذار/مارس ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، الذي يمكّن اللجنة من إدراج السفن التي تحاول نقل النفط الخام من ليبيا بصورة غير مشروعة في قائمة الجزاءات، بناء على طلب الحكومة الليبية. ولم ترد أي طلبات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تدرج أي سفن في القائمة، على الرغم من تصدير النفط الخام من موانئ لا تخضع لسيطرة الحكومة.

ويعتقد الفريق أن آلية طلب إدراج السفن آلية غير فعالة، وينبغي إعادة النظر فيها. وقد اكتشف الفريق أيضا أن التصدير غير المشروع لا يشمل النفط الخام وحده، بل مشتقاته أيضا، وذلك أمر يرحّج أنه يوفر التمويل للتزاع الدائر.

المحتويات

الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	١١
ألف -	ولاية الفريق وتعيينه	١١
باء -	المنهجية	١٢
جيم -	التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات	١٢
دال -	السياق الإقليمي	١٣
ثانيا -	التطورات الأمنية ومعايير الجزاءات ذات الصلة	١٥
ألف -	انعدام الأمن في بنغازي في أوائل عام ٢٠١٤	١٦
باء -	الحوادث الأمنية الكبيرة التي وقعت في طرابلس في النصف الأول من عام ٢٠١٤ (قبل	
	عملية فجر ليبيا)	١٨
جيم -	عملية "الكرامة"، وإنشاء مجلس شورى ثوار بنغازي، خلال الفترة من أيار/مايو إلى	
	آب/أغسطس ٢٠١٤	١٨
دال -	عملية فجر ليبيا (من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)	٢٣
هاء -	دمج قوات الكرامة في الجيش الليبي والعمليات المتصلة بذلك (من أيلول/سبتمبر	
	٢٠١٤ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)	٣٣
واو -	الأحداث في الجنوب (من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)	٣٦
ثالثا -	عملية الانتقال السياسي في ليبيا وما يتصل بها من معايير الجزاءات	٣٦
رابعا -	تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة	٣٧
ألف -	ديناميات نقل الأسلحة	٣٧
باء -	عمليات نقل الأسلحة إلى ليبيا أثناء الثورة	٣٨
جيم -	عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا من نهاية الثورة إلى منتصف عام ٢٠١٤	٣٩

٥١	دال - عمليات نقل الأسلحة بعد إطلاق عمليتي الكرامة وفجر ليبيا (أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)
٦٣	هـاء - تمويل الجماعات المسلّحة
٦٦	واو - الأسلحة المنقولة من ليبيا
٦٧	خامسا - تنفيذ حظر السفر
٦٨	سادسا - تنفيذ تجميد الأصول
٦٨	ألف - لمحة عامة
٧٠	باء - صعوبات التنفيذ
٧١	جيم - التحقيقات الجارية
٧١	سابعا - تنفيذ الجزاءات على سفن مدرجة في القائمة
٧١	ألف - جهة التنسيق الليبية
٧٢	باء - سياق التدابير
٧٢	جيم - قضية الباخرة Morning Glory
٧٥	دال - جهات يُحتمل إدراجها في القائمة
٧٦	هـاء - التحديات التي تعترض التنفيذ
٧٧	ثامنا - التوصيات
	المرفقات*

٨١	١ - القرارات التي نصت على تمديد الولاية واعتمدت خلال فترة الولاية
٨٢	٢ - المنهجية
٨٣	٣ - قائمة بأسماء المؤسسات التي استشارتها لجنة الخبراء
٨٥	٤ - المراسلات الرسمية الصادرة عن لجنة الخبراء

* نظرا إلى الحد الأقصى المحدد لعدد الكلمات في تقارير آليات الرصد، أدرج فريق الخبراء في مرفقات هذه الوثيقة مزيداً من التفاصيل المتعلقة بعددٍ من التحقيقات. وهذه المرفقات مُستنسخة بالصيغة التي وردت بها، دون تحريرها رسمياً، ويجري تعميمها باللغة التي وردت بها حصراً.

- ٨٩ - ٥ - جدول يبين درجة الاستجابة.
- ٩٠ - ٦ - التطورات الإقليمية.
- ٩٣ - ٧ - إعلان إخلاء مسؤولية بشأن بيانات الخريطة.
- ٩٤ - ٨ - خريطة الاغتيالات في بنغازي في عام ٢٠١٤.
- ٩٥ - ٩ - التطورات الأمنية في طرابلس في النصف الأول من عام ٢٠١٤.
- ٩٧ - ١٠ - خريطة عملية الكرامة والعمليات ذات الصلة بها (أيار/مايو - ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤).
- ٩٨ - ١١ - خريطة عمليتي فجر ليبيا والشروق والعمليات ذات الصلة بها.
- ٩٩ - ١٢ - خريطة الحوادث الأمنية في بنغازي (آب/أغسطس - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
- ١٠١ - ١٣ - البيان السياسي الصادر عن مجلس شورى ثوار بنغازي.
- ١٠٢ - ١٤ - رسالة من حكومة الحاسي إلى القناة الإعلامية فرنسا ٢٤.
- ١٠٣ - ١٥ - التطورات الأمنية في الجنوب.
- ١٠٥ - ١٦ - التطورات السياسية ومعايير الجزاءات ذات الصلة بها.
- ١٠٥ - ألف - الانتقال السياسي قبل عام ٢٠١٤.
- ١٠٨ - باء - قبل افتتاح مجلس النواب.
- ١١١ - جيم - بعد افتتاح مجلس النواب.
- ١١٥ - ١٧ - عمليات نقل محتملة لأسلحة من إيطاليا.
- ١١٦ - ١٨ - عمليات نقل من الإمارات العربية المتحدة.
- ١١٨ - ١٩ - عمليات نقل إلى وزارة الدفاع (من عام ٢٠١٢ إلى منتصف عام ٢٠١٤).
- ١٢١ - ٢٠ - تحويل مسار الأعتدة المرسلة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية.
- ١٢٢ - ٢١ - عمليات النقل إلى السوق السوداء المدنية.
- ١٢٦ - ٢٢ - خريطة تبين تركيز الضربات الجوية - مقارنة زمنية.
- ١٢٨ - ٢٣ - رسالة صادرة عن مصلحة الطيران المدني الليبية.
- ١٢٩ - ٢٤ - طائرة عمودية من طراز Mi-8 من مصر.

٢٥ -	التحقيقات المتعلقة بعمليات النقل إلى حركة فجر	١٣٠
٢٦ -	بيان من الحكومة الليبية بشأن عمليات تسليم سودانية في الكُفرة	١٣٢
٢٧ -	أمثلة عن التمويل المقدم من الدولة	١٣٣
٢٨ -	مكافآت مدفوعة إلى الأولوية الثورية	١٤٠
٢٩ -	بيان بالعلوات الممنوحة إلى الأولوية الثورية	١٤١
٣٠ -	جدول يبين المبالغ المسروقة من المصارف في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١	١٤٢
٣١ -	خريطة تبين المناطق التي تكثر فيها عمليات السطو المسلح	١٤٣
٣٢ -	أموال ضبطتها الميليشيات	١٤٤
٣٣ -	عمليات نقل الأسلحة من ليبيا	١٤٦
٣٤ -	التحقيقات الجارية فيما يتعلق بحظر السفر	١٥٧
٣٥ -	التحديات التي تواجه تنفيذ تجميد الأصول	١٦١
٣٦ -	معلومات مستكملة عن التحقيقات والاستقصاءات الجارية فيما يتعلق بتجميد الأصول ..	١٦٤
٣٧ -	تحركات السفن في الموانئ الليبية	١٧٢
٣٨ -	خريطة الموانئ والمحطات وحقول النفط الليبية	١٩١

أولا - معلومات أساسية

١ - يمكن الاطلاع على تطور نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا، إلى حين صدور القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤)، في التقارير السابقة التي قدمها الفريق (انظر الفقرات ١ وما يليها من الوثيقتين S/2013/99 و S/2014/106). وترد في المرفق ١ القرارات التي أنشأت ولاية هذا الفريق، والقرارات التي عدلت اختصاصاته لاحقا.

ألف - ولاية الفريق وتعيينه

٢ - مدد مجلس الأمن، بموجب القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤)، ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) لمدة ١٣ شهرا للقيام بالمهام التالية: (أ) مساعدة اللجنة في الاضطلاع بولايتها على النحو المحدد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛ (ب) جمع وفحص وتحليل المعلومات الواردة من الدول، وهيئات الأمم المتحدة المختصة، والمنظمات الإقليمية والأطراف المعنية الأخرى، فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المقررة بموجب القرارات ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، والمعدلة بموجب القرارات ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣) و ٢١٤٤ (٢٠١٤)، ولا سيما فيما يتعلق بحالات عدم الامتثال؛ (ج) تقديم توصيات بشأن الإجراءات التي قد ينظر المجلس أو اللجنة أو الحكومة الليبية أو الدول الأخرى فيها لتحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة بهذا الأمر؛ (د) تقديم تقرير مؤقت عن عمله إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ١٨٠ يوما من تاريخ تعيين الفريق، وتقرير نهائي يتضمن استنتاجات الفريق وتوصياته في موعد أقصاه ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥.

٣ - وشجع المجلس الفريق أيضا على أن يعمل، في ضوء مراعاة مسؤولية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على مساعدة السلطات الليبية في مكافحة الانتشار غير المشروع لجميع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد بكل أنواعه، ولا سيما الأسلحة الثقيلة والخفيفة، والأسلحة الصغيرة ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة، وتأمين حدود ليبيا وإدارتها، وعلى أن يواصل ويعجل تحقيقاته فيما يتعلق بعدم الامتثال للجزاءات، بما في ذلك النقل غير المشروع للأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى ليبيا ومنها، وأموال الأفراد السارية عليهم أحكام تجريد الأصول بموجب القرارات ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، المعدلين بموجب القرارات ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، وشجع البعثة والحكومة الليبية على دعم الفريق فيما يجريه من تحقيقات داخل ليبيا، بطرق منها تبادل المعلومات معه وتيسير عبوره والسماح له بتفقد مخازن الأسلحة، حسب الاقتضاء.

- ٤ - وبموجب قراره ٢١٤٦ (٢٠١٤)، وسَّع المجلس نطاق ولاية الفريق لتشمل رصد التدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط الخام بطرق غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، زاد المجلس عدد أعضاء الفريق إلى ستة أعضاء.
- ٥ - وبموجب قراره ٢١٧٤ (٢٠١٤)، طلب المجلس من الفريق تقديم معلومات عن الأفراد والكيانات الذين يستوفون معايير الإدراج الإضافية المبينة في ذلك القرار.
- ٦ - وفي أعقاب اعتماد القرارين ٢١٤٤ (٢٠١٤) و ٢١٤٦ (٢٠١٤)، تم تعيين ستة أعضاء في الفريق في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

باء - المنهجية

- ٧ - استمر الفريق في اتباع نفس المنهجية المتبعة في الولايات السابقة، وترد التفاصيل الكاملة لذلك في المرفق ٢.
- ٨ - وامتثالاً للحد الأقصى المفروض على عدد الكلمات بالنسبة إلى تقارير هيئات الرصد، قرر الفريق أن ينقل بعض أجزاء هذا التقرير، بما في ذلك عدداً من الانتهاكات (المحتملة) إلى المرفقات، وذلك من أجل الاحتفاظ في المتن الرئيسي من التقرير بالأجزاء التي تحدد الانتهاكات التي يحتمل أن تكون أشدها ضرراً بالاستقرار في ليبيا.

جيم - التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات

- ٩ - قام الفريق، منذ تقديم تقريره النهائي الأخير (S/2014/106)، بزيارات إلى كل من بلجيكا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وقبرص، ومصر، وفرنسا، وغانا، واليونان، وإيطاليا، ولبنان، ومالطا، وهولندا، والنيجر، وعمان، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وزار ليبيا مرتين. وفي أثناء زيارته إلى ليبيا، قصر الفريق تحركاته على طرابلس، بسبب الحالة الأمنية. انظر المرفق ٣ للاطلاع على قائمة المؤسسات والأفراد الذين تمت استشارتهم خلال هذه الولاية.

- ١٠ - وبذل الفريق، منذ آخر زيارة قام بها إلى ليبيا في تموز/يوليه، جهوداً متواصلة للسفر إلى عدة مواقع داخل البلد، وخاصة في أيلول/سبتمبر وما بعده، وعقب بداية تصعيد الحالة في طرابلس. وقد تلقى الفريق، خلال الولايات السابقة، دعماً لوجستياً من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عندما كان في ذلك البلد. ولم يتمكن الفريق، منذ إجلاء البعثة في

تموز/يوليه، من السفر إلى ليبيا نظرا لاعتماده على الدعم المقدم من البعثة ومن إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في ليبيا، وضرورة حصوله على تصريح أممي منهما. وبعد أن أفضت عدة طلبات قُدمت للحصول على مساعدة على المستوى العملي، ورسالة وجهتها اللجنة بشأن هذه المسألة إلى بيرناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، ولم تتلق ردا عليها، إلى نتائج غير ملموسة، اجتمع الفريق بالممثل الخاص وفريقه في أواخر تشرين الأول/أكتوبر في تونس، حيث وعد الممثل الخاص بتقديم دعمه للفريق، ومن ذلك إمكانية استخدام طائرة كان مقررا أن تخصص للبعثة.

١١ - وعلى الرغم من تكرار إجراءات المتابعة على مستوى الأمانة العامة، لم يحرز أي تقدم سواء بشأن التصريح الأممي أو الدعم اللوجستي حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويأسف الفريق لأنه لم يتمكن من السفر إلى ليبيا منذ أكثر من خمسة أشهر بسبب ما يعتبره تقاعسا من جانب البعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن في ليبيا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد حدث ذلك على الرغم من أن الفريق تلقى دعوة رسمية من الحكومة الليبية، التي استغرب ممثلوها من أن الفريق لم يتمكن من الزيارة، في حين أن العديد من وفود البعثة زاروا ليبيا مرارا وتكرارا طوال تلك الفترة (انظر التوصية ٦).

١٢ - وبعث الفريق ١٧٢ رسالة رسمية منذ تقديم تقريره النهائي الأخير (انظر المرفق ٤). والفريق يشكر الدول الأعضاء التي قدمت إجابات على الطلبات التي قدمها للحصول على معلومات، ووافقت على طلباته بزيارتها. ومع ذلك، لا يزال الفريق ينتظر ردودا على طلبات الزيارة التي قدمها إلى بعض الدول الأعضاء، ومنها الجزائر، وكندا، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، والسودان.

دال - السياق الإقليمي

١ - لمحة عامة

١٣ - واجهت ليبيا في انتقالها إلى المؤسسات المنتخبة والاستقرار السياسي تحديات تمثلت في إنشاء هيئات حاكمة متنافسة في طرابلس في أعقاب انتخابات البرلمان الجديد التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وفي قيام بعض الدول في المنطقة بتقديم الدعم إلى فصائل مختلفة داخل ليبيا^(١). وقد كان من شأن الترابط بين هذه العوامل أن رسخ النزاع بشأن شرعية الكيانات والعمليات السياسية الحالية، ووسع أيضا نطاق النزاع بين حكومتين وبرلمانيين:

(١) "El-Sissi denies Egyptian military intervention in Libya", Deutsche Welle, 28 August 2014, <http://www.dw.de/el-sissi-denies-egyptian-military-intervention-in-libya/a-17874752>

الحكومة، ومقرها في مدينة البيضاء ('حكومة ليبيا')، وحكومة الحاسي في طرابلس التي أعلنتها المؤتمر الوطني العام السابق (حكومة الحاسي)، ومجلس النواب، ومقره في طبرق، والمؤتمر الوطني العام الذي أعاد تنصيب نفسه، ومقره في طرابلس. وعلى الرغم من تعهدات دول المنطقة "بتعزيز التوافق الوطني والمصالحة الوطنية" و "رفض أي تدخل خارجي في ليبيا"^(٢)، تحولت الأزمة في ليبيا من مناورات سياسية إلى نزاع مسلح أصبح فيه قادة الميليشيات هم سماسرة السلطة الحقيقيون^(٣).

١٤ - وسبب تدهور الحالة الداخلية مشاكل أمنية وسياسية وإنسانية للدول المجاورة، لأنه تصاعد من مواجهات متفرقة بين الجماعات المسلحة إلى نزاع مسلح كبير تشترك فيه التحالفات، وتمحور في نهاية المطاف حول عمليتي فجر ليبيا والكرامة. ففي عام ٢٠١٤، قُتل ٢ ٨٢٥ شخصا وأُجبر ما يزيد عن ٣٩٤ ٠٠٠ على مغادرة منازلهم ليعيشوا حياة المشردين داخليا في ٢٥ مدينة في البلد^(٤). ويواجه اللاجئون الليبيون متاعب في البلدان المجاورة مثل تونس، حيث يجدون صعوبة متزايدة في الاستقرار. وبالمثل، أعرب المسؤولون التونسيون عن قلقهم إزاء تكلفة استضافة هؤلاء اللاجئين الليبيين في الأجل الطويل. وتستضيف تونس نحو مليونين منهم، وهو ما يقرب من ثلث سكان ليبيا^(٥).

١٥ - وكررت البعثة نداءاتها الداعية إلى تنفيذ وقف فوري للعمليات العسكرية ليتسنى إجراء الحوار السياسي الليبي. وواصل الممثل الخاص للأمين العام جهوده الدبلوماسية بعد الاجتماع الأول الذي عُقد في مدينة غدامس في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ليعقد جولة ثانية من الحوار السياسي بين مختلف الأطراف السياسية المعنية في جنيف يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لإيجاد سبل لإنهاء الأزمة السياسية والأمنية والمؤسسية القائمة في ليبيا^(٦).

(٢) "Joint Communiqué on Libya"، مكتب المتحدث الرسمي، وزارة خارجية الولايات المتحدة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2014/09/231985.htm>.

(٣) Mary Fitzgerald, "Libya's New Power Brokers?", Foreign Policy, 27 August 2014, <http://foreignpolicy.com/2014/08/27/libyas-new-power-brokers>.

(٤) استنادا إلى الموقع libyabodycount.org، وهو موقع شبكي غير حكومي يتهم الحكومة الليبية "برفض" إحصاء القتلى، انظر الموقع التالي: <http://www.libyabodycount.org>.

(٥) Monji Saidani, "Tunisia fears impact of Libyan refugees on subsidies system", Alsharq Alawsat, <http://www.aawsat.net/2014/08/article55335019>.

(٦) "UN-facilitated Dialogue Libyan Political Dialogue Concludes First Round in Geneva", UNSMIL Press Release, 15 January 2015 <http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3543&ctl=Details&mid=6187&ItemID=1992911&language=en-US>.

وأُحييت هذه الجولة من المحادثات الآمال في حل الأزمة الليبية، واتفق المشاركون فيها على العودة إلى جنيف في الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لإجراء جولة جديدة من الحوار.

٢ - التطورات الإقليمية

١٦ - انظر المرفق ٦ للاطلاع على لمحة عامة عن آخر التطورات الإقليمية.

ثانياً - التطورات الأمنية ومعايير الجزاءات ذات الصلة

١٧ - يود الفريق تقديم بعض التوضيحات عن العمل الذي اضطلع به منذ أن وسع مجلس الأمن نطاق تحقيقاته بموجب قراره ٢١٧٤ (٢٠١٤).

١٨ - الجدير بالذكر، في ضوء التصعيد الحالي، أن البحوث التي أجريت لإعداد هذا التقرير توقفت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولذلك، فإن التقرير لا يتضمن التطورات التي حدثت بعد ذلك التاريخ.

١٩ - ويشير الفريق إلى أن القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) أنشأ توقعات محددة لدى جميع الجهات المعنية الضالعة في التراع المسلح الحالي.

٢٠ - ويشير الفريق أيضاً إلى أن القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) كان إلى حد الآن بمثابة رادع عن حدوث مزيد من التصعيد وحافز على دخول الفصائل المتحاربة في مفاوضات.

٢١ - ويود الفريق التأكيد على أن تنظيمي أنصار الشريعة في درنة وأنصار الشريعة في بنغازي أدرجا في القائمة في إطار نظام جزاءات مختلف ومستقل عن تحقيقات الفريق وتقاريره.

٢٢ - ويشير الفريق إلى أن أي تصريحات تدلي بها أية جهات فاعلة معنية بشأن الجزاءات هي تصريحات لا علاقة لها بعمل الفريق، الذي أجرى تحقيقاته في استقلال تام عن العمليات السياسية والدبلوماسية الجارية.

٢٣ - والفريق هيئة تقنية تحقق في الانتهاكات المحتملة بموجب القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) من وجهة نظر تقنية بحتة.

٢٤ - وللتمكين من القيام بتحليل واضح لمجموعة الحوادث الأمنية المعقدة التي وقعت في ليبيا خلال عام ٢٠١٤، يعرض الفريق هذه التطورات في ستة أجزاء تحلل سلسلة من الأحداث وقعت في مناطق وفترات زمنية بعينها. وللتمكين من الاطلاع على مزيد من

المراجع، أنشأ الفريق قاعدة بيانات للحوادث الأمنية، تشمل بياناتها المكانية والزمنية مبينة على خريطة إلكترونية يمكن نقرها على شاشة الحاسوب. وقد أدرجت عدة لقطات من هذه الخريطة في مرفقات هذا التقرير، وهي متاحة على الموقع www.annexmap.net/libya، وكلمة السر هي PoEL2014 (انظر المرفق ٧ للحصول على مزيد من التوضيح).

ألف - انعدام الأمن في بنغازي في أوائل عام ٢٠١٤

٢٥ - شهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠١٤ تدهورا متزايدا وحادا في الحالة الأمنية في برقة، وخصوصا في بنغازي ودرنة. فقد استمرت الاعتداءات التي استهدفت السياسيين وأفراد الأجهزة الأمنية والصحافيين والقضاة والناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من قادة المجتمعات المحلية، وهو ما أدى إلى انعدام الأمن بوجه عام. وتسبب ذلك في اندلاع عدد من الاحتجاجات العامة في بنغازي شملت أعمال شغب في مبنى وزارة الدفاع في ٢٦ شباط/فبراير، وإضرابا عاما في ٢ نيسان/أبريل، وتجمعا للمدنيين في ثكنات كتيبة شهداء ١٧ فبراير في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان

٢٦ - تمثل العلامات على الخريطة الواردة في المرفق ٨ ما يزيد عن ١٠٠ اغتيال أو شروع في اغتيال مبلّغ عنه في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٤ في بنغازي ودرنة، وهو ما يؤكد أن تلك الجرائم كانت تقع يوميا تقريبا. وفي حين أفادت التقارير أن الضحايا كانوا في بعض الحالات (أقل من عشر حالات) أعضاء في ما يسمى 'ميليشيات إسلامية' أو أنصارها، فقد ذكرت هذه التقارير أن الغالبية العظمى من الهجمات استهدفت أفراد الأجهزة الأمنية في بنغازي، لا سيما "الجيش". وتضمن ما لا يقل عن ١٢ هجوما استخدام أجهزة متفجرة مرتجلة، أغلبها محمول على مركبة. ويتبين من وصف هذه الأحداث والوثائق والمقابلات التي أجراها الفريق مع الأشخاص الذين فروا من بنغازي أن بعض عمليات القتل تمت فيما يبدو بوحشية أو فظاعة شديدة. وأفادت التقارير أيضا بحدوث عدة حالات اختطاف.

٢٧ - ويفهم الفريق مما تقدم أن الحياة اليومية في بنغازي ودرنة اضطربت بشدة. فنظرا لوقوع معظم الهجمات في أماكن عامة، وباستخدام متفجرات بصورة منتظمة، فقد كان المواطنون العاديون معرضين باستمرار للخطر. وازداد انعدام الأمن ليلبلغ حدا قرر معه عدد كبير من الشخصيات العامة وأسرههم مغادرة بنغازي. ولذلك يخلص الفريق إلى أن قتل أفراد

الأجهزة الأمنية والمدنيين على نطاق واسع شكل تهديدا خطيرا للسلام في هاتين البلديتين، ومن ثم في جميع أنحاء ليبيا.

٢٨ - وتشير كثرة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى أن الشبكات التي لديها الخبرة اللازمة هي المسؤولة عن ارتكاب عدد كبير من أعمال القتل هذه وإلى أن تلك الأعمال تضمنت درجة معينة من التخطيط والتنظيم. وفي حين لم يتمكن الفريق من تحديد هوية مرتكبي حوادث محددة، فقد أكد سكان بنغازي الذين تعرضوا لتهديدات وهجمات أن الشبكة الرئيسية التي تقوم بتخطيط وتنفيذ هذه الهجمات هي ميليشيا جماعة أنصار الشريعة. وفي الوقت نفسه، فإن لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أدرجت جماعة أنصار الشريعة - في كل من بنغازي ودرنة - في قائمة الجزاءات باسم أنصار الشريعة بنغازي (Ansar Al Charia Benghazi) (QE.A.146.14.) وأنصار الشريعة درنة (Ansar Al Charia Derna) (QE.A.145.14.). وتذكر حيثيات الإدراج على وجه التحديد مسؤولية الميليشيا عن قتل مئات الضحايا أثناء استهدافها قوات الأمن المحلية في بنغازي^(٧).

٢٩ - وفي الفترة نفسها، أفادت التقارير أن جماعة أنصار الشريعة اكتسبت مكانة كبيرة بين المقاتلين الإسلاميين، وذلك أيضا لأنها تضم في صفوفها بعض الجهاديين الدوليين. وقد أعطى ذلك للميليشيا دفعة في تجنيدها للعناصر، وأتاح لها أن تصبح القوة المهيمنة في الكيان الذي سيشكل باسم مجلس شورى ثوار بنغازي.

٣٠ - وثمة وجود لجماعة أنصار الشريعة في مناطق أخرى في ليبيا بخلاف الشرق، لا سيما في سرت وصبراتة وأوباري. وقد شاركت وحدات من جماعة أنصار الشريعة مؤخرا في عملية "الشروق". واكتُشف أن لشبكة أنصار الشريعة صلات على الصعيدين الوطني والدولي، في تسلسل مثير للأحداث التي أحاطت باختطاف السفير الأردني في ليبيا في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. فقد قام خاطفوه، الذين قالت السلطات الأردنية إنهم حصلوا على دعم من غرفة عمليات ثوار ليبيا ودرع ليبيا، باقتياده من طرابلس إلى صبراتة في الغرب، وأطلقوا سراحه بعد شهر في ما يظهر أنها كانت مبادلة للمقاتل الليبي محمد درسي، الذي كان قد اعتقل في الأردن بتهم ارتكاب أعمال إرهابية. ولكن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، رآه الفريق يظهر مرة أخرى في مقطع فيديو وزعته جماعة أنصار الشريعة، وهو يشارك في عملية لمجلس شورى ثوار بنغازي ضد قاعدة للجيش الليبي في شرق ليبيا.

(٧) لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، الموجزات السردية لأسباب الإدراج. أنصار الشريعة بنغازي، الموقع الشبكي <http://www.un.org/sc/committees/1267/NSQE14614E.shtml>.

باء - الحوادث الأمنية الكبيرة التي وقعت في طرابلس في النصف الأول من عام ٢٠١٤ (قبل عملية فجر ليبيا)

٣١ - قدم الفريق، في المرفق ٩ من هذا التقرير، مزيداً من التفاصيل عن التطورات الأمنية التي حدثت في طرابلس في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

جيم - عملية "الكرامة"، وإنشاء مجلس شورى ثوار بنغازي، خلال الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٤

٣٢ - في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، شن تحالف من وحدات الجيش ومجموعات من الثوار السابقين وميليشيات قبلية، يدعو نفسه "الجيش الوطني الليبي" الهجوم الأول في سلسلة من الهجمات، أطلق عليها اسم عملية الكرامة، ضد جماعة أنصار الشريعة وجماعات مسلحة أخرى ادعى أنها مسؤولة عن انعدام الأمن في بنغازي. وقد قاد عملية الكرامة خليفة حفتر، الذي كان قد دعا في وقت سابق من هذا العام إلى تعليق المؤتمر الوطني العام والحكومة، خلال ما كان يُشتبه في أنه محاولة انقلاب فاشلة^(٨). وتلقى الجيش الوطني الليبي دعماً من القيادة العليا للقوات الجوية والبحرية وقوات "الصاعقة" الخاصة المتمركزة في بنغازي. وكان الدعم المقدم من القوات الجوية واضحاً بصورة خاصة مع بروز ضربات الجوية في تكتيكات الجيش الوطني الليبي.

٣٣ - واستهدفت عملية الكرامة أساساً قواعد وأنشطة جماعة أنصار الشريعة وكتيبة شهداء ١٧ فبراير وميليشيا راف الله السحاتي ولواء درع ليبيا في الشرق (القوة الأولى). وعقب شن عملية الكرامة، تحالفت هذه الجماعات المسلحة لتشكيل مجلس شورى ثوار بنغازي، وهي منظمة تدعو صراحة إلى تطبيق برنامج إسلامي (انظر المرفق ١٣). وفي الصيف، حقق تحالف مجلس شورى ثوار بنغازي انتصارات في عدة معارك رئيسية ضد قوات عملية الكرامة، كان أهمها في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، حين استولى على معسكر "الصاعقة" للقوات الخاصة.

(٨) "Attempted coup d'état in Libya", Voltaire Network, 15 February 2014، متاح على الموقع التالي: <http://www.voltairenet.org/article182192.html>؛ و "Libya Major General Khalifa Haftar claims gov't suspended in apparent coup bid"، CBS News, 14 February 2014، متاح على الموقع التالي: <http://www.cbsnews.com/news/libya-major-general-khalifa-haftar-declares-govt-suspended-in-apparent-coup-bid/>.

٣٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي ما يشبه تحالف بنغازي، سعت عدة ميليشيات إسلامية في درنة إلى تكوين تنظيم مماثل، هو مجلس شورى المجاهدين في درنة. وقد اتخذت هذه المبادرة كتيبة شهداء أبو سليم بقيادة سالم دربي. ولا يعرف حتى الآن مدى انضواء الجماعات المتطرفة في درنة تحت لواء مجلس شورى المجاهدين في درنة، وخصوصا بعد أن أعلن مجلس شورى شباب الإسلام، وهو أحد أقوى فصائل البلدة، بالفعل ولاءه للدولة الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، زعم مجلس شورى المجاهدين في ليبيا أنه نفذ عملية مشتركة مع الدولة الإسلامية في ليبيا ضد مطار الأبرق^(٩).

٣٥ - ومن الناحية الاسمية، انتهى وجود عملية الكرامة، من حيث كونه كيانا منفصلا، عندما أعلن خليفة حفتر ولاءه لرئيس الأركان المنتخب حديثا عبد الرزاق الناظوري، حيث قام، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، "بدمج" هيكل القيادة لديه في الجيش الليبي بقيادة مجلس النواب في طبرق، على نحو ما أكدته للفريق مسؤول كبير في الحكومة الليبية^(١٠). وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته الحكومة الليبية لكل من حفتر وعملية الكرامة، فلا يزال بعض أفراد مجلس النواب يطعنون في وضع حفتر والعملية، مما أدى إلى الإدلاء بمجموعة من البيانات السابقة لأوانها، وأدى في نهاية المطاف إلى قرار أحادي الجانب من رئيس مجلس النواب بإعادة ١٢٧ ضابطا من ضباط الجيش السابقين إلى الخدمة العسكرية.

١ - الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن (عملية الكرامة، منتصف أيار/مايو إلى منتصف آب/أغسطس ٢٠١٤)

٣٦ - برر ممثلو عملية الكرامة أعمالهم للفريق بقولهم إنهم يقاثلون إرهابيين ومتطرفين إسلاميين. وقد برز خطاب مكافحة الإرهاب بوضوح أثناء المقابلات التي أجراها الفريق مع مؤيدي عملية الكرامة، وفي تقارير وسائط الإعلام. وفي حين لا يوجد شك في أن الجماعات المسلحة تسببت في خلق تحديات أمنية كبيرة في بنغازي، ونفذت أعمالا إرهابية، يمكن القول أن عملية الكرامة المثيرة للخلاف زادت من الأخطار التي تهدد استقرار ليبيا، ومن تعقيد عملية الانتقال السياسي للبلد.

(٩) مطار الأبرق هو المطار الوحيد في شرق ليبيا الذي قلما يكون مفتوحا أمام الرحلات التجارية.

(١٠) سيشير الفريق إلى أي عملية أمر بها أو نفذها ضباط سابقون في عملية الكرامة بعد ٢٥ آب/أغسطس بعبارة عمليات الجيش الليبي مع عملية الكرامة.

٣٧ - والأهم من ذلك أن أيا من الهياكل الهرمية العسكرية في طرابلس لم يكن قد وافق على عملية الكرامة، فضلا عن أن العملية لم تلق أي دعم سياسي رسمي. ومن الناحية التقنية، كانت العملية خارجة عن القانون تستهدف مقاتلي الميليشيات، الذين كان عدد كبير منهم ثوريين سابقين، وكانت الحكومة الليبية قد تعافت معهم قبل ذلك على "تأمين" بعض المناطق أو المرافق^(١١). ولذلك، لم يكن ممكنا اعتبار أن قوات عملية الكرامة تمثل "جيشا رسميا" أكثر مما يمثلته خصومها.

٣٨ - علاوة على ذلك، كان يشتبه في أن لعملية الكرامة طموحات تتجاوز تأمين بنغازي. وكان خليفة حفتر، قائد العملية بلا منازع، قد سعى في فترة سابقة إلى التدخل في العملية السياسية في طرابلس حين أعلن تعليق المؤتمر الوطني العام، الذي كان قد مدد ولايته مؤخرا على نحو مثير للخلاف. وعلاوة على ذلك، ففي نفس اليوم الذي أنشئت فيه عملية الكرامة في بنغازي، قام أفراد في ميليشيات من الزنتان، يزعمون أنهم يمثلون الجيش الوطني الليبي، بهجوم سريع على مبنى المؤتمر الوطني العام في طرابلس حيث أعلنوا (للمرة الثانية) حل البرلمان (انظر المرفق ١٦).

٣٩ - وأخيرا، فإن الاستخدام الواسع النطاق للطائرات في عملية الكرامة، لا سيما في حرب يدور معظمها في مناطق حضرية، كان سببا في مزاعم ظهرت على وسائل التواصل الاجتماعي بأن هناك استخداما عشوائيا للقوة.

٤٠ - وقد حقق الفريق في كل من الآراء المذكورة أعلاه. وفي حين أكد محاورون في طرابلس طبيعة خروج عملية الكرامة وقائدها الرئيسي عن القانون، لم يتسن للفريق تأكيد حدوث أثر تخريبي حاسم لذلك على الصعيد الوطني، ولم يجد أدلة تُذكر على أن عمليات القصف الجوي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين.

٤١ - وتشير البيانات المتعلقة بأحداث النزاع خلال الفترة أيار/مايو - آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى أن عملية الكرامة المنفذة في الفترة بين ١٦ أيار/مايو ومنتصف آب/أغسطس كانت مقصورة على بنغازي ودرنة، وتضمنت هجوما واحدا مبلغا عنه في أجدايا (انظر الخريطة في المرفق ١٠). ولم تمتد العملية إلى العاصمة إلا في نهاية آب/أغسطس، أي قبل

(١١) Wolfram Lacher and Peter Cole, "Politics by Other Means, Conflicting Interests in Libya's Security Sector", Small Arms Survey, Working Paper 20 (Geneva, Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, October 2014 متاح على الموقع التالي: <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SAS-SANA-WP20-Libya-Security-Sector.pdf>

أسبوع واحد من "اندماج" الكرامة في الجيش الليبي، وبعد أن ظلت تتعرض للهجوم لفترة تزيد على شهر. وفعلياً، حين قام الفريق بزيارة إلى طرابلس في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٤، أشار جميع محاوريه إلى مسألة عملية الكرامة باعتبارها مسألة أمنية منفصلة عن الصراعات السياسية الوطنية.

٤٢ - ولم تستطع عملية الكرامة حل المشاكل الأمنية "في الشرق" بل إنها تسببت في زيادة تصعيدها "محلياً". وتشير البيانات المتعلقة بأحداث النزاع إلى حدوث تصعيد كبير في كثير من مناطق بنغازي خلال هذه الفترة، بما في ذلك سلسلة من عمليات القصف الجوي التي أمر بها صقر الجروشي، قائد القوة الجوية لحفتر، وهجمات متكررة بالقذائف و/أو مدافع الهاون من جانب الطرفين المتحاربين كلاهما. وعلاوة على ذلك، فرغم أن البيانات المتعلقة بأحداث النزاع تشير إلى تناقص محدود في تلك الأحداث، فقد استمرت موجة الاغتيالات والهجمات المنفذة باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة، بما في ذلك حوادث التفجير الانتحاري.

٤٣ - ولم يتمكن الفريق من العثور على تقارير صحفية تشير إلى الاستخدام الممنهج للقوة العشوائية من جانب عملية الكرامة. وعلاوة على ذلك، لم ترد إلى الفريق أي ادعاءات بذلك في الاجتماعات التي عقدها في طرابلس، في الوقت الذي كانت فيه عملية الكرامة مستمرة. وبالمثل، لم يعتبر الأشخاص الذين تحاور معهم الفريق في الأشهر التالية أن العمليات التي نفذتها عملية الكرامة كانت غير تمييزية (وشمل الأشخاص الذي أجرى الفريق مقابلات معهم أحد القضاة، وأحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان، وعدة شخصيات أخرى من المجتمع المدني من بنغازي).

٢ - الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن (مجلس شورى ثوار بنغازي)

٤٤ - ظهرت شخصيات تابعة لمجلس شورى ثوار بنغازي، هي محمد الزهاوي (أنصار الشريعة) ووسام بن حميد (درع ليبيا القوة الأولى) وجمال مخزوم (كتيبة راف الله السحائي) معا في عدة صور ومقاطع فيديو التقطت أثناء عمليات عسكرية أو بعدها تبين أن التحالف قائم أيضاً على مستوى العمليات. وتؤكد كلماتهم المسجلة وبياناتهم المكتوبة أن التحالف ليس لديه مصلحة تذكر في استقرار الحالة الليبية. وقد كرر مجلس شورى ثوار بنغازي بيانات رفض فيها "ديمقراطية" ليبيا وشدد على ضرورة إرساء "حكم الله". وعلى هذا

النحو، وهو ما تؤكد أعمالهم، تبدو هذه الجماعات أكثر اهتماما بتطبيق حكم الشريعة بحذافيرها من العمل السياسي في طرابلس^(١٢).

٤٥ - ومن الدلائل الأخرى على وجود تيارات متطرفة داخل الجماعة العدد المتزايد للتصريحات الصادرة عن هذه التيارات معلنة فيها مسؤوليتها عن التفجيرات الانتحارية التي نفذت في بنغازي ضد أهداف تابعة لعملية الكرامة. وقد نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الصور والأسماء لمقاتلين أجنب زاعمين أنهم نفذوا تلك الهجمات، ومعربين، بعض الأحيان، عن تمجيدهم تلك الهجمات^(١٣).

٤٦ - ورغم أن التأثير الأمني لمجلس شورى ثوار بنغازي في عام ٢٠١٤ كان يقتصر في معظمه على بنغازي، فإن الفريق يعتبر أن هذه الجماعة ربما تكون عاملا أشد تخريبا إلى حد بعيد لمستقبل ليبيا السياسي لليبيا ولعودة الاستقرار إليها من عملية الكرامة. وفي الواقع، إذا استمر مجلس شورى ثوار بنغازي على نفس موقفه، فسيظل يشكل تحديا عنيفا لأي سلطة للدولة لا تتفق وأيديولوجيته الدينية.

٣ - الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان

٤٧ - ووردت إلى الفريق تقارير تفيد بأن عددا من قادة مجلس شورى ثوار بنغازي قد تورطوا في فترة سابقة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

٤٨ - فقد سبق أن اتهم عددٌ من المسيحيين الأقباط وسام بن حميد، قائد لواء درع ليبيا في المنطقة الشرقية، بإدارة مرفق للاحتجاز تعرضوا فيه للتعذيب. وأكدت المصادر، ومن بينها أحد ضحايا التعذيب، للفريق أن بن حميد يشارك في كثير من الأحيان في عمليات اعتقال تعسفية، أحيانا للحصول على فدية وليستفيد ماليا.

٤٩ - وعلاوةً على ذلك، شاهد الفريق عدة صور على وسائل التواصل الاجتماعي، تبين فيما يزعم، مجلس شورى شباب الإسلام وهو ينظم مظاهرات لدعم الدولة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، فقد شارك في ممارسات وانتهاكات لحقوق الإنسان مماثلة لذلك. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، على سبيل المثال، بين مقطع فيديو منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، تنفيذ عملية إعدام مواطن مصري نفذت على الملأ في ملعب لكرة القدم. وقد

(١٢) أفادت التقارير أن قائد جماعة أنصار الشريعة محمد الزهاوي أعلن إنشاء إمارة إسلامية عبر إذاعة التوحيد.

(١٣) Ayat Mneina, "Horrific Developments: Terrorists Growing Desperate in Libya", Libyan Youth Voices, 26 November 2014، متاح على الموقع التالي: <http://lyvoices.org/horrific-developments-terrorists-growing-desperate-in-libya/>.

أُتهم الرجل بارتكاب جريمة قتل، وتولت "محاكمته" لجنة تحت سلطة مجلس شورى شباب الإسلام، خارج النظام القضائي الليبي^(١٤).

٤ - الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن، بما فيها العمل لصالح المدرجين في القائمة من أفراد وكيانات أو بالإبادة عنهم أو بتوجيه منهم

٥٠ - أصبح بالإمكان، منذ أن أُدرجت جماعة أنصار الشريعة، وهي إحدى الجماعات المكونة لمجلس شورى ثوار بنغازي، في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فرض جزاءات على أي فرد أو كيان يقود عملية ينفذها مجلس شورى ثوار بنغازي أو يشارك فيها.

دال - عملية فجر ليبيا (من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

٥١ - في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، شنت مجموعات مسلحة من طرابلس ومصراتة هجوماً على مناطق في طرابلس ضد مجموعات مناوئة لها من طرابلس والزنتان. وأطلق المهاجمون على أعمالهم تلك اسم 'عملية فجر ليبيا' معلنة أنها تستهدف أساساً لواءي الزنتان، وهما القمعاق والصواعق. وبعد أسبوعين من اندلاع القتال، حصلت العملية على تعزيزات كبيرة من مصراتة، فتفاقم الوضع سريعاً إلى نزاع مسلح امتد إلى العديد من المناطق الغربية.

٥٢ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، قامت مليشيا تطلق على نفسها اسم 'جيش القبائل'، وتتألف أساساً من مقاتلين ينتمون إلى قبيلة ورشفانة، بشن هجوم على المعسكر رقم ٢٧ التابع لتحالف فجر ليبيا واستولت عليه. وفي الأسابيع التي أعقبت ذلك الهجوم، اجتاحت وحدات المدفعية التابعة لتحالف فجر ليبيا، ووحدات برية من زوارة وطرابلس وزليتن ومصراتة منطقة ورشفانة برمتها، الواقعة جنوب غربي طرابلس، بما فيها مناطق سكنية مكتظة بالسكان.

٥٣ - وفي الفترة نفسها، توغلت تلك الوحدات في الجنوب حيث اشتبكت عدة مرات مع وحدات الزنتان بالقرب من غريان في منطقة جبال نفوسة. وعندما أحكم تحالف فجر ليبيا حصاره على مدينة الزنتان في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، وحاول التفاوض مع سكان مدينتي ككلة ويفرن البربر المهمشين سياسياً على تأمين سبل الوصول وتقديم الدعم لهم،

(١٤) "يظهر 'إعدام شخص على الملأ' في ملعب لكرة القدم انزلاق ليبيا نحو الفوضى"، منظمة العفو الدولية،

٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، متاح على الموقع التالي: [http://www.amnesty.org/ar/news/public-execution-](http://www.amnesty.org/ar/news/public-execution-football-stadium-shows-libya-s-descent-lawlessness-2014-08-21)

football-stadium-shows-libya-s-descent-lawlessness-2014-08-21

شنت وحدات الزنتان هجوما وقائيا على ككلة. وبعد قتال عنيف شهدته البلدة الجبلية خلال النزاع الأخير، توقف توغل تحالف فجر ليبيا جنوبا.

٥٤ - وبخلاف منطقة طرابلس، تسبب تحالف فجر ليبيا في تفاقم الحالة الأمنية الهشة في محافظة فزان الجنوبية (انظر المرفق ١٥). وفي كانون الأول/ديسمبر، امتد القتال شرقا عندما أعلن تحالف فجر ليبيا أنه سينفذ عملية أطلق عليها اسم (شروق ليبيا) متابعة للهجوم الذي شنه على طرابلس (انظر الخريطة المدرجة في المرفق ١١). واستهدفت هذه العملية الجديدة، التي شاركت فيها مليشيات من مصراته وسرت وقوات درع ليبيا (لواء المنطقة الوسطى)، ميناءي سدره ورأس لانوف النفطيين. وتلقى الهجوم دعما سياسيا ممن تبقى من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذي أعاد تنصيب نفسه بعد أن طعن في مشروعية مجلس النواب المنتخب حديثا في طبرق. وأشارت قوات فجر ليبيا بالتحديد إلى القرار ٤٢ الذي أصدره عام ٢٠١٣ رئيس المؤتمر الوطني العام، نوري بوسهمين الذي وجه بموجبه تعليمات إلى القوات المسلحة بكسر الحصار الذي فرضه حرس المنشآت النفطية الموالي لإبراهيم الجضران على الموانئ النفطية.

١ - الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن، بما فيها الهجمات على المنشآت العامة والبعثات الأجنبية

٥٥ - ظلت عملية الانتقال السياسي في ليبيا التي تلت ثورة عام ٢٠١١ صعبة للغاية، فلا تزال الحالة الأمنية هشة في جميع أرجاء البلد. وأدى إطلاق عملية فجر ليبيا إلى تبيد جُل ما أحرز من تقدم محدود، وأشعل فتيل سلسلة من الأحداث الأخرى التي أدت إلى تصعيد الوضع. ففي غضون أسابيع، توقفت الحكومة الليبية عن العمل وغادر البرلمان المنتخب حديثا العاصمة، وأجلت الأمم المتحدة موظفيها وعُلقت الرحلات الجوية الدولية وأغلقت معظم السفارات أبوابها. فعلى النقيض من التصعيدات الطفيفة السابقة، أحدثت هذه العملية قطيعة بين الفصائل السياسية والمليشيات التابعة لها، مما جعل أي تعاون أو حتى أي حوار أمرا مستحيلا في الأمد القصير.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تسببت العمليات التي نفذتها قوات فجر ليبيا، بقيامها بأعمال ذات أهداف محددة والاستخدام العشوائي للقوة، في حدوث أضرار مادية ومؤسسية جسيمة أدت إلى تشريد أعداد هائلة من السكان. وفيما يلي أبرز تلك الأضرار المادية.

٥٧ - دمرت العمليات مطار طرابلس الدولي والمباني المجاورة له وأدت إلى تدمير ٢٨ طائرة صالحة للعمل أو ألحقت أضراراً بها^(١٥). وعلى مقربة من المطار، ضربت عدة صواريخ مستودعا للوقود قيل أنه كان يحوي ٩٠ مليون طن، فاشتعلت فيه النيران^(١٦). ووفقاً لما ذكرته مصلحة الطيران المدني الليبي، لحقت بمطار طرابلس الدولي خلال القتال أضرار تفوق قيمتها بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعندما استولت قوات فجر ليبيا على المطار في نهاية المطاف في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، أضرمت فيه النار فألحقت به مزيداً من الأضرار.

٥٨ - واستهدفت حملة منظمة محطة 'تلفزيون العاصمة' حيث اختطف العديد من الأشخاص، ونُهبت المكاتب، وحُرقت المعدات ومساكن الموظفين الخاصة، وهوجم مالك المحطة وأفراد عائلته^(١٧). ووقع الهجومان الرئيسيان يومي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، ولكن أُفيد بوقوع أحداث قبلهما، منها محاولة اغتيال أحد موظفي المحطة في حي أبو سليم في ٢ آب/أغسطس. وتلقى العديد من الضحايا تهديدات في السابق وتمكنوا من تحديد هوية المهاجمين، الذين صوروا أنفسهم أثناء ارتكابهم أفعالهم تلك، بوصفهم من مؤيدي قوات فجر ليبيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد بأن القناة الإخبارية الدولية فرانس ٢٤ علقت أنشطتها في طرابلس بعد أن تلقى مراسلها تهديدات شفوية وخطية من السلطات الجديدة في طرابلس (انظر المرفق ١٤) (انظر التوصية ٤)^(١٨).

(١٥) "قائمة الطائرات التي لحقت بها أضرار خلال القتال في مطار طرابلس، ليبيا"، شبكة سلامة الطيران، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤، متاحة على الموقع التالي: <http://news.aviation-safety.net/2014/08/31/list-of-aircraft-damaged-during-fighting-at-tripoli-airport-libya/>. وبالإضافة إلى ذلك، لحقت أضرار جسيمة بست طائرات كان قد سبق سحبها من الخدمة.

(١٦) Summer Said and Benoît Faucon, "Rockets fired by Libyan militia hit Tripoli fuel depot", *Wall Street Journal*, 2 August 2014, متاحة على الموقع التالي: <http://www.wsj.com/articles/rocket-fired-by-libyan-militia-sets-tripoli-fuel-depot-on-fire-1406989950>. وتبين صور ساتلية نشرتها منظمة هيومن رايتس ووتش مدى ذلك الضرر، "ليبيا: اعتداءات الميليشيات المتصاعدة يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب"، منظمة هيومن رايتس ووتش، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، متاحة على الموقع التالي: <http://www.hrw.org/news/2014/09/08/libya-spiraling-militia-attacks-may-be-war-crimes>.

(١٧) "ليبيا: اعتداءات الميليشيات المتصاعدة يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب"، منظمة هيومن رايتس ووتش، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(١٨) "France 24 ferme son bureau à Tripoli après des menaces", *AfriqueJet.com*, 20 November 2014, متاحة على الموقع التالي: <http://www.afriquejet.com/afrique-nord/13676-france-24-ferme-son-bureau-a-tripoli-apres-des-menaces.html>.

٥٩ - وتعرضت مبان إدارية في طرابلس للاحتلال والنهب، وفي بعض الأحيان سرقت ملفات وسجلات. وبالإضافة إلى ذلك، شنت عناصر موالية لقوات فجر ليبيا هجمات على مساكن المدنيين الذين اشتبهت في أنهم يؤيدون قوات الزنتان. ففي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، هجم أولئك الأفراد على منزل رئيس الوزراء عبد الله الثني، وأضرمو النار فيه، ثم أحرقوا بعد يومين من ذلك منزل عبد القادر الزنتاني، وزير النقل بالنيابة^(١٧). وأفاد مجلس طرابلس المحلي في ٢٥ آب/أغسطس بأن أعمال العنف أدت إلا تشريد ما لا يقل عن ١٢ ٦٠٠ أسرة.

٦٠ - واحتلت مقار البعثات الدبلوماسية بطرق غير قانونية وهوجم موظفوها. ففي آب/أغسطس، التقط أفراد مليشيات فجر ليبيا لأنفسهم فيلما في مرفق سكني بمجمع سفارة الولايات المتحدة في طرابلس. وفي الشهر نفسه، اقتحم أفراد مليشيات مجهولون الفنصلية المغربية. وفي أخطر حادثتين، استهدف مهاجمون مجهولون، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، سفارتي مصر والإمارات العربية المتحدة بمركبة تحمل جهازا متفجرا يدوي الصنع، وذلك حسبما أكدته للفريق دبلوماسيون من البلدين. وسبق ذلك استهداف الدبلوماسيين المصريين في طرابلس. وكانت السفارة المصرية قد أغلقت أبوابها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عندما اختطفت غرفة عمليات ثوار ليبيا، وهي مليشيا تؤدي دورا قياديا في إطار قوات الفجر، خمسة من موظفي السفارة، وطالبت بمبادلتهم بزعيمها شعبان هدية، الذي ألقى القبض عليه في الإسكندرية. واكتشفت السلطات الأردنية أيضا ضلوع غرفة عمليات ثوار ليبيا في اختطاف السفير الأردني في نيسان/أبريل.

٦١ - وتعرضت الهياكل الأساسية والممتلكات المدنية في مناطق ورشفاة لتدمير واسع النطاق.

٦٢ - وأضرمت النار في سبعة خزانات نفط في ميناء سدره. وسبق لقوات فجر ليبيا أن استهدفت هذا الميناء النفطي بقصف صاروخي خلال عملية شروق ليبيا دون أن يتسبب ذلك في خسائر جسيمة. بيد أنه أفيد بأن تلك القوات شنت، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، هجوما على الميناء ليلا من جهة البحر تحت غطاء نيران الصواريخ وأنها استخدمت أكثر من اثني عشر قاربا في تلك العملية. وفي أثناء الاشتباكات، أصاب صاروخ خزان النفط فأدى إلى اشتعال عدة خزانات أخرى. وأفيد بأن ذلك أدى إلى تدمير ما مجموعه

١,٨ مليون برميل، أي ما يمثل خسائر يبلغ مجموع قيمتها ٢١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(١٩).

٦٣ - وخلص الفريق مما أجراه من مقابلات وحصل عليه من تقارير إلى أن من بين قادة عملية فجر ليبيا الرئيسيين، الضالعين في هجوم طرابلس، صلاح بادي، وشعبان هدية، وصالح البرقي، وعبد الغني الككلي (المعروف أيضا باسم غنيوة). أما عبد الرؤوف كارا، فاقصر دوره على تقديم الدعم اللوجستي على الأقل. وأفيد بأن محمد الكيلاني، قائد الدرع الغربي، قتل في اشتباكات لاحقة. أما فيما يخص عملية شروق ليبيا، فإن الفريق يحقق في ضلوع محمد موسى وقادة من حركة أنصار الشريعة، فرع سرت فيها.

٦٤ - ورغم أن الفريق لا يستبعد أن تكون عناصر مناوئة لقوات فجر ليبيا قد تسببت في بعض من الضرر الذي لحق بالهياكل الأساسية، فإنه خلص إلى أن المسؤولية الرئيسية عن هذا الدمار تقع على عاتق تلك القوات. أما الاستخدام العشوائي للقوة من قبل قوات الزنتان، فتتناوله الفقرات أدناه (انظر الفقرة ٨٤ والفقرات التي تليها).

٢ - الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان

٦٥ - تورط عدد من قيادات قوات فجر ليبيا والمليشيات الموالية لها في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال عملية فجر ليبيا^(٢٠) وفي الماضي. والأهم من ذلك أن قادة تلك القوات شاركوا مرات عدة في هجمات استهدفت سكان قبائل بعينها اقموها بارتكاب جرائم خطيرة، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، عندما كانت منحازة للنظام السابق (انظر التوصية ٢).

تاورغاء

٦٦ - تاورغاء هي إحدى القبائل المشار إليها أعلاه. وأوضح ناشطون دوليون وليبيون في مجال حقوق الإنسان للفريق أن سكان هذه البلدة تعرضوا لهجمات مستمرة، ولا سيما من

(١٩) "Fire at Libyan oil port destroys up to 1.8 million barrels of crude", Hellenic Shipping News, 31 December 2014، متاحة على الموقع التالي: <http://www.hellenicshippingnews.com/fire-at-libyan-oil-port-destroys-up-to-1-8-million-barrels-of-crude/>.

(٢٠) تؤكد منظمة العفو الدولية أن بعضا مما وثقته من هجمات المليشيات يرقى إلى مرتبة جرائم الحرب. انظر: "Libya: Rule of the gun – Abductions, torture and other militia abuses in western Libya"، منظمة العفو الدولية، ٢٠١٤، متاح على الموقع التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE19/009/2014/en/57d72884-d2a4-4a4d-b6cb-317f82595823/mde190092014en.pdf>.

قبل مليشيات مصراتة. ووقع آخر هجوم من تلك الهجمات في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، في مخيم الفلاح للتاورغاء المشردين داخليا عندما دخل مقاتلون تابعون لقوات فجر ليبيا المخيم وهم يطلقون النيران. وذكر السكان أن ما لا يقل عن ١٣ شخصا أصيبوا بأعيرة نارية وأن شخصا واحدا توفي وأن ١٠٠ شاب اعتقلوا ونقلوا إلى مركز احتجاز في مصراتة. واضطرت ٢٣٣ ١ أسرة مشردة إلى الفرار من المخيم. وقد نفذ هذا الهجوم لواء درع ليبيا الغربي والأوسط.

٦٧ - وقد استهدفت مخيمات قبيلة تاورغاء عدة مرات من قبل. ومن أشد الهجمات دموية الهجوم الذي وقع في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، في مخيم جتور الذي كان يأوي حينها ٢٠٠٠ مشرد داخلي. وذكر الضحايا أن مليشيات مدججة بالسلاح، جاءت على متن مركبات من مصراتة، قتلت سبعة أشخاص خلال الغارة التي شنتها والفترة التي تلتها مباشرة^(٢١).

٦٨ - ودأب ثوار مصراتة السابقون على استهداف سكان تاورغاء منذ أن فرّ هؤلاء من مدينتهم في آب/أغسطس ٢٠١١. وبلغت حدة هذه الفظائع مبلغا جعل لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا تخلص في آذار/مارس ٢٠١٢ إلى أن اضطهاد سكان تاورغاء من قبل ثوار مصراتة "يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية"^(٢٢). وأوضح ناشطون وضحايا من سكان تاورغاء أن العديد من تلك الهجمات نفذه شباب ومقاتلون من ذوي الرتب الدنيا، ولكن تولى تنسيقه ضباط من ذوي الرتب العليا^(٢٣). والواقع أن منظمة هيومن رايتس ووتش حللت صورا ساتلية لمدينة تاورغاء تبين أعمال الحرق والتفجير المنهجي لما عدده ١٦٩٠ مبنى في الفترة بين نهاية الثورة وآب/أغسطس ٢٠١٢، مما يدل على أن تلك الأعمال كان مخططا لها. والفريق على علم بتورط بعض قادة قوات فجر ليبيا في هذه الهجمات.

٦٩ - وتلقى الفريق بيانات خطية ومسجلة بالصوت والصورة تحمّل عددا من الأشخاص المسؤولية عن هذه الهجمات، من بينهم محمد موسى وعدد من أفراد عائلة السويحلي. ورغم أن الفريق لم يتمكن من التثبت، بما لا يدع مجالا للشك، مما إذا كان هؤلاء الأفراد قد

(٢١) "Libya: Bolster Security at Tawergha Camps", Human Rights Watch, 5 March 2012, <http://www.hrw.org/news/2012/03/05/libya-bolster-security-tawergha-camps>.

(٢٢) انظر الوثيقة A/HRC/19/68.

(٢٣) "Revenge Crimes against Tawerghans in Libya", Human Rights Watch, <http://www.hrw.org/revenge-crimes-against-tawerghans-libya>.

شاركوا في بعض هذه الأحداث أو أمروا بتنفيذها، فإنه يرى أنه كان باستطاعتهم منع تلك الهجمات أو وقفها أو إدانتها متى ما شأوا بالنظر إلى ما يتمتعون به من مركز ومكانة في قبيلتهم.

بني وليد

٧٠ - من الهجمات الانتقامية الدامية الأخرى التي شُنت على مجتمعات محلية بأسرها، الهجوم الذي استهدف قبائل ورقلة في بلدة بني وليد. فقد تعرض سكان البلدة للاضطهاد غداة ثورة عام ٢٠١١. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن المئات من أفراد قبيلة الورقلة اعتقلوا بحلول عام ٢٠١٢ وأن العديد منهم لم يحاكموا، بل ولم توجه إليهم أي تهم^(٢٤). وقد بدأ الهجوم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في ما يبدو أنه كان حملة تأديبية شنت ثأراً لمقتل أحد الرهائن من مصراتة نتيجة خطأ قيل أنه حدث أثناء إطلاق سراحه^(٢٥). ومن الأمور الميثرة للخلاف أن القانون رقم ٧ الذي سنه المؤتمر الوطني العام المنتخب حديثاً، والذي يخول وزارتي الداخلية والدفاع سلطة "استخدام كافة صلاحياتهما" لاعتقال سكان بني وليد ممن يشتبه في ارتكابهم جرائم قبل ثورة عام ٢٠١١ وفي أثنائها. وفي أعقاب الإعلان عن اعتماد هذا القانون، حاصرت قوات درع مصراتة المدينة واستولت عليها في غضون شهر.

ورشفانة

٧١ - لا يتوافر من المعلومات إلا ما ندر عن الأحداث الأخيرة في ورشفانة. وعندما سعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى زيارة المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر، رفضت السلطات الجديدة في طرابلس السماح لها بدخول المنطقة لأنها منطقة حرب^(٢٦). وأُغلقت أيضاً مكاتب المجلس الوطني للحريات وحقوق الإنسان في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، بعد سلسلة من أعمال التخويف. غير أن الفريق وجد من المعلومات المتوافرة لديه بعض أوجه

(٢٤) Amnesty International, "Libyan authorities urged to protect Bani Wali residents from clashes" (London, 12 October 2012)، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE19/021/2012/en/71353f6e-b970-46bc-bfde-67a1c3a3d681/mde190212012en.html>

(٢٥) انظر الوثيقة S/2013/104.

(٢٦) United Nations Support Mission in Libya and Office of the United Nations High Commissioner for human rights, "Update on violations of international human rights and ongoing violence in Libya", 23 December 2014، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/UNSMIL_OHCHRJointly_report_Libya_23.12.14.pdf

الشبه بين الهجوم الذي شنته قوات فجر على ورشفانة والهجمات السابقة التي استهدفت قبائل بعينها.

٧٢ - أولاً، لقد استهدفت قبيلة ورشفانة من قبل، وأبلغ الفريق بأن مجموعات من أهلها قد شردوا. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نفذت الشرطة "عمليات تمشيط" في المنطقة باستخدام الدبابات، وهي عمليات يزعم أنها أطلقتها بغرض اعتقال ما مجموعه ١٧٧ مجرماً مطلوباً^(٢٧). وأبلغ عن وقوع حوادث نهب وحرق متعمد تفاقمت بعدها الحالة سريعاً لتتحول إلى نزاع مفتوح. ولا شك في أن الحالة تفاقمت أيضاً بسبب تصريحات مفتي الديار الليبية الصادق الغرياني بشأن "الواجب" الذي يفرضه "الدين والرسول" على جميع "الثوار" وهو "القضاء على جميع هؤلاء الخارجين عن القانون" ومعاملة جميع من لم يغادروا منطقة النزاع كمجرمين^(٢٨).

٧٣ - ثانياً، أعقب الهجوم الذي شنته قوات فجر ليبيا تشريد أعداد هائلة من السكان المدنيين. ففي أواخر آب/أغسطس، أبلغت اللجنة الليبية العليا للطوارئ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن فرار ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ فرد من أفراد قبيلة ورشفانة^(٢٩)، ولكن ممثلي القبيلة ادعوا أن هذا العدد زاد كثيراً عندما تحدث الفريق معهم في تشرين الأول/أكتوبر.

٧٤ - ثالثاً، تلقى الفريق موجزاً يعرض أمثلة للهجمات العشوائية والمحددة الهدف التي شنتها قوات فجر ليبيا والتي يزعم أنها استهدفت الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المساكن الخاصة والمنافع والمباني الإدارية.

٧٥ - وأخيراً، فأن بعض قادة تلك الهجمات متورطون في هجمات استهدفت قبائل أخرى. وخلص الفريق مما أجراه من مقابلات وحصل عليه من تقارير أن من بين قادة عملية

(٢٧) Ashraf Abdul Wahab, "Fighting in Warshefana area of Tripoli continues", Jamahiriya News Agency, 21 January 2014, متاح على الموقع التالي: <https://jamahiriyanewsagency.wordpress.com/2014/01/21/fighting-in-warshefana-area-of-tripoli-continues/>.

(٢٨) Ashraf Abdul Wahab, "Grand Mufti calls on revolutionaries to 'eliminate' criminals and insurgents in Warshefana and Sebha", 24 January 2014, متاح على الموقع التالي: <http://www.libya-today.com/grand-mufti-calls-on-revolutionaries-to-eliminate-criminals-and-insurgents-in-warshefana-and-sebha/>.

(٢٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Libya Humanitarian Appeal"، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ - شباط/فبراير ٢٠١٥، متاح على الموقع التالي: https://docs.unocha.org/sites/dms/CAP/2014_Libya_Humanitarian_Appeal.pdf.

فجر ليبيا الرئيسيين المتورطين في هجوم طرابلس صلاح بادي، وشعبان هدية، وعبد الغني الككلي (المعروف أيضا باسم غنيوة).

الأحداث الأخيرة

٧٦ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قتل ١٤ جنديا في سرت خارج سياق المواجهات المسلحة. وورد، ضمن ادعاءات أخرى، أن معظمهم من قبيلة فرجان، وهي قبيلة اللواء حفتر، أي أن قتلهم ربما كان بدافع إثني. وقد أعلن نوري أبو سهمين، "القائد الأعلى" السابق للقوات المسلحة الليبية، الذي لا تزال قوات فجر ليبيا تعترف به، وحكومة الحاسي فتح تحقيق في هذا الحادث. وسيواصل فريق الخبراء النظر في هذه المسألة، خاصة بعد أن أُعلن في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عن حالات أخرى من القتل الجماعي للجنود (قيل إن "الدولة الإسلامية في ليبيا" أعلنت مسؤوليتها عنها).

مراكز الاحتجاز

٧٧ - تلقى الفريق أدلة مفصلة ومستفيضة تفيد بأن عدة أعمال قامت بها ميليشيات، كتلك المشار إليها أعلاه، أسفرت عن احتجاز أعداد كبيرة من الأفراد في مرافق كثيرا ما يتعرضون فيها للتعذيب. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أوضح وزير العدل للفريق أن ١١ ٠٠٠ حارس من حراس السجون البالغ عددهم ١٧ ٠٠٠ حارس سجن كانوا سابقا منضمين إلى ميليشيات. وتؤكد مقابلات أجراها الفريق تقارير سابقة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان تفيد بأن كثيرا من مرافق الاحتجاز يقع حصرا تحت سيطرة الميليشيات. وقد ساءت هذه الحالة منذ بدء عملية فجر ليبيا.

٧٨ - وتلقى الفريق عددا كبيرا من الإفادات المروعة، بما فيها إفادات أدلى بها ضحايا، عن أعمال التعذيب وسوء المعاملة التي مورست في تلك المراكز، ولا سيما تلك التي مورست ضد أشخاص اقموا بأنهم يؤيدون النظام السابق، وقام باستعراض تلك الإفادات وحفظها. وذكرت عدة سجون بعينها في هذا الشأن. وخلص الفريق في بعض تلك الحالات إلى الاشتباه في ضلوع أفراد يتولون أدوارا قيادية في صفوف قوات فجر ليبيا.

٧٩ - أولا، تلقى الفريق تقارير متطابقة عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سجن الهضبة في طرابلس. ويخضع هذا السجن لسيطرة رجال ميليشيات يشرف عليهم خالد الشريف، وعادة ما يشار إليهم باسم "الحرس الوطني"، وكانوا يشكلون الجماعة المسلحة التي قادها الشريف أثناء الثورة. ومرفق الهضبة ربما هو الأشهر في ليبيا لأن شخصيات بارزة في النظام السابق تزل فيه من قبيل عبد الله السنوسي والساعدي القذافي.

٨٠ - وثانياً، تلقى الفريق تقارير متطابقة عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سجن أبو سليم، وهو مرفق يرد ذكره في تقارير لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية^(٣٠). وقد أبلغ أحد الضحايا عن هجوم قام به حراس السجن مستخدمين مادة حمضية. وأفاد العديد من المحاورين بأن الميليشيا التي كانت تسيطر على هذا المرفق كان يقودها عبد الغني الككلي (المعروف أيضاً باسم غنيوة).

٨١ - ثالثاً، تلقى الفريق معلومات ووثائق عن إساءة معاملة نزلاء من سكان مدينة تاورغاء في سجن طمينية (المعروف أيضاً باسم بن عيسى) وسجن الدفنية، اللذين تفيد التقارير بأنهما يخضعان لسيطرة عيسى بن عيسى الأصفر الشرکسي وفرج السويجلي.

٨٢ - رابعاً، تلقى الفريق معلومات عن ارتكاب انتهاكات خطيرة في مرفق للاحتجاز يقع في مطار امعيتيقة الخاضع لسيطرة عبد الرؤوف كارة، ويتضمن بعض التقارير أدلة دامغة تنطوي على إدانة ذاتية.

٨٣ - ولا تقتصر سيطرة الميليشيات على مراكز الاحتجاز على الجماعات المسلحة المشاركة في قوات فجر ليبيا. فقد وردت بلاغات أيضاً عن وقوع حالات من إساءة المعاملة والتعذيب في مناطق أخرى. فقد تلقى الفريق وثائق تتعلق بحالة تعذيب نتجت عنها وفاة شخص على يد سرية الزنتاني المسماة "سرية الشهداء العشرة"، التي يقودها خالد عبد الحفيظ البلايحي^(٣١).

٣ - الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن، بما في ذلك الهجمات التي تشن على المنشآت العامة، وانتهاكات حقوق الإنسان (ميليشيات الزنتان)

٨٤ - كما ذكر أعلاه، يعد إطلاق النار عشوائياً طريقة عمل استخدمها أيضاً أولئك الذين تصدوا لهجمات قوات فجر ليبيا. ويخلص الفريق إلى أنه من المرجح بالتالي أن تكون وحدات الزنتان ووارشيفانا التي تنشط في طرابلس مسؤولة عن بعض الأضرار والإصابات التي وقعت في صفوف المدنيين في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤.

(٣٠) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، متاح على الموقع التالي: <http://unsmil.unmissions.org/Portals/unsmilarabic/>؛ Amnesty International, "Libyan Documents/Torture%20Report%20Libya%20Ar%2001Oct2013.pdf", 30 April 2013, "militias fighting to hold on to their grip on power", LiveWire, 30 April 2013, متاح على الموقع التالي: <http://livewire.amnesty.org/2013/04/30/libyan-militias-losing-their-grip-on-power/>

(٣١) فيديو بعنوان "تعذيب [...] حتى الموت"، وهو في ملفات الفريق.

٨٥ - وقد ظهر ادعاء محدد في هذا الصدد باستخدام ميليشيات الزنتان القوة عشوائيا وذلك في أعقاب اكتشاف "ما يقرب من ٦٠٠" لغم مضاد للأفراد بالقرب من مطار طرابلس الدولي بعد ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٤^(٣٢).

٨٦ - علاوة على ذلك، أسفرت العملية "الوقائية" التي شنتها ميليشيات الزنتان ضد كيكلة والقتال العنيف الذي نشب مع وحدات قوات فجر ليبيا عن تدمير واسع النطاق وتشريد جماعي للسكان المحليين^(٣٣). وفيما يتعلق بالزنتان، أشارت المصادر إلى ضلوع عماد طرابلسي، آمر لواء الصواعق^(٣٤).

٨٧ - ويواصل الفريق التحقيق في المسؤولية الفردية لأعضاء القيادة فيما يتعلق بجميع الأحداث المذكورة أعلاه.

هاء - دمج قوات الكرامة في الجيش الليبي والعمليات المتصلة بذلك (من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)

٨٨ - أعقب استيلاء قوات فجر ليبيا على طرابلس وتأسيس مجلس النواب في طريق تصعيدا خطيرا آخر للنزاع المسلح. وكان من شأن هذا التطور أن زاد إلى حد بعيد من الأهمية السياسية لقوات حفتر، ووضع تحت تصرف رئيس الوزراء جيشا يمكنه استخدامه لمواجهة قوات فجر ليبيا. وقد وردت بلاغات بالفعل في ١٨ آب/أغسطس عن مشاركة قوات عملية الكرامة في نزاع طرابلس، وذلك قبل أسبوع من بدء "دمج" قوات العملية في "الجيش الليبي" عندما أعلن قائد قواته الجوية صقر الجروشي عن توجيه سلسلة من الضربات الجوية المثيرة للخلاف على طرابلس. وتكرر السيناريو ذاته لفترة وجيزة في منتصف أيلول/سبتمبر. غير أن المشاركة الحقيقية لقوات حفتر في غرب ليبيا لم تصبح حقيقة فعلية إلا بعد ذلك بشهرين.

(٣٢) "ليبيا: أدلة على استخدامات جديدة للألغام الأرضية في طرابلس"، هيومان رايتس ووتش، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، متاح على الموقع التالي: www.hrw.org/news/2014/11/04/libya-evidence-new-landmine-use-tripoli.

(٣٣) تنقل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن "الجماعات المدنية" قولاً عن "مجموعات مدنية" بتشرد ما مجموعه ٦٤٠ ٣٨ شخصا. انظر "Briefing", New displacement in east, south and west of Libya", Notes, 14 November 2014، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، متاحة على الموقع التالي: <http://www.unhcr.org/5465ff2b9.html>.

(٣٤) من جانب قوات فجر ليبيا، أفيد بمشاركة القائد عبد الغني الككلي (المعروف باسم غنيوة).

٨٩ - وتبين البيانات المتعلقة بأحداث النزاع كيف واصلت قوات الكرامة، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، تركيز أعمالها العسكرية في بنغازي وفي أماكن أخرى في المنطقة الشرقية. وعندما انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي دعوات واسعة النطاق إلى بدء انتفاضة شعبية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، سارعت قوات الكرامة إلى استثمار "المبادرة"، فأعلنت عن شن هجوم نهائي من أجل "تحرير" بنغازي^(٣٥). وفي الواقع، فإن البيانات المتعلقة بأحداث النزاع تشير إلى احتدام القتال البري بوضوح في بنغازي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ولكن من دون تحقيق النتيجة المتوخاة. ورغم أن الخريطة تبين حدوث انخفاض كبير في عدد الحوادث الأمنية في المناطق الوسطى من بنغازي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، فلا تزال حالة الحرب تعوق انتقال مجلس النواب إلى بنغازي (انظر الخريطة في المرفق ١٢). وعلاوة على ذلك، تبين الصور وتسجيلات الفيديو أن أحياء بنغازي التي تركز عليها "الهجوم"، بما في ذلك منطقتا الليثي والصابري، تكبدت أضراراً مادية جسيمة.

٩٠ - ولم تبدأ حملة الهجوم المضاد الفعلية التي شنتها حكومة الثني على قوات فجر ليبيا، بمساعدة من عملية الكرامة، إلا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بتوجيه سلسلة من الضربات الجوية في طرابلس ومصراتة وزليطين. ويبدو أن نطاق الهجمات والأضرار التي أحدثتها كان محدوداً. والأهم من ذلك هو أن "الجيش الليبي" مضى في توسيع نطاق عملياته غرباً في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وشمل الهجوم استخدام القوات البرية والجوية على حد سواء، وهو ما يشير إلى وجود مستوى معين على الأقل من التنسيق بين طائرات عملية الكرامة والمشاركين في الميدان. واستهدف الجيش الليبي معبر رأس حدير، وكذلك مدن الزاوية وصبراتة وزوارة. ومع تصدي الجيش لعملية الشروق التي شنتها قوات فجر ليبيا على الموانئ النفطية في الشرق، امتد النزاع المسلح (النزاعات المسلحة) فعلياً ليشمل الساحل الليبي برمته تقريباً.

٩١ - وقد أضرب بعض الضربات الجوية الأخيرة بسمعة الجيش بسبب الإصابات التي وقعت بين المدنيين، ولا سيما الهجوم الذي وقع على مستودع للأغذية في زوارة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبخاصة القصف الذي تعرضت له ناقلة نفط يونانية قبالة ساحل درنة في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

(٣٥) "حفر يقول إنه سيتقاعد بعد تحرير بنغازي" Libya Herald, 15 October 2014، متاح على الموقع التالي: <http://www.libyaherald.com/2014/10/15/hafter-says-he-will-retire-after-liberation-of-benghazi/>

الأخطار التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن، بما في ذلك الهجمات التي تشن على المنشآت العامة

٩٢ - لم يكن مفاجئاً أن يعقب العملية التي شنتها قوات فجر ليبيا شن هجوم مضاد، وذلك رغم الدعوات المتكررة إلى وقف إطلاق النار، بما في ذلك في القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، ولا سيما لأن عمليات قوات فجر ليبيا استمرت حول طرابلس. غير أن الأمر استغرق عدة أشهر قبل أن ترد حكومة ليبيا عسكرياً على هجوم فجر ليبيا و "تنصيب" حكومة منافسة في طرابلس. وعلى الرغم من أن عدة عوامل قد تكون أسهمت في ذلك، يبدو أن الحدث الحاسم هنا هو قرار المحكمة العليا المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر المرفق ١٦)، الذي أضعف موقف الحكومة في المفاوضات. فبعد ذلك بأسبوعين شنت الحكومة هجومها المضاد.

٩٣ - وأدى العمل العسكري الذي وُجه ضد قوات فجر ليبيا إلى تصعيد النزاع المسلح على مرحلتين. وحدث التصعيد الأول في آب/أغسطس ٢٠١٤، عندما كانت طرابلس لا تزال تتعرض للهجوم، وادعت قوات الكرامة المسؤولية عن سلسلة من عمليات القصف الجوي الدقيقة في العاصمة. ويفتقد حفتر كثيراً أي شعبية بين أنصار فجر ليبيا، فهو الذي كان قد أدلى في الماضي ببعض التصريحات النارية المعادية للمؤتمر الوطني العام والمليشيات التابعة له، وهذا ما أوضحه هؤلاء تماماً في المقابلات التي أجروها مع الفريق ومع وسائل الإعلام. وقد عززت الضربات الجوية التي نفذت في طرابلس والتي أعلن عنها قائد القوات الجوية لحفتر، تصميم قوات فجر ليبيا وحدث من فرص نجاح الوساطة.

٩٤ - وأياً كانت الدوافع وراء إحجام الحكومة في البداية عن شن هجوم مضاد بعد آب/أغسطس ٢٠١٤، فإن الفريق يلاحظ أن ذلك أتاح المجال لبدء حوار كان ممكناً إجراؤه طوال فترة شهرين تقريباً. وفي أثناء هذه الفترة، كان لا يزال ممكناً عزو أي خطر آخر على السلام إلى قوات فجر ليبيا التي واصلت عملياتها في ورشيفانا وجبل نفوسة.

٩٥ - وكانت المرة الثانية التي صعد فيها معارضو قوات فجر ليبيا الحالة العسكرية، والتي تركت هذه المرة أثراً أعظم إلى حد بعيد، هي قيام الجيش الليبي بشن هجومه المضاد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تجرّ هذه العملية مدناً أخرى إلى خضم النزاع فحسب، بل إن بعض الضربات الجوية كان استهدافاً وتعمداً لاستهداف الهياكل الأساسية الرئيسية. فمن جهة، لاحظ الفريق أن معظم الهجمات التي شنت في طرابلس ومصراتة كانت محدودة في قوتها. ومن جهة أخرى، فإن الضرورة العسكرية للهجوم على بعض الموانئ والمطارات

ومصنع للفولاذ هي موضع تساؤل. وعلاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن وقوع إصابات بين المدنيين في بعض هذه المواقع.

٩٦ - ولم يتمكن الفريق من كشف الجهة المسؤولة تحديدا عن إعطاء الأمر بشن هذه الهجمات. ويذكر الفريق بأن استخدام الأصول الجوية لعملية الكرامة أصبح صراحة في إطار مسؤولية حكومة ليبيا منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. إلا أنه ليس ثمة أدنى شك في أن حفتر، قائد مجمل عملية الكرامة، كان بإمكانه إلغاء تلك الأوامر.

٩٧ - وفيما يتعلق بمسألة عمليات الكرامة التي حدثت بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في عدة مناطق من بنغازي، وهي عمليات مستقلة بذاتها، يواصل الفريق التحقيق في الأضرار الفادحة التي تسببت فيها جميع الأطراف المتحاربة، بما في ذلك ادعاءات باستخدام القوة عشوائيا.

واو - الأحداث في الجنوب (من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

٩٨ - قدم الفريق مزيدا من التفاصيل عن التطورات الأمنية في الجنوب في المرفق ١٥ لهذا التقرير.

ثالثا - عملية الانتقال السياسي في ليبيا وما يتصل بها من معايير الجزاءات

٩٩ - جاء في قرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤) أن عرقلة نجاح عملية الانتقال السياسي في ليبيا أو تقويضها هو معيار جديد لتحديد الأفراد أو الكيانات الذين سيخضعون لحظر السفر وتجميد الأصول. غير أن هذا الانتقال ظل عملية مستمرة منذ عام ٢٠١١. ونتيجة لتدخل الأحداث التي وقعت قبل آب/أغسطس ٢٠١٤ في العملية فعليا، يقدم الفريق في المرفق ١٦ تقييما كاملا للتصرفات التي قام بها أفراد وكيانات في الماضي وفي الآونة الأخيرة، والتي يحتمل أن تكون قد قوضت العملية الانتقالية في ليبيا، مع التركيز على تلك التي حدثت مؤخرا.

١٠٠ - وقد حُوّل التقييم إلى مرفق بسبب الحدود القصوى المفروضة على عدد الكلمات في التقارير التي تقدمها آليات الرصد. غير أن التقييم يتضمن النتائج التي خلص إليها الفريق، وينبغي أن يقرأ للحصول على إحاطة تامة بالأحداث.

رابعاً - تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة

ألف - ديناميات نقل الأسلحة

١٠١ - بين نهاية ثورة عام ٢٠١١ ومنتصف عام ٢٠١٤، اشتمل معظم انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر من ليبيا. وفي موازاة هذا الانتشار خارج البلد، واصلت الجهات الفاعلة المسلحة الليبية تخزين الأسلحة خلال المرحلة الانتقالية، إما بجمع العتاد داخل ليبيا أو بشرائه من الخارج.

١٠٢ - وقد أسهم تعزيز ترسانات هؤلاء في توطيد مواقف بعض الميليشيات، بأن عززوا سيطرتهم على الأراضي الخاضعة لهم، وتأثيرهم في المجال السياسي، وأسهم أيضاً آخر الأمر في بدء العمليات العسكرية التي أدت إلى نشوب النزاعات الحالية. وتسهم الزيادة الحالية في الطلب على العتاد العسكري من جميع الأطراف المتحاربة، وما ينجم عن ذلك من عمليات نقل غير مشروعة للمعدات العسكرية، في إطالة أمد النزاع دون أن يتضح وجود أي طرف مهيم عسكرياً.

١٠٣ - وقد شهد البلد أيضاً، منذ تصعيد النزاع في ٢٠١٤، إعادة توزيع كبيرة لحيازة الأسلحة بفعل انتقال السيطرة على المخزونات نتيجة للمواجهات العسكرية أو لعمليات نقل الأعتدة بحراً وجواً وبراً، تبعاً للتحالفات بين الأطراف^(٣٦).

١٠٤ - وتعكس الديناميات الحالية للاتجار بالأسلحة إلى ليبيا بعض الشبكات والتحالفات التي نشأت أثناء الثورة. وتعمل بعض البلدان الخليجية والأفريقية من أجل دعم أطراف فاعلة مسلحة بعينها، وتسعى شبكات السمسة التي أنشئت أثناء الثورة أو في منتصفها أو في أعقابها بنشاط إلى الحصول على صفقات أسلحة. ويُحتمل أن عمليات النقل الجارية حالياً في ليبيا تسهم في إحداث مزيد من انتشار الأعتدة العسكرية داخل البلد، وهو أمر لا يزال حتى الآن يشكل تحدياً كبيراً لبلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما من منظور الإرهاب.

١٠٥ - ورغم أن قرار المجلس ٢١٧٤ (٢٠١٤) عزز الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة، فلا يزال تنفيذها ضعيفاً. وفي حين أن الحظر يمنع الدول الأعضاء والشركات المسؤولة من تصدير العتاد العسكري إلى ليبيا، فإنه لم يمنع نقل العتاد من سائر الدول الأعضاء والشركات والأفراد الذين اختاروا عدم الامتثال للتدابير. وحتى الآن، وعلى الرغم من الانتهاكات المبلغ عنها في تقارير الفريق الثلاثة السابقة، لم يتخذ أي إجراء ضد معظم المنتهكين. والأسوأ من ذلك هو أن بعضهم شارك في ارتكاب مزيد من الانتهاكات.

(٣٦) على سبيل المثال، جرت عمليات نقل للعتاد بين مصراتة وطرابلس أو طبرق وزنتان.

١٠٦ - إن قدرة ليبيا على منع عمليات النقل المادي بالقوة تكاد تكون معدومة، ولا يوجد إذن بإنفاذ حظر توريد الأسلحة في أعالي البحار أو في الجو، كما كان عليه الحال خلال الثورة التي حدثت في عام ٢٠١١. وفي حين أن القرار يدعو الدول المجاورة على وجه الخصوص لتنفيذ حظر توريد الأسلحة، فإن قدرة عدد من هذه البلدان على ذلك محدودة جدا، والبعض منها يشارك بنفسه في انتهاكات حظر توريد الأسلحة (انظر التوصية ١).

١٠٧ - وما يرجح استمرار الاتجار غير المشروع على نطاق واسع هو ضعف إنفاذ حظر توريد الأسلحة، وارتفاع الطلب كثيرا على العتاد العسكري، والموارد والدعم المتاحة للأطراف المتحاربة في شراء العتاد.

باء - عمليات نقل الأسلحة إلى ليبيا أثناء الثورة

١ - التحقيق في عملية نقل محتملة من إيطاليا

١٠٨ - أوضح الفريق في تقريره لعام ٢٠١٤ أنه كان يستفسر لدى السلطات الإيطالية عن ادعاءات تتعلق بتسليم أعتدة عسكرية، بما في ذلك أسلحة، إلى متمردين ليبيين في بنغازي في أيار/مايو ٢٠١١. وزُعم في الأبحاث التي أجراها مركز "ترانس آرمز" للأبحاث بشأن هذه المسألة أن الأعتدة المصدرة كانت شحنة ضُبطت في أعقاب محاولة انتهاك حظر آخر للأسلحة فرضته الأمم المتحدة، وأنه كان ينبغي تدميرها عقب صدور قرار من المحكمة^(٣٧). وفي رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، ردت إيطاليا قائلة إنها درست التقرير بجدية ولكنها لم تعثر على أي معلومات تؤكد عملية التصدير المزعوم.

١٠٩ - وبعد التشاور مع مصادر من المجتمع المدني كانت تتابع القضية^(٣٨)، سعى الفريق إلى التحقق بشكل مستقل من المعلومات الواردة في التقارير الصحفية. واستطاع الفريق أن يؤكد العديد من الادعاءات المنفصلة، ولا يزال يجري تحقيقاته للربط بين جميع الأحداث المبلغ عنها. ويمكن الاطلاع على المرحلة التي بلغت تحقيق الفريق في المرفق ١٧.

١١٠ - ويرى الفريق أنه، عقب عملية ضبط السفينة Nour M (انظر الفقرات ١٤٢ وما بعدها)، والحالة المشار إليها أعلاه، والحادث المأساوي الذي وقع في قاعدة زيغي البحرية

(٣٧) Sergio Finardi, "Le armi segrete dal Belpaese ai conflitti", *altreconomia*, 25 August 2014. متاح على الموقع التالي http://www.altreconomia.it/site/fr_contenuto_detail.php?intId=2942.

(٣٨) TransArms and Rete Italiano per il Disarmo.

في قبرص^(٣٩)، يتعين اتخاذ مبادرة تقودها الأمم المتحدة للتخلص على نحو آمن من الأعتدة المضبوطة. بموجب مختلف نظم الجزاءات وتوفير قدر من الشفافية فيما يتعلق بحالة هذه الأعتدة ومواقعها (انظر التوصية ١٠).

جيم - عمليات نقل الأعتدة إلى ليبيا من نهاية الثورة إلى منتصف عام ٢٠١٤

١١١ - تشمل انتهاكات حظر الأسلحة في فترة ما بعد الثورة عمليات نقل للأسلحة إلى الجماعات المسلحة، والهيئات الأمنية الرسمية والسوق المدنية السوداء. وأشار الفريق في تقرير سابق إلى العديد من الانتهاكات، ويقدم فيما يلي المزيد من التفاصيل عن انتهاكات مؤكدة في هذه الفترة.

١١٢ - وتشمل عمليات نقل الأعتدة في فترة ما بعد الثورة أيضا شحنات جرت الموافقة عليها لفائدة السلطات الوطنية، وقُدمت للجنة إخطارات بشأنها وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١). وقد أثارت هذه العمليات عددا من الشواغل المتعلقة بحويات المستعملين النهائيين للأعتدة.

١١٣ - وللفريق من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن معظم عمليات النقل، ولا سيما عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من ذخائر إلى ليبيا منذ الثورة، سواء جرى الإخطار بها أو لم يجر، قد انتهى بها المطاف في أيدي جماعات مسلحة، إما من خلال عمليات نقل مباشرة أو عمليات تحويل المسار. وأسهم ذلك إلى حد كبير في تمكين الميليشيات بعد الثورة ونشوب التراع الحالي، وعرقلة عملية إصلاح قطاع الأمن.

١١٤ - وأخيرا، فإن تحويل مسار الأعتدة في المطارات الخاضعة لسيطرة الكتائب، استهدف أيضا الأعتدة الموافق عليها المنقولة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية.

١ - المساعدة المقدمة إلى السلطات الوطنية في مجال الأمن: عمليات نقل الأسلحة التي أرسل إخطار بشأنها

١١٥ - منذ تاريخ اعتماد القرار ٢٠٠٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠١١) وحتى اعتماد القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، كان بإمكان ليبيا شراء الأعتدة العسكرية إذا ما أخطرت اللجنة بذلك مسبقا. وسرعان ما أصبحت القيود المفروضة على عملية الإخطار واضحة، لا سيما بسبب

(٣٩) Cyprus: Zygi naval base munitions blast kills 12", BBC News, 11 July 2011، متاح على الموقع التالي:

<http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-14102253>

تعدد قنوات الشراء في الوزارات، وعدم وضوح هوية المستعملين النهائيين، وعدم وجود رصد لعمليات نقل الأسلحة التي جرى الإخطار بها. وأثار ذلك القلق حيال وجود احتمالات كبيرة بأن يحوّل مسار الأعتدة ويساء استعمالها في البلد.

١١٦ - ومن أجل دعم حكومة ليبيا في تعزيز رقابتها على شراء الأسلحة، طلبت منها اللجنة تعيين جهات اتصال معنية بالمشتريات.

١١٧ - وعقب تقديم هذه المعلومات، أصدرت اللجنة مذكرة مساعدة على التنفيذ إلى الدول الأعضاء تهدف إلى القيام بعمليات نقل تتسم بمزيد من المسؤولية وتخضع لمزيد من الرصد^(٤٠). والنسخة الأخيرة من هذه المذكرة هي وحدها التي تطلب من الدول الأعضاء أن تقدم معلومات شاملة بشأن شحنات الأعتدة، ومذكرة إخطار بعد التسليم تحدد بدقة مكان التسليم، لأن معظم المطارات والموانئ في ليبيا كانت خاضعة لسيطرة جهات فاعلة مسلحة من غير الدول منذ نهاية الثورة، ويعمل بعضها اسمياً في إطار مؤسسات وطنية. والحصول على هذه المعلومات في فترة سابقة كان سيتيح للجنة أن تحدد الجهة التي تسلّم إليها الأعتدة في بيئة أمنية أصبحت تتجزأ بآطراد.

١١٨ - وحتى آب/أغسطس ٢٠١٤، كانت الإخطارات بإمدادات الأعتدة التي كانت ترسل إلى حكومة ليبيا، والتي كانت تتضمن جميع المعلومات ذات الصلة، تُعمم على اللجنة بموجب إجراء بعدم الاعتراض مدته خمسة أيام. ولم يُردّ أي من هذه الإخطارات رسمياً.

١١٩ - ويشير تحليل جميع هذه الإخطارات إلى أن كميات كبيرة من الأعتدة قد خضعت لعملية الإخطار، وشمل ذلك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ مسدس و ٦٥ ٠٠٠ بندقية هجومية، و ١٥ ٠٠٠ رشاش قصير و ٤ ٠٠٠ مدفع رشاش من عيارات مختلفة، فضلاً عن أكثر من ٦٠ مليون طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة والمدافع الرشاشة (عيار ٩ × ١٩ ملم إلى ١٤,٥ ملم). ولكن بالنسبة إلى الحالات التي لم يوجد فيها حتى وقت قريب أي نظام للإخطار بعد التسليم، فإنه يصعب تقدير كمية الأعتدة التي أُرسل بشأنها إخطار ونُقلت فعلاً إلى ليبيا.

١٢٠ - وإن تعدّد المسؤولين الليبيين الذين يوقعون الوثائق المتعلقة بالشراء، وتنوع الأعتدة (مثلاً عيار الأعتدة بموجب معايير منظمة حلف شمال الأطلسي ومعايير معاهدة وارسو، والأعتدة الجديدة والأعتدة الفائضة عن الحاجة) يدلان على الافتقار إلى استراتيجية للتقييم

(٤٠) يمكن الاطلاع على آخر نسخة مستكملة لمذكرة المساعدة على التنفيذ على الرابط التالي:

www.un.org/sc/committees/1970/pdf/implementation_assistance_notice_2.pdf

والشراء على أساس الاحتياجات، وبخاصة في وزارة الدفاع. ورغم عدم وجود تقديرات دقيقة لعدد أفراد القوات العسكرية، فإن العديد من الخبراء المختصين بإصلاح القطاع الأمني وإدارة المخزونات الذين أجرى معهم الفريق مقابلات في ليبيا في عام ٢٠١٣ سلطوا الضوء على مسألة افتقار الجيش أو الشرطة إلى القدرة على استيعاب هذه الكميات من الأعتدة وتخزينها وإدارتها. وأعرب الخبراء أيضا عن قلقهم من عمليات نقل أعتدة عسكرية مملوكة للحكومة إلى كتائب تخضع اسميا لسيطرة وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية، شغلت الفراغ الناجم عن غياب أي مؤسسات فاعلة للشرطة أو الجيش.

٢ - التحقيقات في عمليات نقل الأعتدة إلى وزارة الداخلية (من عام ٢٠١٢ إلى منتصف عام ٢٠١٤)

١٢١ - منذ الثورة، وكما هو الحال في وزارة الدفاع، كان في وزارة الداخلية عدة كيانات متنافسة اعتمد معظمها كثيرا على ميليشيات مستقلة إلى حد كبير وكانت تقدم لها المعدات، ومنها اللجنة الأمنية العليا أو إدارة مكافحة الجريمة.

١٢٢ - وقد أثارت عمليات نقل الأعتدة، المرسل إخطار بها، إلى وزارة الداخلية قلقا كبيرا منذ اعتماد القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، ولا سيما من حيث المستعملين النهائيين للأعتدة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٢ وحده، أرسل عدد من الدول الأعضاء إخطارات ببيع أكثر من ٤٠.٠٠٠ مسدس إلى وزارة الداخلية. فاجتمع الفريق برئيس شرطة طرابلس آنذاك، وهي هيئة الشرطة الرئيسية في البلد، الذي أوضح أن الشرطة لم تتلق أي مسدسات على الإطلاق، على الرغم من حاجتها إلى هذا النوع من الأعتدة وإرسالها العديد من الطلبات بذلك إلى وزارة الداخلية. وذكر أن الشرطة قد مُنحت عددا ضئيلا من البنادق الهجومية في عام ٢٠١٣، ولم تكن مناسبة لعمل الشرطة. وأعرب عن اعتقاده بأن الـ ٤٠.٠٠٠ مسدس ذهبت، على الأرجح، إلى اللجنة الأمنية العليا.

١٢٣ - واللجنة الأمنية العليا هي هيئة أمنية أنشئت في إطار وزارة الداخلية بعد الثورة، في محاولة لـ "إدماج" الكتائب المسلحة في القطاع الأمني الرسمي (انظر المرفق ١٦). وفي حين ظلت تلك الكتائب في الواقع مستقلة ومنظمة إلى حد كبير، فإن هذا "التغيير في مركزها" أتاح لها الحصول على مناصب رسمية، ومرتببات، وتدريب، وأعتدة عسكرية ساعدت على زيادة تعزيز قدرتها ونفوذها. وقد ظلت اللجنة الأمنية العليا تمارس عملها، لا سيما في طرابلس وبنغازي، بوصفها قوة شرطة موازية، إلى أن جرى حلها رسميا في عام ٢٠١٣. وكان لبعض هذه الوحدات ارتباطات واضحة بشخصيات حالية من شخصيات قوات الفجر وقد شاركت في عملية فجر ليبيا^(١).

١٢٤ - وقد أشار الفريق في تقرير سابق إلى أن بعض موظفي وزارة الداخلية باعوا مسدساتهم الرسمية في السوق السوداء نظرا إلى اشتداد الطلب عليها في أوساط السكان الليبيين منذ الثورة. والحالة الوارد ذكرها أدناه لا تبين فحسب كيف حقق شراء الأعتدة بالنيابة عن السلطات الوطنية مآرب الميليشيات، بل تظهر أيضا أن عدم وجود أي إدارة للأسلحة قد أتاح بيع هذه المعدات إلى أطراف ثالثة.

عمليات نقل الأسلحة النارية إلى اللجنة الأمنية العليا من الإمارات العربية المتحدة

١٢٥ - حصل الفريق على معلومات بشأن التصدير غير المشروع لأسلحة نارية منتجة في الإمارات العربية المتحدة إلى ليبيا في عام ٢٠١٣، ولم تكن أي إخطارات بها قد أرسلت إلى اللجنة. وبناء على طلب قدم للحصول على معلومات بهذا الشأن، قدمت الإمارات العربية المتحدة إلى الفريق نسخا من وثائق ذات صلة تثبت وقوع الانتهاك.

سلسلة النقل

١٢٦ - تولت شركة تيماكس (Temax Corporation)، وهي شركة وسيطة مسجلة في الولايات المتحدة، شراء الأعتدة من جهة مصنعة في الإمارات العربية المتحدة، وهي شركة كاراتكال العالمية المحدودة المسؤولة (Caracal International LLC)، بالنيابة عن اللجنة الأمنية العليا (انظر المرفق ١٨). وكاراتكال العالمية المحدودة المسؤولة تابعة لشركة توازن القابضة وهي هيئة حكومية.

١٢٧ - وطلب الفريق معلومات من الولايات المتحدة لتحديد ما إذا كان جرى إصدار ترخيص بالتصدير إلى شركة تيماكس، وطلب من هونغاريما تحديد مكان وجود حسابها المصرفي. ولم يرد حتى الآن أي رد من الولايات المتحدة. غير أن هونغاريما ردت، مشيرة إلى أن القانون الوطني لا يسمح بالكشف عن معلومات مصرفية. وبعث الفريق برسالة أخرى إلى هونغاريما، مكررا أن الشركة في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة، وأن المعلومات ضرورية للتحقيقات التي يجريها الفريق. ومع ذلك، ورد رد ثان يتمسك برفض تقديم المعلومات المطلوبة.

الأعتدة

١٢٨ - وُقِّع عقد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بين الشركة الوسيطة وممثل وزارة الداخلية في ليبيا من أجل نقل ٥٠٠٠ مسدس، من نوع Caracal F ومليون طلقة من الذخيرة.

١٢٩ - وتشير شهادة المستعمل النهائي الموقعة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ١٥٠٠٠ مسدس Caracal F وخمسة ملايين طلقة من الذخيرة من عيار ٩ ملم. وأرسلت شهادة المستعمل النهائي إلى السفارة الليبية في الإمارات العربية المتحدة للموافقة عليها. واتصلت السفارة بشركة كاراكال في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ تطلب فيها أن تلغي الشركة الصفقة، لأن وزارة الداخلية لم تكن على علم بها. وكانت مجموعة أولى تتألف من ١٥٠٠ مسدس قد نقلت إلى اللجنة الأمنية العليا في امعيتيقة (انظر فاتورة النقل الجوي في المرفق ١٨). ويسعى الفريق إلى تحديد حالة ما تبقى من الأعتدة.

وسيلة النقل

١٣٠ - أصدرت فاتورة النقل الجوي المجموعة العالمية للطيران والخدمات، وهي شركة مسجلة في ليبيا. ولا تذكر المعلومات المتعلقة بالرحلة الجوية إلا الرمز "5S"، وهو رمز اتحاد النقل الجوي الدولي لهذه الشركة. وأما الناقل فكان شركة أرامكس الإماراتية المحدودة المسؤولة (Aramex Emirates LLC) ومقرها دبي. وطلب الفريق إلى الإمارات العربية المتحدة معلومات إضافية عن وسيلة النقل، وهو في انتظار الرد.

١٣١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وثقت شركة Armament Research Services مسدسا من نوع Caracal F كان يستخدمه صاحب متجر للمجوهرات في طرابلس، وقد اشتراه من مسؤول في اللجنة الأمنية العليا مقابل ٤٠٠٠ دولار^(٤١). وقدّم الفريق إلى الإمارات العربية المتحدة طلبا لتعقب هذا المسدس، ملتمسا فيه الحصول على قائمة بالأرقام المسلسلة للمسدسات التي نُقلت إلى ليبيا. ولم يرد حتى الآن أي رد. ولاحظ الفريق أيضا بيع مسدسات أخرى من نوع Caracal F على موقع فيسبوك لقاء ما يزيد عن ٥٠٠٠ دولار (بيع كل مسدس إلى ليبيا لقاء مبلغ يقل عن ٤٠٠ دولار).

(٤١) Hassan Morajea/Michael Smallwood, "Arms Diversion: A Caracal Model F Pistol in Libya", Armament Research Services, 13 November 2014, متاح على الموقع التالي: <http://www.armamentresearch.com/arms-diversion-a-caracal-model-f-pistol-in-libya>

الصورة الأولى

مسدس من نوع Caracal F جرى توثيقه في طرابلس في ٢٠١٣



المصدر: شركة Armament Research Services، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣ - التحقيقات في عمليات النقل إلى وزارة الدفاع (من عام ٢٠١٢ إلى منتصف عام ٢٠١٤)

١٣٢ - بعد الثورة، ساهم شراء الأسلحة بواسطة مختلف القنوات المتنافسة في وزارة الدفاع في عرقلة إصلاح قطاع الأمن. فقد زادت الظاهرة من الانقسامات داخل المؤسسات، وعززت الشبكات التي أنشئت في أثناء الثورة، بما فيها تلك الخاضعة لسلطة بعض المسؤولين الذين وقعوا طلبات الشراء.

١٣٣ - والحالات الواردة أدناه تقدّم لمحة عامة عن المسائل والتحديات المتصلة بعملية منح الاستثناءات منذ إنشائها، بما في ذلك: قيام السلطات بشراء أعتدة خارج إطار القناة الرسمية للمشتريات العسكرية؛ واجتذاب السوق الليبية سماسرة أسلحة من أصحاب السجلات المشبوهة؛ وعدم قيام الدول التي أرسلت الإخطارات بأي رصد مادي لعمليات التسليم، وما ينجم عن كل ذلك من مخاطر تحويل مسار الأعتدة وإساءة استخدامها.

١٣٤ - ولم تحمل أي من عمليتي النقل المذكورتين بصورة مفصلة أدناه توقيع إدارة المشتريات العسكرية الرسمية في وزارة الدفاع، التي لم تكن على علم بها. بل وقّعها خالد الشريف، الذي كان آنذاك وكيل وزارة الدفاع، وعضوا سابقا في الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية، التي لها اليوم روابط واضحة بعملية فجر ليبيا. وتشير المقابلات التي أجريت منذ عام ٢٠١٣ مع موظفي إدارة المشتريات العسكرية في وزارة الدفاع، وموظفين دوليين، إلى أن السيد الشريف كان يتجاوز إدارة المشتريات العسكرية، ويستخدم منصبه لإبرام صفقات أسلحة وتزويد الهيئات الأمنية التي يفضلها بالأعتدة. ويبين تحليل الإخطارات المقدمة إلى اللجنة الجزاءات أن خمسة منها تضمنت، في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤، وثائق وقّعها السيد الشريف ذات صلة بشراء كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ذات الصلة.

الإخطار الذي بعثته بيلاروس

١٣٥ - في تموز/يوليه ٢٠١٣، بعثت بيلاروس إخطارا بإرسال ما يزيد عن ٣٠٠٠ طن من ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمدافع الرشاشة إلى وزارة الدفاع، بما في ذلك ١٠ ملايين طلقة من الذخيرة، من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم، و ١٥ مليون طلقة من الذخيرة، من عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم، و ٧,٢ ملايين طلقة من الذخيرة، من عيار ١٢,٧ × ١٠,٨ ملم، و ٤,٢٥ ملايين طلقة من الذخيرة، من عيار ١٤,٥ × ١١٤ ملم، و ٣ ملايين طلقة من الذخيرة، من عيار ٢٣ ملم. وكانت شهادة المستعمل النهائي تحمل توقيع خالد الشريف، وكان الوسيط في تلك الصفقة هو سلوبودان تيزيتش، بواسطة شركة تشارو المحدودة (Charso Limited). ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بهذا الشأن في المرفق ١٩.

١٣٦ - ولم تقم الكتائب التي تسيطر على مطار طرابلس الدولي بتحويل مسار أجزاء من الأعتدة التي أرسلت بيلاروس إخطارا بها لدى وصولها إلى المطار فحسب، بل يبدو أن بعض الأعتدة قد سُلمت مباشرة إلى جماعات مسلحة مستقلة.

قيام كتائب الزنتان بتحويل شحنة أعتدة مسلّمة من بيلاروس

١٣٧ - بدأ تسليم شحنات الأعتدة المبلغ عنها في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، حيث سلمت الدفعات الأولى بواسطة شركة ترانس آفيا إكسبورت (حتى أيار/مايو). وسُلمت دفعات أخرى بواسطة شركة روبي استار. وكلتا الشركتين مسجلة في بيلاروس. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، أفيد بأن إحدى تلك الشحنات سُرقت في مطار طرابلس الدولي.

وقد أكد ذلك ممثل لوزارة الدفاع يعمل هناك، ومصادر ليبية في قطاع الطيران، ومصادر أمنية دولية، وشاهد عيان.

١٣٨ - وقد كان مطار طرابلس الدولي، من فترة نهاية الثورة حتى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، تحت سيطرة كتائب الزنتان. ووفقا لما ذكره شهود عيان، قام أفراد الميليشيات بتفريغ الذخيرة ونقلها إلى أحد المعسكرات قرب المطار.

١٣٩ - وأبلغت سلطات بيلاروس الفريق أنها لم تتلق أي معلومات عن ذلك الحادث. وقد تم تسليم أعتدة في ما يزيد عن ١٥ رحلة إضافية من بيلاروس إلى مطار طرابلس الدولي. وينطوي ذلك على إمكانية أن تكون كتائب الزنتان قد حولت وجهة شحنات أخرى، ولا يزال الفريق يحقق في ذلك.

شحنات أعتدة مبلغ عنها مسلمة من بيلاروس

١٤٠ - عقب الإبلاغ عن تحويل وجهة الأعتدة في مطار طرابلس الدولي وبأن إدارة المشتريات العسكرية لم تكن على علم بشحنات تلك الأعتدة، نظر الفريق بدقة في مواعيد تسليم الأعتدة مستعينا بالبيانات المقدمة من مؤسسة رسمية. وأكدت بيلاروس أن ٢٩ رحلة جوية قد جرت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، ولكنها لم تقدم أي معلومات عن مواقع التسليم والجهات المتلقية. وتشير بيانات الرحلة إلى أن بعض عمليات التسليم جرت في مطارات لم تكن تحت سيطرة حكومة ليبيا أو الجماعات الموالية لها، وتشير إلى أن جماعات مسلحة مستقلة قد استفادت من الأعتدة. وللإطلاع على سرد مفصل لهذه المسألة، انظر المرفق ١٩.

١٤١ - وأوضحت بيلاروس للفريق أنها لم ترسل أي شحنات منذ حزيران/يونيه نظرا لتدهور الحالة. غير أن الفريق حصل على نسخ من طلبات قدمتها شركة روي استار في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر للهبوط في مطارات كانت تحت سيطرة كتائب الزنتان والكرامة (انظر الفقرتين ١٦٠ و ١٦٥).

عمليات نقل أسلحة من أوكرانيا غير مبلغ عنها

١٤٢ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قام الفريق بتفتيش حمولة السفينة Nour M، التي ضُبطت في اليونان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (انظر الفقرات ٨٩-٩٣، والمرفق السري الأول للوثيقة [S/2014/106](#) لكامل تفاصيل هذه القضية)، والتي كانت تشمل ٥٥ حاوية وما يزيد عن ٣٢ مليون طلقة ذخيرة (١٠٣ ١ أطنان) للبنادق الهجومية والرشاشات، وهي طريقها إلى طرابلس. وزودت السلطات اليونانية اللجنة والفريق بمعلومات ووثائق كاملة. وتشير هذه الوثائق إلى أن الشركة الشاحنة هي UKRINMASH، وهي شركة حكومية

أوكرانية، وأن المرسل إليه هو وزارة الدفاع الليبية وأن شركة TSS SILAH VE SAVUNMA و TICARET LIMITED SİRKETT SANAYİ، وهي شركة تركية، قد توسطت في الصفقة. وترجع ملكية السفينة إلى شركة TSS GROUP TUTUN SIGARA SANAYİ VE شركة تركية أخرى. ولم تبدأ اليونان حتى الآن أي ملاحقات قضائية بشأن حالة الانتهاك هذه.

١٤٣ - وكانت المذكرة التي تؤكد فيها السلطات الليبية للسلطات الأوكرانية أنها مستعدة لقبول الحمولة بتوقيع خالد الشريف.

١٤٤ - وفي وقت ضبط الحمولة، اتصل الفريق بإدارة المشتريات العسكرية التي أوضحت أنها لم تكن على علم بعملية تسليم هذه الشحنة، وهو أمر يثير القلق بشأن المستعملين النهائيين للشحنة.

الصورة الثانية

الذخائر التي نقلت على متن السفينة Nour M



المصدر: فريق الخبراء المعني بليبيا، اليونان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٤٥ - وقد اتصل الفريق بأوكرانيا للحصول على معلومات عن دور شركة UKRINMASH، وتفاصيل الدفع، وتحديد ما إذا تم التوصل إلى تسوية نهائية. وردت أوكرانيا بأن الشحنة التي نقلت على متن السفينة Nour M هي الجزء الأول من البضائع المقرر نقلها إلى ليبيا. بموجب العقد الموقع بين شركتي UKRINMASH و TSS SILAH VE SAVUNMA SANAYİ DIS TICARET LIMITED SİRKET في عام ٢٠١٣، الذي تمت تسويته تماما. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، قام ممثلو الشركة التركية ووزارة الدفاع

الليبية بزيارة إلى أوكرانيا ومرافق التخزين التي يُحتفظ فيها بالأعتدة المتبقية، وهي بنادق هجومية وذخيرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولم يُطلب من اللجنة حتى الآن أي استثناء بشأن هذه الأعتدة، وسيصل الفريق بأوكرانيا مرة أخرى ليطلب توضيح ذلك.

١٤٦ - ووردت إلى الفريق مزاعم بأن خالد الشريف وشعبان هدية سافرا إلى أوكرانيا في آب/أغسطس ٢٠١٤، للتفاوض على صفقات الأسلحة. وأكدت أوكرانيا هذه الزيارات، مضيفة أنهما ”في الوقت نفسه لم يقوما بزيارة لأي جهة تصدير خاصة لإجراء مفاوضات بشأن عمليات نقل الأسلحة“.

١٤٧ - واتصل الفريق بتركيا أيضا للحصول على مزيد من المعلومات عن الشركة السمسار والشركة التي تعود إليها ملكية السفن، وإثبات ما إذا كانت الشركة السمسار قد طلبت رخصة تصدير من السلطات التركية لعملية النقل هذه النقل. وطلب الفريق أيضا جميع المعلومات والوثائق المتصلة بالمدفوعات. وردت تركيا بأن أنشطة السمسرة لم تكن قد نظمت بعد وأن الشركات الوسيطة لا تحتاج إلى طلب إذن إذا كانت البضائع لم تمس الأراضي التركية. وتعمل تركيا حاليا على مواءمة تشريعاتها مع الأحكام ذات الصلة المتعلقة بتجارة الأسلحة (انظر التوصية ١٢).

١٤٨ - وأخيرا، أوضحت السلطات اليونانية أيضا أن هذه المصادرة تشكل عبئا لوجستا وماليا كبيرا، مما يثير مسألة إدارة عمليات المصادرة التي تتم وفقا لتدابير الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة وعدم وجود الدعم المناسب من الأمم المتحدة للتصرف بالأعتدة (انظر التوصية ١٠).

عمليات النقل الفعلية وعمليات النقل المحتملة إلى القوات الجوية

١٤٩ - في نهاية الثورة، كان أسطول السلاح الجوي الليبي مستنفدا وبحاجة ماسة إلى الطائرات، لا سيما الطائرات العمودية. وقد سبق أن أبلغ الفريق عن نقل عدة طائرات عمودية من طراز Mi-24 يملكها السودان إلى القوات الجوية (انظر الفقرة ٨٥ من الوثيقة [S/2014/106](#))، ويقوم حاليا بالتحقيق في عمليات النقل المحتملة لطائرات هليكوبتر من طراز Mi-35 من شركات مسجلة في العديد من الدول الأعضاء. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة في المرفق ١٩.

عمليات نقل الأعتدة غير الفتاكة

١٥٠ - كما هو الأمر في حالة الأسلحة والذخائر وقطع الغيار، يعتقد الفريق أن نقل العتاد غير الفتاك، مثل العربات المصفحة ومعدات الاتصالات، ينبغي أن يكون رهنا بموافقة اللجنة (انظر التوصية ٨). ويمكن الاطلاع على حالة تحقيقات الفريق في المرفق ١٩.

٤ - تحويل مسار الأعتدة المرسلّة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية

١٥١ - في ١٦ نيسان/أبريل، أخبرت مالطة اللجنة بفقدان ٢٣ بندقية هجومية، و ٧٠ مسدسا وما يزيد عن ٤٢ ٠٠٠ طلقة ذخيرة لحماية بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية، وهي أعتدة قدمت مالطة طلب استثناء بشأنها في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤ لكي تستخدم حصرا "لغرض حماية المسؤولين التابعين للاتحاد الأوروبي". وكان وفد الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا قد وقع شهادة المستخدم النهائي. وتشير نتائج التحقيقات إلى أن الأعتدة قد سُرقَت في مطار طرابلس الدولي بعد تسليمها، ومن المرجح جدا أن الميليشيات التي كانت تسيطر على المطار هي المسؤولة عن تلك السرقة. ويمكن الاطلاع على تقرير مفصل عن هذه الحالة في المرفق ٢٠.

١٥٢ - وفي سياق الإجلاء العاجل للبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، بسبب الحالة الأمنية في ليبيا، يساور الفريق القلق حيال الطريقة المتبعة حاليا في إدارة ومراقبة الأسلحة والذخائر والأعتدة ذات الصلة، الموافق عليها بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) أو الفقرة ١٣ (ب) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١).

٥ - حالات النقل إلى السوق السوداء المدنية

١٥٣ - تؤكد التحقيقات التي أجراها الفريق، وعمليات المصادرة التي أبلغت عنها تركيا ومالطة، اتجاهات الاتجار المتصلة بالسوق السوداء المدنية، الوارد تفاصيلها في التقرير النهائي للفريق (انظر الفقرات ٦٠ إلى ٨٠ من الوثيقة [S/2014/106](#)). وقد شملت تلك الحالات أساسا بنادق وبنادق صيد ومسدسات، وما يتصل بها من ذخيرة، كانت شائعة جدا في ليبيا منذ الثورة (انظر الصورتين الثالثة والرابعة). ومعظم هذه الأعتدة الموجودة في ليبيا يأتي من تركيا ومالطة عبر موانئ طرابلس ومصراتة والخمس. ويمكن الاطلاع على معلومات مستكملة مفصلة بشأن التحقيقات التي أجريت في تركيا ومالطة واليونان في عمليات مصادرة الشحنات الموجهة إلى ليبيا في المرفق ٢١.

الصورة الثالثة
كشك مسدسات لإطلاق الذخائر الخلية في شارع الرشيد، بطرابلس



المصدر: سري، شباط/فبراير ٢٠١٢.

الصورة الرابعة
كشك بنادق، شارع الرشيد، طرابلس



المصدر: سري، شباط/فبراير ٢٠١٤.

دال - عمليات نقل الأسلحة بعد إطلاق عمليتي الكرامة وفجر ليبيا (أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

١٥٤ - ارتفع الطلب على الأسلحة، ولا سيما الذخيرة، منذ اندلاع النزاع المسلح في عام ٢٠١٤، وسعت أطراف النزاع جميعها بنشاط لشراء الأعتدة العسكرية. وكانت نتيجة ذلك حدوث زيادة كبيرة في عدد التحقيقات التي أجراها الفريق.

١٥٥ - ورغم أن الفريق لا يزال يسعى إلى العثور على أدلة دامغة، فإن تحقيقاته تشير إلى أن العتاد العسكري يدخل إلى ليبيا في الوقت الراهن برعاية عدد من الدول الأعضاء. وتبين للفريق أيضا أن سماسرة القطاع الخاص يسعون بنشاط إلى عقد صفقات الأسلحة. ووفقا للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء ومن مصادر أخرى، ما فتئ تجار الأسلحة الليبيون، الذين ظهروا أثناء الثورة، فضلا عن السماسرة الدوليين الذين يعملون منذ مدة طويلة، يسافرون إلى الخارج للحصول على صفقات الأسلحة لصالح الأطراف المختلفة (انظر التوصية ١٢). وترد في هذا الجزء النتائج التي خلص إليها الفريق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١ - التحقيقات المتصلة بعملية الكرامة والجيش الليبي والجماعات الموالية له

تعزيز حظر توريد الأسلحة وعمليات نقل الأعتدة المبلغ عنها

١٥٦ - في ضوء التدهور الشديد للحالة الأمنية في ليبيا في تموز/يوليه ٢٠١٤، كتب الفريق إلى اللجنة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، يشير فيه إلى لزوم تعليق جميع عمليات نقل الأعتدة العسكرية إلى ليبيا، ويقترح أن تشجع اللجنة بقوة الدول الأعضاء التي أبلغت عن تسليمها أعتدة في الماضي، بمقتضى الفقرة ١٣ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) على وقف جميع شحنات الأسلحة حتى إشعار آخر. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حثت اللجنة جميع الدول الأعضاء، في مذكرة شفوية، على توخي الحذر والحرص الواجب فيما يتعلق بعمليات شحن الأعتدة المعلقة التي سبق الإخطار بها، وكذلك إبلاغ اللجنة عن الكمية المتبقية المزمع تسليمها. وعلى الرغم من أن الفريق كان على علم بوجود عمليات نقل أعتدة من عدد من الدول الأعضاء لم يبت فيها بعد، لم تقدم أي معلومات من هذا القبيل إلى اللجنة، وهو مما يجعل رصد عمليات شحن الأعتدة أمرا بالغ الصعوبة. ومن ثم يسعى الفريق وضع لحة عامة عن الحالة الراهنة للإشعارات، ولذلك اتصل بالعديد من الدول الأعضاء لهذا الغرض.

١٥٧ - وقد رحب الفريق باتخاذ القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) والحكم الذي يعزز حظر توريد الأسلحة بأن استعاض عن إجراءات الإخطار بشرط الحصول على موافقة اللجنة على توريد

أو بيع أو نقل الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، بما في ذلك الذخائر وقطع الغيار المتعلقة بها. ويرى الفريق أن هذه الآلية ينبغي أن تطبق أيضا على توفير الأعتدة غير الفتاكة (انظر التوصية ٨).

١٥٨ - وما انفك الجيش الليبي والجماعات الموالية له يسعى بنشاط في الأشهر الستة الماضية، إلى شراء أعتدة عسكرية، وقد تلقى الفريق من الدول الأعضاء ومن مصادر ليبية ودولية معلومات هامة بشأن صفقات الأسلحة التي أبرمت أو التي لا تزال قيد التفاوض. وفي أثناء مقابلة تلفزيونية مع قناة طرابلس جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكد قائد القوات الجوية، الجروشي، تخصيص مجلس النواب ميزانية قدرها ١٥٠ مليون دينار ليبي لاحتياجات الجيش الليبي من الأعتدة وأن مخصصات ذلك ستبلغ بليون دينار في الميزانية المقبلة.

١٥٩ - ولم يقدم إلى اللجنة حتى الآن أي طلب استثناء، رغم عددا من الدول الأعضاء قد استفسرت عن عملية الموافقة، بما في ذلك ما يتعلق بطلبات الشراء الكبيرة جدا، مشيرة إلى أن الجيش الليبي يسعى إلى شراء أعتدة.

شحنات الأعتدة التي سبق الإبلاغ عنها

١٦٠ - في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، تلقت اللجنة طلبا من إحدى الدول الأعضاء للحصول على توجيهات بشأن طلب قدمته بيلاروس لعبور مجالها الجوي في رحلات جوية لنقل ذخائر كانت وجهتها النهائية هي وزارة الدفاع الليبية. وتشير الوثائق المقدمة إلى أن ٢٠ رحلة جوية كانت ستُنفذ في الفترة ٣١ آب/أغسطس إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ويمثل ذلك ما يزيد عن ٩٠٠ طن من الذخيرة. وذكر في الطلب الذي قدمته بيلاروس أن إخطارا قد أُرسِل إلى اللجنة بشأن تلك الأعتدة.

١٦١ - وأعرب الفريق للجنة عن شواغله إزاء ذلك، وشدد على مسألة تصاعد حالة التراع المسلح بالفعل، وعلى عدم وضوح هوية المستعملين النهائيين، وزيادة احتمال قيام الأطراف المتحاربة بتحويل مسار الأعتدة وإساءة استعمالها. وأوضح الفريق أيضا أن المطار الذي كانت الوجهة إليه، وهو مطار الابرق، قد تعرض لهجوم في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، وأشار إلى أن القتال كان لا يزال مستمرا في المنطقة^(٤٢). وأخيرا، أفاد الفريق بأنه التقى مع

(٤٢) "Rockets strike lifeline airport in eastern Libya", Reuters, 25 August 2015.

<http://af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL5N0QV19A20140825>

ممثلين من إدارة المشتريات العسكرية في تموز/يوليه ٢٠١٤، الذين أعلنوا أنهم لم يكونوا على علم بأي شحنات أعتدة من بيلاروس.

١٦٢ - وكتبت اللجنة إلى بيلاروس والدولة العضو المستفسرة، نطلب إليهما توخي الحذر. وفي رسالتيهما الأخيرتين الموجهتين إلى الفريق، أشارت بيلاروس إلى عدم حدوث أي عمليات تسليم منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأبلغت الدولة العضو المستفسرة أنها لم تمنح رخصة التحليق.

١٦٣ - وأبلغ أحد كبار ممثلي حكومة ليبيا الفريق في أواخر عام ٢٠١٤ أن الجيش الليبي قد طلب أعتدة على نحو عاجل من أجل "مكافحة الإرهاب". بيد أنه أكد أن حكومته تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على عتاد عسكري.

عمليات نقل العتاد إلى القوات الجوية

١٦٤ - لاحظ الفريق حدوث زيادة كبيرة في قدرة القوات الجوية في الأشهر القليلة الماضية، سواء من حيث الانتشار الجغرافي للعمليات الجوية (انظر الخرائط في المرفق ٢٢) أو من حيث عدد الطائرات المستخدمة وأنواعها. وفي حين تم تحديد عدد من الطائرات في ليبيا، فإنه يبدو أن عددا من هذه الطائرات ومن قطع الغيار تم الحصول عليه من الخارج. وتشير معلومات جمعها الفريق إلى أن طائرات جديدة، رغم الحصول عليها مستعملة من بلدان ثالثة، قد أدخلت في الأسطول الجوي الليبي، بما في ذلك طائرات حربية من طراز MiG-21MF، وطائرات سوخوي من طراز Mi-8. فعلى سبيل المثال، أعلن أمر السلاح الجوي أن القوة تسلمت طائرات حربية من طراز سوخوي، وأن طيارين لبيين يجري تدريبهم حاليا^(٤٣). ووجه الفريق مؤخرا رسالة إلى الاتحاد الروسي يسأل فيها إن كان بإمكان الروس أن يساعدوا الفريق أم لا على تحديد مصدر شراء تلك الطائرات وقطع غيارها.

(٤٣) على سبيل المثال، أكد الجروشي، في ظهوره المتلفز على قناة طرابلس في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أن السلاح الجوي الليبي استلم عددا من الطائرات من طراز سوخوي ٢٧ لاستخدامها في غارات جوية. وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، نُقل عن الجروشي، أمر السلاح الجوي الليبي، قوله إن طائرات السوخوي ٢٤ المستخدمة في القتال قد تمت صيانتها في الاتحاد الروسي. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ذكر التلفزيون الوطني الليبي أن طائرات السوخوي الروسية ستدخل المعركة وأن الجروشي، أمر السلاح الجوي الليبي، قال إن طائرة من طراز سوخوي ٢٢ قد دخلت الخدمة بالفعل.

عمليات نقل محتملة غير مبلغ عنها لأسلحة من بيلاروس إلى غدامس

١٦٥ - في تموز/يوليه ٢٠١٤، تلقى الفريق معلومات عن عمليات نقل محتملة لأسلحة من بيلاروس إلى مطار غدامس الذي كان خاضعا آنذاك لسيطرة جماعات من قبيلة الزنتان. وتضمنت تلك المعلومات رسالة من هيئة الطيران المدنية الليبية إلى وزارة الدفاع تتعلق بتسليم "مستشفى ميداني ومعدات طبية" لحرس الحدود التابع لوزارة الدفاع. وتطلب فيها الإذن بمبوط طائرتين تشغلهما شركة الطيران البيلاروسية "روبي ستار" في الأيام ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر المرفق ٢٣). وشركة الطيران روبي ستار هي الشركة التي دأبت على تسليم كميات كبيرة من قطع غيار الأعتدة التي كانت بيلاروس و صربيا أخطرتا الفريق بها، وهي جميعها أعتدة قامت شركة غارسو المحدودة بأعمال السمسرة في صفقات شرائها. ووفقا لما أدلى به المصدر الذي استقى الفريق منه معلوماته، فقد وافق ممثل وزارة الدفاع على هذه الإمدادات.

١٦٦ - وقد ذكر خبير من هيئة الطيران الليبية للفريق أن رحلة جوية واحدة تمت في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ سُلمت فيها أسلحة وذخيرة. واتصل الفريق أيضا بأحد عمال مطار غدامس ولكن ذلك الشخص لم يشأ الكلام عن هذه المسألة. ولا يزال الفريق يحقق في هذا الادعاء.

عمليات مزعومة لنقل عتاد عسكري من جانب السلطات المصرية

١٦٧ - أشارت مقابلات أجريت مع مسؤولين وممثلي أجهزة استخبارات ودبلوماسيين لبيين إلى أن مصر تقدم الدعم لمجلس النواب في طبرق، بوسائل منها نقل عتاد عسكري إلى عملية الكرامة و/أو الجيش الليبي. وإضافة إلى ذلك، أشار الفريق إلى بيان أدلى به متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)^(٤٤) وإلى تقارير إعلامية فيما يتعلق بمشاركة مصر في الغارات الجوية التي شنت في ليبيا في آب/أغسطس ٢٠١٤.

١٦٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أفاد مختلف وسائل الإعلام المحلية والدولية بأن سفينة عسكرية مصرية قد أفرغت حمولتها من الأسلحة والذخائر في القسم العسكري من ميناء طبرق. وأجرى الفريق تحقيقا في المسألة، واستفسر من مصادر سرية موجودة في طبرق أو تتخذ من طبرق مقرا لها في وقت تفريغ الشحنة. وقد تلقت تلك المصادر تأكيدا مباشرا

(٤٤) "Pentagon: Egypt, UAE Attacking Islamists in Libya Differs From US Bombing ISIS in Iraq", CNS

26 August 2014, News.com، متاح على الموقع التالي: <http://cnsnews.com/news/article/patrick->

goodenough/pentagon-egypt-uae-attacking-islamists-libya-differs-us-bombing-isis.

من ضباط في عملية الكرامة ومن عمال في الميناء أن السفينة رست هناك وأنه تم تفريغ شحنة المعدات العسكرية، بما فيها أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة.

١٦٩ - وأكدت المصادر ذاتها أيضا أن قافلة من العتاد العسكري كانت قد نقلت من مصر إلى ليبيا في الأسبوع الثالث من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تحت حماية ضباط من عملية الكرامة.

١٧٠ - وطلب الفريق، خلال اجتماعه مع السلطات في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، توضيحا بشأن هذه المزاعم. فنفت السلطات المصرية القيام بأي عمليات نقل لأعتدة عسكرية إلى ليبيا.

١٧١ - وأخيرا، فإن عددا من الطائرات الجديدة المستخدمة في القوات الجوية الليبية، بما فيها بعض تلك الطائرات التي تحمل سمات مميزة، مطابق على ما يبدو للطائرات التي تستخدمها القوات الجوية المصرية، مثل عدد من الطائرات ذات الطراز MiG-21MF، والطائرات العمودية ذات الطراز Mi-8. فعلى سبيل المثال، كان واضحا أن السمات المميزة للطائرات ذات الطراز Mi-8 (رقم الذيل، والعلم، والدائرة الصغيرة المشيرة إلى التابعة، انظر الصورة الخامسة) قد تم إخفاؤها عن عمد، وتم طمسها بالدهان، ولكن مواضع تلك السمات تطابق تماما السمات المميزة للطائرات المصرية. ويلاحظ الفريق أيضا اللون المميز ذاته المستخدم للطائرات المصرية، والأرقام الهندية المستعملة في رقم الذيل (في حين أن الطائرات الليبية تستخدم الأرقام العربية/الأسلوب الغربي في كتابة الأرقام)، وأكثر من عشر سمات أخرى مميزة للطائرات العمودية ذات الطراز Mi-8 (انظر الشكل ١ والجدول ١). ووجه الفريق رسالة إلى مصر مستفسرا فيها عما إذا كانت مصر قد قامت بنقل طائرات من طراز Mi-8 قط إلى ليبيا أم لا. فذكرت مصر، في ردّها، أنها لم تزود ليبيا بأي طائرات عمودية من طراز Mi-8 ولا بأي طائرة من طراز MiG-21MF. غير أن الفريق قد خلص من التحليل الوارد أعلاه إلى أن هذه الطائرة ذات الطراز Mi-8 تعود ملكيتها إلى الأسطول الجوي المصري.

الصورة الخامسة

طائرة عمودية من طراز Mi-8 مستخدمة في ليبيا، حيث الدائرة الصغيرة الدالة على التابعة، والعلم وجزء من رقم الذيل قد طمست بالدهان (انظر الطائرة في أسفل الشكل ١)



المصدر: Qurynanew طريق، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. أعضاء من مجلس النواب واللجنة المعنية بالأزمات بلدية طريق يأخذون صورة أمام الطائرة العمودية التي أفلتهم من القاعدة البحرية في طريق إلى البيضاء.

الصورة السادسة

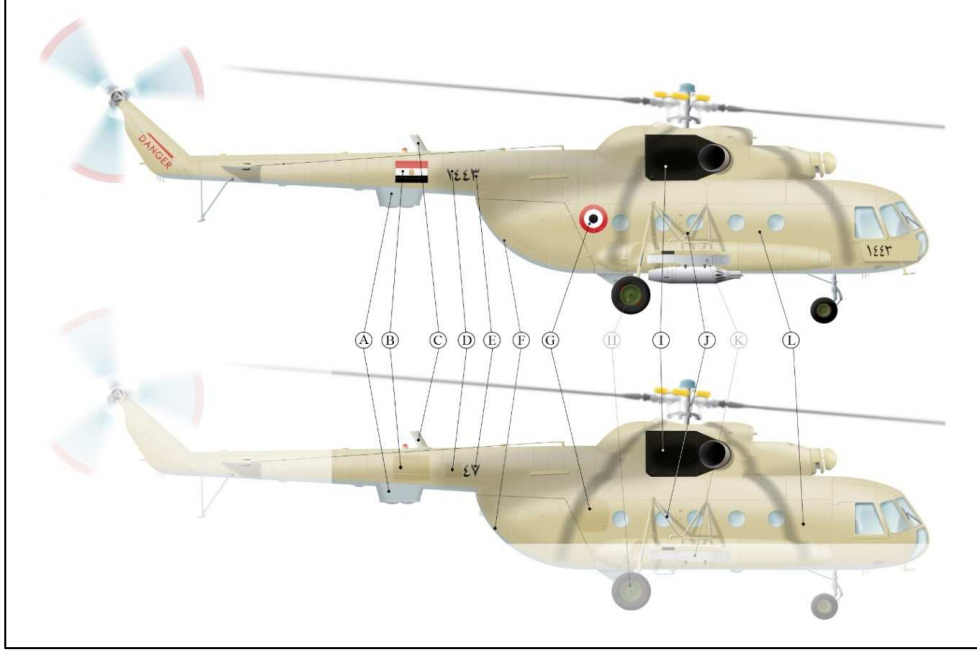
طائرة عمودية مصرية من طراز Mi-8 ذات رقم الذيل ١٤٤٣ - الصورة مأخوذة في مصر (انظر الطائرة في أعلى الشكل الأول)



المصدر: Milspotters - www.milspotters.nl/forum/viewtopic.php?f=19&t=6909.

الشكل الأول

مقارنة بين الطائرة العمودية المصرية ذات الطراز Mi-8 وذات رقم الذيل ١٤٤٣ -
 انظر الصورة ٦ - وطائرة عمودية من طراز Mi-8 تم توثيق وجودها في ليبيا (انظر
 الصورة ٥) طُمس رقم الذيل جزئيا ولكنه ينتهي بالرقم ٤٧ - انظر أيضا المرفق ٢٤



الجدول ١

موجز يبين للملاح المميّزة الواضحة للطائرات العمودية المصرية ذات الطراز Mi-8
 الموجودة على الطائرتين العموديتين

ألف -	لون رمادي فاتح تحت السطح ("البطن")
باء -	موضع العلم المصري؛ وهذا الموضع مطلي بالدهان على الطائرة العمودية الموثق وجودها في ليبيا
جيم -	هوائي مماثل ذو ترددات عالية جدا
دال -	موضع رقم الذيل (رقم تسلسلي عسكري) عند جذر الذيل، وهو موضع مُميّز للطائرات العمودية ذات الطراز Mi-8 الموجودة في الخدمة في القوات المصرية؛ وفي هذا الموضع، تُلاحَظ منطقة مطلية بالدهان في الطائرة العمودية الموثق وجودها في ليبيا
هاء -	رقم مكوّن من أربعة أرقام هندية، مُميّز للطائرات العمودية ذات الطراز Mi-8 الموجودة في الخدمة في القوات المصرية؛ وتحمل الطائرة العمودية الموثق وجودها في ليبيا أيضا أرقامًا هندية، في حين أن الطائرات العمودية الليبية "المحلية" ذات الطراز Mi-8 تكون موسومة بأرقام عربية (الأسلوب الغربي في كتابة الأرقام)

- واو - خط فاصل منخفض بين السطح السفلي الرمادي اللون و سطح التمويه العلوي
- زاي - موضع الدائرة الصغيرة الدالة على التابعة لطائرات القوات الجوية المصرية (وسم التابعة)، الذي لوحظ بشكل موضع مطموس بطلاء على الطائرة العمودية الموثق وجودها في ليبيا. وعلى الطائرة العمودية ذاتها، وقد رُسمت الدائرة الصغيرة الليبية الجديدة يدويا فوق البقعة المطموسة بالطلاء (انظر المرفق ٢٤)
- حاء - حواف ملونة بلون أخضر زيتوني
- طاء - سطح كمام العادم المربع الشكل، ويميّز دفعة معينة من الطائرات العمودية ذات الطراز Mi-8 العائدة للقوات الجوية المصرية
- ياء - إطار دعم لرفوف الأسلحة، المميز للطائرات العمودية ذات الطراز Mi-8T؛ لم تستخدم القوات الجوية الليبية قط طائرات عمودية من طراز Mi-8 مجهزة برفوف أسلحة من هذا النوع (انظر المرفق ٢٤)
- كاف - رفوف أسلحة ذات عروات صلبة لحمل السلاح قياس ٢x٢ يمكنها حمل قاذفات صواريخ عيار UB-16 57 مم، أو قنابل خفيفة من قبيل طراز ZAB، لوحظت على الطائرة العمودية الموثق وجودها في ليبيا
- لام - لون رملي موحد (درجة لونية واحدة) كسطح تمويه علوي؛ وهذا اللون التمويهي مميّز لجميع الطائرات العمودية ذات الطراز Mi-8 المستخدمة في الجيش المصري، وينطبق أيضا على الطائرات العمودية التي من طراز شينوك أو طائرات المغاوير العمودية (Commando helicopters) العاملة في القوات المسلحة المصرية

عمليات مزعومة قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة لنقل عتاد عسكري

١٧٢ - زعمت عدة تقارير إعلامية وبيان لمتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن طائرة عسكرية تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة شنت ضربات جوية على ليبيا في آب/أغسطس ٢٠١٤^(٤٥). وأكد مسؤول ليبي من كل طرف من الطرفين السياسيين ودبلوماسيون وممثلو أجهزة استخبارات للفريق وقوع الضربات بالفعل. وأثار الفريق هذه المسألة خلال زيارته إلى أبو ظبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مع مسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة نفوا هذه المزاعم.

(٤٥) انظر، على سبيل المثال، David D. Kirkpatrick/Eric Schmitt, "Arab Nations Strike in Libya, Surprising U.S.", New York Times, 25 August 2014، متاح على الموقع التالي: http://www.nytimes.com/2014/08/26/world/africa/egypt-and-united-arab-emirates-said-to-have-secretly-carried-out-libya-airstrikes.html?_r=0; "Pentagon: Egypt, UAE Attacking Islamists in Libya Differs From US Bombing ISIS in Iraq", CNS News.com, 26 August 2014.

١٧٣ - وعلاوة على ذلك، فقد تلقى الفريق معلومات زعم فيها أن عتادا عسكريا نقل إلى طريق عبر رحلات جوية سبقتها شركة فيتيران آفيا (Veteran Avia)^(٤٦) في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، من قاعدة المنهاد الجوية العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة. واتصل الفريق بدولة الإمارات العربية المتحدة والأردن، اللتين توقف فيهما عدد من تلك الرحلات الجوية في طريقها إلى ليبيا أو منها، طالبا موافاته بمزيد من المعلومات. وفي حين ردّ الأردن بأنه "لم يكشف دخول أي طائرة تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأردن متجهة إلى ليبيا"، فإن سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة لم تردّ على رسالة الفريق.

١٧٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وردت إلى الفريق أيضا مزاعم فيما يتعلق بنقل شحنات عتاد عسكري على متن طائرات مستأجرة تسيّرهما شركة مسجلة في باكستان، بين بلجيكا والإمارات العربية المتحدة، إلى مطارات مختلفة في ليبيا، بما فيها مطارات تسيطر عليها مجموعة تحالف فجر ليبيا. وكانت شركة المناولة التي تتخذ من ليبيا مقرا لها هي شركة "غلوبال أفيشن" (Global Aviation)، وهي شركة سبق أن انتهكت حظر توريد الأسلحة (انظر الفقرة ١٣٠). وشمل عدد من بيانات الشحن التي حصل عليها الفريق مواد مشبوهة، فاتصل الفريق بالدول الأعضاء التي انطلقت منها تلك الرحلات الجوية طالبا موافاته بمعلومات إضافية. فردّت بلجيكا أنها على علم بتلك الرحلات الجوية، ولكن التفتيش الذي أجري لطائرة واحدة لم يكشف عن وجود أي سلع محظورة. ولم يرد بعد ردّ دولة الإمارات العربية المتحدة حتى تاريخه، والفريق يواصل تحقيقاته حاليا بهذا الشأن.

٢ - التحقيقات المتصلة بعمليات نقل الأسلحة إلى عملية فجر ليبيا

عمليات نقل للأعتدة العسكرية من جانب السودان

١٧٥ - أبلغ الفريق سابقا عن عدة انتهاكات لحظر توريد الأسلحة من جانب السودان أثناء الثورة وبعدها. ويبدو أن عمليات نقل الأسلحة التي تجري حاليا تعكس طريقة العمل ذاتها، وتشمل الجهات الفاعلة نفسها في عمليات التسليم غير المشروعة التي قامت بها جانب السودان أثناء الثورة. ويمكن الاطلاع على تلك الانتهاكات في المرفق ٢٥.

١٧٦ - ولا يزال السودان، منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١٤، يقوم بنقل عتاد عسكري إلى ليبيا، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. وتشير مقابلات أجريت مع مصادر ليبية وأجنبية عليمّة إلى أن السودان يقدم الدعم للجماعات المسلحة المتحالفة مع عملية فجر ليبيا، بوسائل منها نقل الأعتدة العسكرية جواً إلى مطار امعيتيقة، الخاضع لسيطرة تلك الجماعات منذ الثورة.

(٤٦) أضيفت شركة "Veteran Avia" إلى قائمة الكيانات على سجل الولايات المتحدة الاتحادي في عام ٢٠١٤.

١٧٧ - وقد أُبلغ، في منتديات وسائط التواصل الاجتماعي، عن وصول طائرة عسكرية سودانية من طراز C-130 عدة مرات خلال الأشهر الستة الماضية؛ وأكد شهود عيان وجود الطائرة العسكرية السودانية في مطار امعيتيقة في تموز/يوليه ٢٠١٤، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ووجّه الفريق رسالة إلى السودان طالبا فيها موافاته بمزيد من المعلومات عن الرحلات الجوية العسكرية التي سبقتها، ولكنه لم يتلقَ أي ردّ.

الصورة السابعة

الطائرة السودانية ذات الطراز C-130، مطار امعيتيقة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤



المصدر: سري.

١٧٨ - وأبلغت مصادر ليبية وأجنبية عن هبوط طائرات في الكفرة، وعمليات نقل للعتاد من أجل نقله لاحقا إلى امعيتيقة ومصراتة. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدرت حكومة ليبيا بيانا بشأن اعتراض طائرة سودانية أثناء تزودها بالوقود في الكفرة وهي في طريقها إلى مطار امعيتيقة. ووفقا لما جاء في البيان، فإن شحنة العتاد العسكري التي كانت على متن الطائرة لم تحصل على موافقة حكومة ليبيا (انظر المرفق ٢٦). وفي اليوم التالي، أكد بيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية السودانية، حصول الواقعة، وذكرت أن "هذه الطائرة لا تزال تقوم برحلات منتظمة لتزويد القوات السودانية - الليبية المشتركة بالمواد الغذائية والذخيرة"، ولكن الطائرة لم تذهب إلى امعيتيقة^(٤٧). وقام الفريق على الفور بإبلاغ اللجنة بذلك، نظرا لأن أحدا لم يكن قد تقدم بطلب للحصول على استثناء من حظر الأسلحة للقيام بعمليات نقل الأسلحة تلك. ووجّهت اللجنة في وقت لاحق رسالة إلى السودان.

(٤٧) Sudan's Ministry of Foreign Affairs, "Sudan Affirms its Keenness for Security and Stability in Libya", 7 September 2014, متاح على الموقع التالي: http://mofa.gov.sd/new/en/more.php?main_id=6&sub_id=0&id=3655.

١٧٩ - وقد اجتمع الفريق مع الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الذي أكد المعلومات الواردة في بيان السودان. وفي اليوم نفسه، وجّه الممثل الدائم رسالة إلى اللجنة لتزويدها بمعلومات إضافية: وقد ذكر فيها أن عمليات التزويد بالعتاد العسكري قد تمت عملاً بالبروتوكول العسكري والأمني المشترك الموقع بين السودان ووزير الدفاع الليبي عبد الله الثني في آب/أغسطس ٢٠١٢. ويلاحظ الفريق أن السيد الثني لم يكن يشغل المنصب في عام ٢٠١٢. وأوضحت الرسالة أيضاً أن طائرة من طراز أنتونوف ٧٤ قد أوصلت "إمدادات عسكرية لوجستية" بعد الحصول على ترخيص من السلطات الليبية، وبالذات من العقيد سليمان حامد حسن، قائد "غرفة عمليات الكفرة". واتصلت اللجنة بالسودان وليبيا طالبة توضيحاً بشأن نوع الأعتدة العسكرية المعنية؛ لكنها لم تتلق أي ردّ حتى تاريخه.

١٨٠ - ووجّه الفريق أيضاً رسالة إلى السودان طالبا فيها موافاته بمعلومات إضافية، بما فيها معلومات عن عدد شحنات العتاد الموردة منذ عام ٢٠١١، وطلب القيام بزيارة إلى الخرطوم. غير أنه، على الرغم من حصوله على تأكيد شفوي من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة بالإذن بالزيارة، لم يرّد أي ردّ رسمي حتى تاريخه. واتصل الفريق أيضاً بالعقيد سليمان حامد حسن، الذي أوضح أن قوة الحدود المشتركة خاضعة لسيطرة وزارة الدفاع الليبية، وأن القوة لم تحصل إلا على مساعدات غير فتاكة من السودان. وهذا يتعارض مع المعلومات التي قدمها السودان في ١٧ أيلول/سبتمبر.

١٨١ - وأخيراً، تلقى الفريق أيضاً معلومات موثوقة بما فيما يتعلق بطائرات مملوكة لليبيا تنقل عتاداً عسكرياً من السودان إلى مطار مصراتة. غير أن الفريق لم يتمكن، حتى وقت إعداد هذا التقرير، من تأكيد هذه المعلومات على نحو مستقل.

عمليات مزعومة قامت بها قطر لنقل عتاد عسكري

١٨٢ - أثناء الثورة، واصلت قطر تورطها في ليبيا، بوسائل منها تقديم الدعم المالي واللوجستي، فضلاً عن الأسلحة، إلى عدد من الجماعات المعارضة (انظر، الفقرة ٩٥ من الوثيقة S/2012/333 والفقرات ٥٩-٧٣ من الوثيقة S/2013/99).

١٨٣ - وهناك مقابلات أجريت مع مسؤولين وممثلي أجهزة استخبارات لبيين ودبلوماسيين أجانب تشير، على وجه التحديد، إلى أن دولة قطر تقدم الدعم للجماعات المسلحة المتحالفة مع عملية فجر ليبيا بالأسلحة والتمويل. ويجري الفريق حالياً تحقيقاً في تلك المزاعم، بما في ذلك البيانات الرسمية لمراقبة سير الرحلات الجوية المتعلقة بالرحلات العسكرية

القطرية إلى ليبيا التي تمت في عام ٢٠١٤. ووجه الفريق رسالة إلى قطر تتناول ورود تقارير عن رحلات جوية إلى مناطق تسيطر عليها الجماعات المتحالفة مع عملية فجر ليبيا، وطلب موافاته بمزيد من المعلومات، بما فيها تواريخ تلك الرحلات وأماكنها وبيانات الشحن الخاصة بها. لكنه لم يتلق أي رد حتى تاريخه.

عمليات مزعومة لنقل العتاد العسكري من تركيا

١٨٤ - تلقى الفريق معلومات عن نقل عتاد عسكري على إحدى رحلات الركاب الجوية التجارية المنتظمة التي سبقتها الخطوط الجوية الأفريقية، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، من اسطنبول إلى طرابلس. وأجرى الفريق مقابلة مع أحد ركاب الطائرة أكد فيها أنه شاهد صناديق أعتدة عسكرية يجري إنزالها من الطائرة. وتتسع طائرة إيرباص A320 لـ ١٥٠ راكبا، ولكن الشاهد أوضح أن الطائرة لم يفرغ منها، إجمالا، سوى ١٥ حقيبة. وعندما احتج الركاب على ترك أمتعتهم في اسطنبول، فإن الميليشيات التي كانت تحت إمرة أحد قادة لفجر ليبيا المعروفين والتي كانت تشرف على تفريغ الصناديق، أمرتهم بمغادرة المطار.

١٨٥ - وحصل الفريق أيضا على معلومات عن رحلة جوية سبقتها شركة نقل جوي ليبية أخرى في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من اسطنبول إلى مصراتة، يزعم أن عتادا عسكريا قد نُقل خلالها. ووجه الفريق رسالة إلى تركيا طالبا فيها موافاته ببيانات الشحن ذات الصلة. ووجه فيها الفريق أيضا سؤالا إلى تركيا عما إذا كانت قد منعت أي محاولات أخرى لنقل معدات عسكرية من تركيا إلى ليبيا في عام ٢٠١٤ أم لا. فأكدت تركيا أن تلك الرحلات الجوية قد تمت بالفعل وأفادت بأنها قد طلبت من سلطاتها الجمركية تزويدها ببيانات الشحن.

١٨٦ - ويمكن الاطلاع على التحقيقات المتصلة بعمليات نقل الأسلحة بحرا إلى عملية لفجر ليبيا في المرفق ٢٥.

٣ - التحقيقات المتصلة بعمليات نقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية

١٨٧ - لم تُحرز التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن عمليات نقل الأعتدة من الخارج إلى المنظمات الإرهابية في ليبيا إلا تقدما ضئيلا. ولم يتمكن الفريق من زيارة البلد منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، ولم يستطع تحديد مصادر موثوق بها في الخارج من أجل الوصول إلى الجهات الفاعلة المعنية. وعلاوة على ذلك، يشير تحليل لمعلومات نشرتها جماعات، مثل جماعة أنصار الشريعة، إلى أنها تسعى إلى اقتناء أعتدة من ليبيا في المقام الأول، وتحقق نجاحا في سعيها،

بطرق منها الاستيلاء على أعتدة جهات مسلّحة أخرى. فعلى سبيل المثال، عندما سيطرت جماعة أنصار الشريعة على معسكر الصاعقة في بنغازي في تموز/يوليه ٢٠١٤، استولت على كمية كبيرة من الأعتدة العسكرية المتنوعة التي كانت بحوزة قوات الكرامة، بما في ذلك منظومات محمولة للدفاع الجوي ومركبات مدرعة.

هاء - تمويل الجماعات المسلّحة

١٨٨ - عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) ووفقاً للفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) والفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، بدأ الفريق التحقيق في الدعم المالي الذي تحصل عليه الجماعات المسلّحة، ولا سيما في ضوء اعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤) في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، الذي يتضمّن معايير إضافية لتحديد الأعمال التي تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا. ولذلك، سيكون لأي نوع من أنواع الدعم المقدم للأنشطة العسكرية التي تقوم بها الجماعات المسلّحة تأثير سلبي إضافي على الحالة الأمنية والإنسانية الهشة في ليبيا.

١٨٩ - وتتفق جميع المصادر، التي أجرى الفريق معها مقابلات، على أن الميليشيات وقادتها ممولون تمويلًا جيدًا. ولديهم مصادر إيرادات متعددة، وغالبًا ما تكون المبالغ المذكورة كبيرة جدًا. وهذا هو أحد العوامل التي تفسّر قدرة الميليشيات على التجنيد وشراء العتاد العسكري بسهولة.

١ - المرتبات الحكومية والمكافآت الثورية

١٩٠ - إن أكبر مصدر لتمويل الجماعات المسلّحة هو الأموال العامة الليبية (انظر التوصية ٩). فالعديد من أفراد الجماعات المسلّحة الضالعة في القتال لا يزالون أفرادًا في الجيش والشرطة أو في إحدى الوحدات الموازية العاملة في إطار وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وربما وزارة العدل. وبغض النظر عما إذا كانت هذه الجماعات المسلّحة متحالفة مع قوات الكرامة أو فجر ليبيا أو مجلس شورى ثوار بنغازي أو كتائب الزنتان، وبالرغم من أنها تتقاتل فيما بينها، ظلّ العديد منها يحصل على مرتبات شهرية طوال عام ٢٠١٤. وفي كثير من الأحيان، قد تطلب الجماعات المسلّحة أو الوحدات الموازية مبالغ مقطوعة لأغراض غير واضحة. وبالإضافة إلى المقابلات التي أُجريت مع المسؤولين الليبيين، حصل الفريق أيضًا على عدّة وثائق فيها ما يؤكد وجود هذه الممارسات (انظر المرفق ٢٧).

١٩١ - ومنذ عام ٢٠١١، ظلّ العديد من الميليشيات يحصل، إلى جانب المرتبات، على "مكافآت" أو "منح" لمشاركتها في الثورة واندماجها في الجهاز الأمني الليبي لما بعد الثورة

(انظر المرفق ٢٨). وحاز الفريق وثائق تبين أنه بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٤، حوّلت وزارة الدفاع إلى الألوية الثورية مبالغ تربو على ٢٥٠ مليون دينار ليبي (انظر المرفق ٢٩).

٢ - الإيرادات الآتية من الأنشطة الإجرامية

١٩٢ - ومن أجل تكميل التمويل الذي توفّره الدولة، كثيراً ما كانت الجماعات المسلحة تقوم بأنشطة إجرامية، وربما أيضاً لتحقيق مكاسب شخصية في بعض الحالات. وتلقّى الفريق العديد من الادعاءات بأن الميليشيات تشارك في عمليات اختطاف طلباً للفدية. وذكر شهود أن الفديات تراوحت بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دينار ليبي. وتلقّى الفريق سرداً تفصيلياً عن ضحية احتجزها وسام بن حامد، قائد مجلس شورى ثوار بنغازي، رهينة لمقاومتها بمبلغ كبير من المال.

١٩٣ - وقد انتهى المطاف بكثير من المختطفين في سجون يظلّ البعض منهم فيها لسنوات في بعض الأحيان. وتحصل الميليشيات التي تدير سجوناً "رسمية" على تمويل من وزارة العدل لتغطية تكاليف إقامة السجناء. ومع ذلك، أوضح عدد من أفراد أسر المحتجزين للفريق أنهم يضطرون لدفع مبالغ إضافية لهذه الميليشيات، إما لعدم كفاية التمويل العام أو لاستخدامها الميليشيات في أغراض أخرى. وفي بعض السجون، يعدّ ١٠٠ دينار ليبي شهرياً مبلغاً اعتيادياً. ففي سجن طمينة، وهو سجن صغير نسبياً (يتراوح عدد سجنائه بين ١٠٠ و ١٥٠ شخصاً) يبلغ "الدخل" الشهري ١٠ ٠٠٠ دولار.

١٩٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تلقّى الفريق ادعاءات مُقنعة مفادها أن الميليشيات كانت مسؤولة عن بعض حالات السطو المسلح الكثيرة التي استهدفت المصارف وعمليات نقل الأموال. فعلى سبيل المثال، زعم مطلّعون من سكان سرت السابقين، أن مجموعة من الكوماندوز التابعة لجماعة أنصار الشريعة هي التي نفّذت عملية السطو المسلح المشينة التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، واستولت على ٥٤ مليون دولار كانت تُنقل من المصرف المركزي في مدينتهم. وشاعت سرقات المصارف عام ٢٠١٤ أيضاً، ولا سيما في طرابلس وضواحيها، وكذلك في سرت وسبها (انظر الخريطة في المرفق ٣١). وتظهر بيانات الحوادث المتعلقة بالتزاع في ليبيا حدوث ست حالات على الأقل، سُرق فيها أكثر من مليون دينار ليبي (٧٥٠ ٠٠٠ دولار). وفي كثير من الأحيان، كان المهاجمون مجهزين ببنادق هجومية وقنابل صاروخية (انظر المرفق ٣٠).

١٩٥ - وأجرى الفريق مقابلات مع العديد من المهنيين العاملين في مسألة الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. وذكر هؤلاء أن الشبكات العابرة للحدود

الوطنية التي تنظّم الاتجار بالبشر لها عناصر داخل الجماعات المسلحة التي تسيطر على الأراضي على طول طرق التهريب. وتؤمن الجماعات المسلحة طرق الوصول وتأمين تلك العمليات لقاء مبلغ من المال. وتقوم القوات البحرية وحرس السواحل الإيطاليون بانتشال معظم المهاجرين غير الشرعيين من سفن غير صالحة للملاحة البحرية. ويعتبر دور ليبيا في الهجرة غير القانونية محوريًا. وأوضح المسؤولون الإيطاليون للفريق أن ٤٨٤ ١٤١ مهاجرًا غير شرعي من أصل ١٨٤ ١٦٧ مهاجرًا غير شرعي أُنقذوا من البحر عام ٢٠١٤، أي ٨٥ في المائة، كانوا قد غادروا من الساحل الليبي.

١٩٦ - ويدّر "العمل" في مجال الاتجار بالبشر إيرادات كبيرة. ويُفرض على المهاجرين، ومعظمهم من غرب أفريقيا والقرن الأفريقي، دفع مبالغ من المال للمتاجرين في مراحل مختلفة من رحلتهم. وأوضح مهاجرون استجوبوا في إيطاليا أن الثمن الذي دفعوه في المرحلة الأخيرة من الرحلة وحدها، أي "العبور" بالقوارب، تراوح بين ٨٠٠ دولار و ٢ ٠٠٠ دولار، حسب حال البحر ونوع السفينة وميناء المغادرة و "درجة السفر". وإذا كان كل مهاجر يدفع ما متوسطه ١ ٢٠٠ دولار، فهذا يعني أن الجزء الأخير من سلسلة التهريب قد درّ زهاء ١٧٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤. ويغادر معظم المهاجرين غير الشرعيين من الشواطئ الغربية لليبيا. ولم يستطع الفريق التثبت من أسماء الميليشيات وقادتها المعنيين، ولكنه يواصل التحقيق في المسألة.

١٩٧ - وفي مسألة أخرى متّصلة بهذا الموضوع، تسيطر الجماعات المسلحة على عدّة معابر حدودية ونقاط دخول مهمة، مما يتيح لها قبض نسب مئوية عن التجارة وعمليات التهريب الجارية، بما في ذلك المخدرات والأسلحة والسلع الأساسية والوقود. وأخيرًا، كان الفريق قد ناقش عدّة حالات نهب مبانٍ عامة وخاصة في أعقاب العمليات العسكرية.

٣ - التمويل أو أشكال الدعم الأخرى من جهات راعية

١٩٨ - تلقّى الفريق عدة ادعاءات بشأن أفراد "أثرياء" قدّموا الدعم المالي إلى الجماعات المسلحة، بطرق منها غسل الأموال في الخارج. وتبيّن الأدلة الوثائقية والمسجلة مبالغ نقدية وكميات ذهب كبيرة صارت "متاحة" بصورة مفاجئة للميليشيات خلال ثورة عام ٢٠١١، في كثير من الأحيان من أنصار النظام السابق (انظر المرفق ٣٢). ويتولى الفريق التحقيق في هذه الحالات، وسوف يقدم تقريراً عن ذلك في الوقت المناسب.

واو - عمليات نقل الأسلحة من ليبيا

١٩٩ - نظراً لفرض حد أقصى لعدد الكلمات في تقارير آليات الرصد، قرر الفريق أن يورد التحقيقات كاملة والنتائج المتعلقة بهذا القسم في المرفق ٣٣. ولكن التقرير يتضمن نتائج مهمة توصّل إليها الفريق، بما في ذلك تفاصيل عن حالات انتهاك، وينبغي قراءته لفهم مسألة انتشار الأسلحة خارج ليبيا فهماً كاملاً.

٢٠٠ - ويدلّ البحث الذي قام به الفريق على أن الأسلحة والذخيرة في ليبيا ما زالت تنتشر خارج البلد، رغم الارتفاع الكبير في الطلب عليها. وبموجب هذه الولاية الممنوحة به، قام الفريق بزيارة إلى تشاد وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر والنيجر، أي جميع البلدان التي تضررت من انتشار الأسلحة منذ بداية الانتفاضة في ليبيا.

٢٠١ - وتشير المعلومات التي جُمعت إلى أن الأسلحة التي خرجت من ليبيا عززت كثيراً قدرة الجماعات الإرهابية العسكرية في مختلف أنحاء المنطقة، وعلى وجه الخصوص في كل من تونس والجزائر ومالي ومصر. وليس الاتجار بالأسلحة سوى أحد الأعراض الظاهرة لتطور التعاون الذي حدث خلال السنوات القليلة الماضية بين جماعات ليبية وكيانات إرهابية إقليمية.

٢٠٢ - عمليات النقل عبر الحدود الغربية: استمر الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى تونس والجزائر خلال فترة ولاية الفريق. وأبلغت السلطات التونسية الفريق أن معظم الأعتدة العسكرية المستخدمة في الأنشطة الإرهابية تأتي من ليبيا.

٢٠٣ - عمليات النقل عبر الحدود الشرقية: لا تزال مصر من الوجهات الرئيسية للأسلحة الخارجة من ليبيا. وتستمر أيضاً عمليات نقل الأسلحة إلى قطاع غزة عبر مصر. وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية السورية كانت مقصداً للأسلحة الخارجة من ليبيا خلال أول سنتين من النزاع، فقد تلاشى هذا الاتجاه على ما يبدو في السنتين الماضيتين.

٢٠٤ - عمليات النقل عبر الحدود الجنوبية: أنشئت عدّة شبكات للاتجار بالأسلحة في جنوب ليبيا منذ الثورة، وما زالت تستفيد من المخزونات المختلصة أثناء الثورة وبعدها^(٤٨). ويكفل ذلك استمرار انتشار هذه الأسلحة خارج البلد، ولا سيما صوب جنوب الجزائر والنيجر وتشاد والسودان.

(٤٨) وللاطلاع على تحليل مفصّل لشبكات التهريب في الفران، انظر:

Rafaa Tabib, "Factions armées et dynamiques des réseaux de contrebande d'armes dans le Fezzan occidental", Small Arms Survey, سيصدر قريباً.

٢٠٥ - ولعدم وجود رقابة من جانب الدولة على جنوب ليبيا منذ الثورة، وظهور الجماعات الإرهابية الإقليمية في المنطقة، تزايدت المخاوف من أن تصبح المنطقة الجنوبية منطقة استراتيجية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، وخاصة في مجالات التدريب والتمويل والراحة والاستجمام والتجنيد وشراء العتاد العسكري. وفي عام ٢٠١٤ استولت عملية برخان التي تقودها فرنسا، عدة مرات في النيجر، على أعتدة قادمة من ليبيا كانت موجهة إلى جماعات إرهابية في مالي ودمرتها.

٢٠٦ - وأخيراً، على الرغم من أن وسائط الإعلام وغيرها من المصادر في أوروبا الغربية أعلنت عن عدّة ضبطيات، لم يتمكن الفريق من العثور على أي أدلة تثبت صحة هذه المعلومات حتى الآن، ومع ذلك، سوف يواصل التحقيق في هذا الاتجاه المتعاضم.

خامساً - تنفيذ حظر السفر

٢٠٧ - في الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) والفقرة ٢٢ من قراره ١٩٧٣ (٢٠١١)، فرض المجلس حظر السفر على الأفراد الذين أدرج المجلس أو لجنته أسماءهم في القائمة، مع بعض الاستثناءات، عملاً بالفقرة ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وينطبق حظر السفر على عدد من أفراد أسرة القذافي وبطانته. وتتضمن قائمة الجزاءات المفروضة على ليبيا بصيغتها المستكملة، الصادرة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أسماء ٢٠ شخصاً (٥ أشخاص مشمولين بحظر السفر فقط و ١٥ شخصاً مشمولين بحظر السفر وبتحجيد الأصول).

٢٠٨ - وقد نما إلى انتباه الفريق أن حالة عدد من الأفراد الآخرين المدرجة أسماؤهم قد تغيرت أو أنها غير صحيحة. ومن أصل ٢٠ فرداً واردة أسماؤهم في قائمة حظر السفر، توفي ٦ أشخاص، وقيم ٥ أشخاص حالياً في ليبيا، ٤ منهم تأكد احتجازهم، وقيم ٥ أشخاص في بلدان أخرى، ولا تزال أماكن وجود ٤ أشخاص مجهولة.

٢٠٩ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، وجّه الفريق رسالة إلى ليبيا يطلب فيها تفاصيل عن أي معلومات جديدة معروفة من أجل استكمال قائمة الجزاءات، ويطلب فيها تفاصيل متوافرة عن المواصفات البيولوجية للأشخاص المدرجة أسماؤهم، التي من شأنها مساعدة الدول الأعضاء في التعرف عليهم. ولم تتلق اللجنة رداً حتى الآن.

٢١٠ - تبين قائمة الجزاءات أن الساعدي القذافي يعيش في النيجر. وتفيد التقارير بأن النيجر قد سلّمته إلى ليبيا في آذار/مارس ٢٠١٤، وأنه قيد الاحتجاز في ليبيا ومحاكمته

جارية. وأكدت عدّة مصادر للفريق وجوده رهن الاحتجاز في ليبيا. وبحوزة الفريق معلومات من عدة مصادر عن وفاة عبد القادر محمد البغدادي. وقرين صالح قرين القذافي موجود حالياً في مصر. ولذلك ينبغي تحديث قائمة الجزاءات (انظر التوصية ٥).

٢١١ - وقد اكتشف الفريق، خلال فترة ولايته، أن صفية فركاش البرعصي، المشمولة بحظر السفر وتجميد الأصول، قد سافرت من الجزائر إلى عُمان. ولم تتلقّ اللجنة أي طلب إعفاء أو إخطار. ويشكل ذلك عدم امتثال من قبل السيدة البرعصي وعمان لحظر السفر.

٢١٢ - وقد أظهر استفسار آخر أن لصفية البرعصي اسماً وتاريخ ميلاد مختلفين ورقم جواز سفر عماني. ويوصي الفريق بأن تستكمل قائمة الجزاءات بالمعلومات الإضافية (انظر التوصية ٥).

٢١٣ - وفي مقابلة أجريت مع قرين صالح قرين القذافي، المشمول بتدابير حظر السفر، أبلغ هذا الشخص الفريق أنه في عام ٢٠١١، سافر من ليبيا إلى الجزائر، ومن هناك إلى المغرب، ومن المغرب إلى مصر. ولم تتلقّ اللجنة أي إخطار أو طلب إعفاء بشأن هذا السفر، وهو مما يشكل عدم امتثال من قبل قرين القذافي والجزائر ومصر والمغرب لحظر السفر. وذكرت مصر في رد على رسائل الفريق أن جواز السفر الذي استخدمه للدخول كان يحمل اسماً مختلفاً عن ذلك المدرج في القائمة. وأنكر المغرب أن يكون قد دخل البلد بالاسم المدرج في القائمة. ويوصي الفريق بأن تستكمل قائمة الجزاءات بالاسم الموجود في جواز سفره (انظر التوصية ٥).

٢١٤ - وترد في المرفق ٣٤ كامل التفاصيل عن الحالات المذكورة أعلاه، مع استكمال للتحقيقات التي جرت في إمكانية انتهاك أفراد معينين آخرين حظر السفر، وتفاصيل المقابلة مع عائشة ومحمد القذافي في مسقط.

سادسا - تنفيذ تجميد الأصول

ألف - لمحة عامة

٢١٥ - لم تحرز السلطات الليبية تقدماً كبيراً في إجراء تحقيق فعال في "الأصول المسروقة" واستردادها. ولم تساعد الجهود الجارية نتيجة التغييرات العديدة في الموظفين، بما في ذلك استبدال المدعي العام في تموز/يوليه ٢٠١٤. وتشير المناقشات التي أجراها الفريق مع المدعي العام السابق إلى عدم ارتياحه للأجهزة المتصدعة التي أنشئت من أجل استردادها، وإلى عدم وجود ثقة بمختلف الشركات الخاصة التي تعمل في مجال تحديد تلك الأصول واستردادها.

٢١٦ - وتشير تحريات الفريق إلى أنه على الرغم من أن هناك ما يرجح إلى حد بعيد وجود كميات كبيرة من الأصول بأسماء مزيفة وشركات وهمية في جميع أنحاء العالم، هناك أيضا قدر كبير من التخمينات والتعليقات غير المستنيرة في ما يتعلق بكميات الأصول المذكورة وأماكن وجودها. ومن المهم التأكيد مجددا على أن حكومة ليبيا لا تستطيع استرداد تلك الأصول إلا عندما لا تكون تلك الأصول مملوكة من قبل أفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة بموجب تدابير تجميد الأصول أو خاضعة لسيطرتهم، إلى أن تقرر محكمة مختصة أن حيازة هذه الأصول غير قانونية، وهي، لذلك، ليست من ممتلكات هؤلاء الأفراد، ومن ثم لا تخضع لتجميد الأصول.

الكيانات المدرجة أسماؤها

٢١٧ - بموجب أحكام الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، وفي حين أبقى مجلس الأمن على تجميد الأصول المفروض بموجب القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) وبصيغته المعدلة بموجب القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، فقد طلب المجلس إلى اللجنة أن تستعرض باستمرار تدابير تجميد الأصول المتبقية المفروضة بموجب تلك القرارات، وفيما يتعلق بالمؤسسة الليبية للاستثمار ومحفظة الاستثمار الأفريقية الليبية، فقد قرر رفع اسميهما من القائمة حالما يصبح ذلك ممكنا لكفالة أن تستخدم الأصول التابعة لهما لصالح شعب ليبيا.

٢١٨ - أما الأصول التابعة للكيانات المدرجة أسماؤها، والتي جمدت قبل ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ فينبغي أن تظل مجمدة، رهنا باعتراف المجلس إلغاء قرار التجميد وإعادةهما في أقرب وقت ممكن لمصلحة الشعب الليبي. ونظراً للوضع السياسي والأمني الراهن في ليبيا، يرى الفريق أن تظل هذه الأصول مجمدة حتى يتحقق الاستقرار السياسي، وعندما يتسنى إعادة الأصول بأمان إلى الشعب الليبي.

٢١٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكد كبير المسؤولين التنفيذيين السابق للمؤسسة الليبية للاستثمار الذي أقاله رئيس الوزراء السابق علي زيدان، للفريق أنه كان قد عُيّن كبير المسؤولين التنفيذيين لمحفظة الاستثمار الأفريقية الليبية. وأكد أن المجلس التي عيّنه كان قد أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠١٤، قبل اندلاع الاضطرابات الحالية، وأن التقارير الإعلامية التي تقول بأنه تسلم منصبه بالقوة غير صحيحة.

٢٢٠ - إلا أن الرئيس الحالي لمحفظة الاستثمار الأفريقية الليبية لا يزال يشغل منصبه تحت إشراف مجلس النواب، ويعمل مع فريقه من مكتب في مالطة.

٢٢١ - وهذا يؤكد الحاجة إلى أن تظل الأصول المذكورة أعلاه مجمدة إلى أن يتشكل هيكل حكومي موحد ومستقر بالفعل. (انظر التوصية ١٤ - باء، التحديات التي تواجه التنفيذ.

باء - صعوبات التنفيذ

٢٢٢ - كما ذكر سابقاً، اكتشف الفريق وجود نقص عام في القدرة على تجميد الأصول وفقاً لتدابير الأمم المتحدة المتعلقة بتجميد الأصول التي لا ترتبط بالإرهاب، وذلك بسبب وجود ثغرات في التشريعات الوطنية في بعض المناطق. ويبدو أن هذه الحالة واسعة الانتشار، وتشكل عائقاً خطيراً أمام تحقيق تنفيذ فعال لجميع تدابير الأمم المتحدة تلك، بما فيها التدابير المتعلقة بليبيا.

٢٢٣ - ويمكن الاطلاع على تفاصيل التحقيقات التي أجراها الفريق على هذه الحالة في مختلف الدول الأعضاء في المرفق ٣٥.

٢٢٤ - بناء على ذلك، يوصي الفريق بأن يشجع المجلس الدول الأعضاء التي تمتلك قدرات ذات صلة على تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تفتقر إلى قدرات قانونية لتنفيذ تجميد الأصول، نتيجة عدم وجود تشريعات محلية (انظر التوصية ١٥).

١ - الإعفاءات من تجميد الأصول

٢٢٥ - يجوز للدول الأعضاء توجيه طلبات أو إخطارات إلى اللجنة في حال رغبت في استخدام أي من الإعفاءات الواردة فيها. ولم يقدم إلى اللجنة خلال هذه الولاية سوى إخطار واحد بموجب الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠.

٢ - طلبات الحصول على التوجيه

٢٢٦ - في أيار/مايو ٢٠١٤، اتصل بالفريق مكتب محاماة يعمل لصالح شركة إدارة أصول مالية يقع مقرها في برمودا طالباً الحصول على توجيهات. وكانت الشركة تسعى للحصول على ترخيص لإدارة أموال مملوكة ملكية انتفاعية لكيان مدرج في القائمة، وهو المؤسسة الليبية للاستثمار، من أجل الوفاء بمسؤوليتها الائتمانية، أي لحماية الاستثمار وتحقيق أقصى قدر من العائدات منه، وفي الوقت نفسه، ضمان ألا تكون الأموال متاحة لفائدة الكيان المدرج، وفقاً لتدابير تجميد الأصول.

٢٢٧ - وقد تم بنجاح الحصول على تراخيص لإدارة أجزاء أخرى من هذه الأصول في ولايات قضائية أخرى، لكن السلطات في كومنولث جزر البهاما لم تكن فيما يبدو على

علم بالإجراءات الصحيحة، ولذلك، لم يمنح الترخيص، وهو ما أدى إلى تدهور قيمة الأصول المجمدة.

٢٢٨ - وفي حين يعود قرار منح التراخيص إلى كل دولة عضو، فإن الظروف تشير إلى أن عدم منح رخصة في هذه الحالة لم يكن يرجع إلى نوعية التطبيق، بل إلى عدم القدرة على إدارة الإجراءات بفعالية. وبناءً على ذلك، وجه الفريق رسالة إلى رئيس اللجنة، يقترح فيها أن تتبع حكومة جزر البهاما الإجراءات الواردة في التقرير. ونتيجة لذلك، أرسل رئيس لجنة الجزاءات رسالة في هذا الصدد إلى جزر البهاما يشير فيها إلى إجراءات الإعفاء ذات الصلة.

جيم - آخر المستجدات المتعلقة بالتحقيقات والاستفسارات الجارية

٢٢٩ - لا تزال التحقيقات في الانتهاكات الفعلية والمحتملة لتجميد الأصول المتعلقة بالساعدي وهانيبال القذافي وعبد الله السنوسي جارية. وقدمت عدة دول أعضاء معلومات مفيدة في شكل سجلات مالية وسجلات شركات، والعمل جارٍ من أجل تحليلها. والفريق على ثقة بأنه سيكتشف أدلة هامة ستمكن من تحديد أصول أخرى يجب تجميدها وفقاً للتدابير.

٢٣٠ - وكما ورد سابقاً، يبدو أن بذلت محاولات من قبل بعض الشركات حاولت أن تحتال مدعية أنها تقوم بدور الوكيل للحكومة الليبية، وأن لديها ولاية لاستعادة الأصول الليبية "المنهوبة". وقد استمر هذا الاتجاه، ووقف الفريق على محاولات أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالأصول التي ينبغي تجميدها، التي يُزعم أنها في جنوب أفريقيا.

٢٣١ - ويمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة لمختلف التحقيقات في المرفق ٣٦.

سابعاً - تنفيذ الجزاءات على سفن مدرجة في القائمة

٢٣٢ - باتخاذ القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، وسع مجلس الأمن ولاية الفريق. وينص القرار على أن يقوم الفريق برصد تنفيذ الجزاءات المفروضة على السفن المدرجة في القائمة التي تحاول بصورة غير مشروعة تصدير النفط الخام من ليبيا، ويشمل ذلك تدابير من قبيل منع تزويد تلك السفن بالمواد أو السماح لها بالرسو.

ألف - جهة التنسيق الليبية

٢٣٣ - وفقاً للفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٦ (٢٠١٤)، ينبغي أن تقوم جهة تنسيق داخل حكومة ليبيا بإبلاغ اللجنة عن أي سفينة تنقل نفطاً خاماً مصدراً من ليبيا بصورة غير

مشروعة. وقد عينت السلطات الليبية جهة تنسيق مؤلفة من موظفين اثنين، أحدهما من شركة النفط الوطنية، والآخر من وزارة النقل. وقد أبلغ الفريق اللجنة بهذا التعيين. واجتمع الفريق بالموظفين الاثنين في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ في طرابلس لإقامة علاقات عمل ومناقشة الجوانب العملية من القرار.

باء - سياق التدابير

٢٣٤ - اتخذ مجلس الأمن القرار في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، بعد فترة قصيرة من تمكن ناقلة نفط تصدر نفطاً خاماً من ميناء سيدرا الخاضع لمجلس برقة من اختراق الحصار الذي فرضته البحرية الليبية. فقد كانت الناقلة "Morning Glory"، التي ترفع علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تحمل ٢٣٤ ٠٠٠ برميل من النفط الخام. وبعد أن أنكرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك، قامت قوات خاصة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية باحتجازها قبالة سواحل قبرص، وأعادتها إلى ليبيا.

٢٣٥ - وعلى الرغم من أن هذه الحادثة وقعت قبل اتخاذ القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، فقد قرر الفريق إجراء تحقيق في القضية لمعرفة الشبكات التي تنظم هذه الصادرات غير المشروعة، فضلاً عن أساليب عملها.

جيم - قضية الباخرة Morning Glory

٢٣٦ - يظهر بيان الشحنة والوثائق الأخرى ذات الصلة بالسفينة Morning Glory أن شبكات التهريب قد تكون لها صلة بشركات في بلدان مختلفة. وقد أشارت شركة النفط الوطنية إلى تورط عدد من سماسرة أفراد من جنسيات مختلفة في هذا الأمر. وفي أثناء الزيارة التي قام بها الفريق إلى طرابلس في تموز/يوليه ٢٠١٤، أفاد المدعي العام بأن الأفراد المتورطين يخضعون للتحقيق، الأمر الذي قد يؤدي إلى الكشف عن مزيد من المعلومات. إلا أن هذه المعلومات لم تقدم إلى الفريق حتى الآن.

٢٣٧ - وحقق الفريق في ادعاءات تشير إلى احتمال وجود صلة بين شبكة تهريب النفط وتمويل عمليات نقل الأسلحة، انتهاكاً للحظر المفروض على الأسلحة. وفي هذا الصدد، اكتشف الفريق اتفاقات مبرمة بين ممثلي إبراهيم جضران وأفراد وكيانات ليبية أخرى. بالإضافة إلى شركات لممارسة التأثير لكسب مشترين^(٤٩)، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

(٤٩) Joan Tilouine, "Libye: pétro-polar en eaux troubles", *Jeune Afrique*, 27 May 2014 (٤٩) التالي: Brian Hutchinson, "Notorious Canadian 'http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2784p064.xml0/ lobbyist signs \$2M contract to promote Libya militants aiming to divide country'", *National Post*,

”تبدل الشركة القائمة بممارسة التأثير ما بوسعها لتزويد الأفراد والكيانات الليبية بالمساعدة الاقتصادية بالتماس مشترين لشراء نفطكم عند الحاجة، وكذلك ناقلات لنقل النفط“.

٢٣٨ - ودخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في الفترة من أواخر عام ٢٠١٣ حتى أواخر عام ٢٠١٤، وهي الفترة التي أنشئ خلالها مجلس النواب. ولم يكن بمقدور مجلس النواب، منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، إلا الاحتفاظ بالسيطرة على حقول النفط شرقي ليبيا، ولم تكن له سيطرة على شركة النفط الوطنية التي يقع مقرها في طرابلس. وبعد فتح الموانئ ومحطات النفط خلال عام ٢٠١٤، بلغ إنتاج النفط الخام الليبي أعلى معدل في إنتاجه اليومي منذ عام ٢٠١١^(٥٠). إلا أن إنتاج النفط الخام، والسيطرة على تخزينه وتصديره ظلّا متقلبين طوال العام.

٢٣٩ - وقد عقد الفريق اجتماعين مع مسؤول رفيع المستوى في حكومة ليبيا، استفسر الفريق فيهما عن شرعية تصدير النفط الخام من الموانئ في المنطقة الغربية، لكنه لم يتمكن من الحصول على إجابة قاطعة. ومن الواضح أن كلا الجانبين يعتمد على النفط وعلى موارد طبيعية أخرى لتمويل نفقاتهما (انظر التوصية ١٨). وعلى الرغم من أن الفريق لم يتمكن من زيارة ليبيا بعد تموز/يوليه ٢٠١٤، فقد جمع بيانات عن السفن التي رست في الموانئ الليبية في الفترة من ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤ حتى وقت كتابة هذا التقرير. وقد رسا ما مجموعه ٦٠٧ سفن تجارية في الموانئ الليبية خلال هذه الفترة. وترد تفاصيل هذه السفن في المرفق ٣٧. ويرد في الجدول ٢ ملخص للسفن المحددة لنقل النفط والموارد الطبيعية.

http://news.nationalpost.com/2014/01/06/notorious-canadian-: متاح على الموقع التالي: 6 January 2014
United States Department of Justice, 'lobbyist-hired-by-militants-seeking-breakaway-from-libya/
"Amendment to Registration Statement Pursuant to the Foreign Agents Registration Act of 1938, as
amended", متاح على الموقع التالي: http://www.fara.gov/docs/6200-Amendment-20131219-1.pdf.

Saleh Sarrar, "Libya Plans to Resume Output at Biggest Oil Field Today", Bloomberg, 10 November (٥٠) 2014.

تحويلات السفن المصممة لنقل النفط والموارد الطبيعية

المصدر : Lloyd 's List Intelligence.

وانتهى بعد عقد اتفاقات لإعادة فتح ميناء الزويتينة وميناء مرسى الحريقة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، في حين أعيد فتح ميناءي السدرة ورأس لانوف في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي الآونة الأخيرة، تعرض حقل الشرارة، وهو أحد أكبر حقول النفط في ليبيا، لهجوم شنته قوات فجر ليبيا التي نشرت حراسا بقيادة ضباط من مصراتة قاموا بتأمين مناطق التخزين والمضخات والأنابيب. وكانت قوات الزنتان المتحالفة مع مجلس النواب قد انسحبت من طرابلس بعد معركة مع قوات فجر ليبيا. ولكفالة عدم استفادة قوات فجر ليبيا من النفط، أغلقت قوات الزنتان صمامات أنابيب حقل الشرارة الموجودة على أراضيها. وظلت حكومة الحاسي تسعى إلى إعادة تشغيل حقل نفط آخر وهو حقل الفيل الذي تمر أنابيبه عبر منطقة الزنتان أيضاً. إن الوضع على الأرض في ليبيا متغير باستمرار ولا يمكن التنبؤ به، وحيوي وهش، بحيث يصعب الوصول إلى تقدير دقيق لكميات النفط المنتج أو المصدر أو المخزن في صهاريج التخزين.

٢٤٢ - وبعد أن سمع الفريق بقيام مجلس النواب بتعيين شركة جديدة للتعامل مع المشتريين الأجانب، والدخول في عقود لبيع النفط الليبي، متجاوزاً بذلك شركة النفط الوطنية، طلب الفريق توضيحاً من مجلس النواب، ولا يزال ينتظر الرد. علاوة على ذلك، لا يزال الفريق ينتظر رداً على رسالة أخرى وجهها إلى مجلس النواب مستفسراً عن تصدير النفط من جميع الموانئ الليبية.

دال - جهات يُحتمل إدراجها في القائمة

٢٤٣ - بعد وضع الآليات اللازمة، ورد بريد إلكتروني في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ من جهة التنسيق الليبية يفيد بأن السلطات الليبية والمالطية احتجزت سفينة لقيامها بشحن نفط خام من ليبيا بطريقة غير مشروعة. ووجه الفريق رسالة إلى مالطة لطلب المزيد من المعلومات، وقد أنكرت مالطة حدوث ذلك. وتشير المعلومات الإضافية الواردة بأن سندات الشحن تبين أن عملية التحميل كانت من سفينة إلى أخرى، وهو ما يؤكد أن السفينة لم يتم تحميلها من ميناء ليبي وإنما في عرض البحر. ووفقاً لسند الشحن، حملت السفينة "٢٨٤٥,٣٨٠" طناً من زيت الغاز من سفينة أخرى. وأبلغت جهة التنسيق الفريق بأن هذه العملية تمت دون الحصول على إذن من المؤسسة الوطنية للنفط، ولذلك تكون قد نقلت موارد طبيعية ليبية إلى الخارج من دون موافقة حكومة ليبيا.

٢٤٤ - وفي حين أن الحمولة لم تكن من النفط الخام، ولذلك، فهي لا تندرج من الناحية الفنية في إطار أحكام قرار مجلس الأمن ٢١٤٦ (٢٠١٤)، يحدد الفريق هذا النوع من النقل باعتباره ظاهرة جديدة، ويرجح أن يكون اتجاهها، وهذا يتفق مع المناقشات التي أجراها

الفريق مع مختلف المحاورين الذين التقاهم. وسعياً للحصول على مزيد من المعلومات عن الأنماط التجارية والتجاوزات المحتملة، حدد الفريق عدداً من السفن التي ربما تكون قد صدّرت النفط الخام من موانئ غير خاضعة لمراقبة مجلس النواب، ووجه رسائل إلى شركات النقل البحري التي تتولى تشغيلها لتحديد تفاصيل هذه التجارة، بما في ذلك العملاء والبائعون والتدفقات المالية. ويجري تلقي الردود وسوف تُحلل في الوقت المناسب.

٢٤٥ - ومما زاد من التعقيد تعيين رئيسين منفصلين للمؤسسة الوطنية للنفط، أحدهما عينه مجلس النواب، والآخر عينه المؤتمر الوطني العام. وليس واضحاً كيف تجري مناولة عمليات الدفع مقابل النفط الخام المصدر، في ضوء تمزق المؤسسة الوطنية للنفط، والتنازع على إدارة مصرف ليبيا المركزي. والحالة الراهنة، سواء من الناحية السياسية أو الأمنية، تجعل من المستبعد جداً النجاح في إدراج أي سفن تصدر النفط الخام في القائمة (انظر التوصية ١٧).

٢٤٦ - ويرى الفريق أن مسألة الصادرات غير الشرعية من النفط الخام والموارد الطبيعية الأخرى، بما في ذلك منتجات النفط والزيوت ومواد التشحيم من ليبيا، هي ذات أهمية بالغة لحل النزاع، وينبغي إدراجها في أي قرار آخر لمجلس الأمن بشأن ليبيا (انظر التوصية ١٦).

هاء - التحديات التي تعترض التنفيذ

٢٤٧ - تعترضُ تنفيذُ قرار مجلس الأمن ٢١٤٦ (٢٠١٤) عدّة تحديات تكمن في ضعف مؤسسات الدولة في ليبيا وانعدام الاستقرار والأمن فيها في الوقت الراهن.

٢٤٨ - وفي ظل النزاع المتواصل، يخلص الفريق إلى أن حكومة ليبيا قد فقدت السيطرة على العديد من الموانئ والمنشآت النفطية. ويبدو أن الموانئ الغربية تخضع لسيطرة حكومة الحاسي، في حين أن حكومة ليبيا تسيطر على الموانئ والمراسي الشرقية، رهنا بتقلبات الأحداث.

٢٤٩ - وهناك تاريخ طويل في مجال التهريب في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى نشوء شبكات اتجار واسعة النطاق. وقد وردت إلى الفريق معلومات من مصادر متعددة عن تهريب وقود سائل (منتجات النفط والزيوت ومواد التشحيم) عبر قوارب الصيد إلى مالطة والبلدان المجاورة. ولدى هذه المراكب إذن شامل بمغادرة الموانئ والعودة إليها.

٢٥٠ - وتسببت الحالة الأمنية الحالية كذلك في عرقلة المحاولات الرامية إلى تعزيز إدارة الحدود الليبية. وكذلك أصبحت الجهود التي يقودها الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد محدودة بعد إجلاء موظفيه من ليبيا في تموز/يوليه ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، فنتيجة للقتال العنيف، لم يتمكن المسؤولون الليبيون المتمركزون في طرابلس، في إطار جهة التنسيق التي أنشئت

موجب القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، من مباشرة عملهم، وهو مما قيّد بشدة الرقابة على حركة صادرات النفط. وكذلك فإن تقلب المعهود في سلوك حرس المنشآت النفطية، والافتقار إلى الرقابة يزيدان احتمالات حدوث ابتزاز وصادرات غير مشروعة. ويأمل الفريق في أن يتمكن من زيارة ليبيا في أقرب وقت ممكن لتحليل الحالة على أرض الواقع، والاجتماع بالمسؤولين المعنيين. والجدير بالملاحظة أيضا أن السفن، طوال فترة النزاع، واصلت الرسو في موانئ الملاءمة في ليبيا، ولا سيما في حالة وجود صادرات نفط من الموانئ الغربية التي تخضع لسيطرة حكومة الحاسي. وهذا يعني أن من المستحيل تحديد عدد السفن المحملة بالنفط وكميته وما إذا كان هناك توثيق كما ينبغي لذلك النفط وللإيرادات.

٢٥١ - ويلاحظ الفريق أن إنتاج النفط الليبي الخام مستمر على الرغم من الحالة الأمنية غير المستقرة، وأن ناقلات النفط لا تزال ترسو في الموانئ والمراسي، وهو مما يعزز احتمالات تصدير النفط، ومنتجات النفط والزيوت ومواد التشحيم، والموارد الطبيعية الأخرى بطرق غير مشروعة من الموانئ أو بطرق التحميل من سفينة إلى أخرى.

ثامنا - التوصيات

٢٥٢ - يوصي الفريق بما يلي:

مسائل عامة

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ١ إنشاء قوة رصد بحرية لمساعدة حكومة ليبيا في تأمين مياهها الإقليمية، للحيلولة دون دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة إلى ليبيا وخروجها منها في انتهاك لخطر توريد الأسلحة، وذلك من أجل منع تصدير النفط الخام ومشتقاته والموارد الطبيعية الأخرى بطرق غير مشروعة [انظر الفقرة ١٠٦].

التوصية ٢ إصدار تكليف بإجراء عملية مسح للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ليبيا منذ بدء الثورة، بناء على أعمال لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا وتجارب المسح في بلدان أخرى [انظر الفقرة ٦٥].

التوصية ٣ القيام، بالتعاون مع حكومة ليبيا، بتحديد المناطق المدنية التي ستُعلن أنها آمنة من القصف الجوي والقصف المدفعي ونشر الأسلحة الثقيلة، وذلك بفرض تدابير مناسبة [انظر الفقرات ٥٦ و ٩٥ و ٩٧].

التوصية ٤ إنشاء قناة إعلامية برعاية الأمم المتحدة تضم مراسلين على الصعيد الوطني، وتشجع على تقديم تقارير مستقلة [انظر الفقرة ٥٨].

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ٥ استكمال قائمة الجزاءات على النحو التالي: [انظر الفقرات ٢٠٨ وما يليها]

عبد القادر محمد البغدادي: الحالة = متوفى

قرين صالح قرين القذافي: الموقع = مصر، الاسم كاف لتحديد الهوية، معروف أيضا باسم = قرين صالح قرين

الساعدي القذافي: الموقع = محتجز في ليبيا

صفية فركاش البرعصي: الاسم كاف لتحديد الهوية، معروفة أيضا باسم: صفية فركاش محمد الحداد، تاريخ الميلاد = ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، جواز سفر عماني رقم = ٣٨٢٥٢٣٩.

التوصية ٦ مساعدة الفريق في محاولاته الرامية إلى دخول ليبيا في أسرع وقت ممكن [انظر الفقرة ١١]

التوصية ٧ النظر في المعلومات التي قدمها الفريق منفصلة بشأن الأفراد الذين تنطبق عليهم معايير الإدراج في القائمة.

حظر توريد الأسلحة

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ٨ المطالبة باستصدار موافقة مسبقة من اللجنة لا فيما يتعلق بتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو بيعها أو نقلها فحسب، بما في ذلك ما يتصل بها من ذخائر وقطع غيار، بل وفيما يتعلق بتوريد المعدات العسكرية غير الفتاكة، وتقديم التدريب المتصل بالأمن إلى ليبيا [انظر الفقرتين ١٥٠ و ١٥٧]

التوصية ٩ القيام، بالتنسيق مع حكومة ليبيا، بإدماج نظام مراجعة حسابات دولي في الإشراف على مصرف ليبيا المركزي، وذلك للحيلولة دون دفع المرتبات

وغيرها من الأموال إلى الميليشيات المشاركة في تدمير الممتلكات العامة أو انتهاكات حقوق الإنسان [انظر الفقرة ١٩٠].

التوصية ١٠ القيام بمبادرة تقودها الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في التخلص من الأسلحة والذخيرة المضبوطة في إطار أي حظر للأسلحة تفرضه الأمم المتحدة، وذلك من أجل زيادة الشفافية والفعالية والسلامة في عملية التخلص [انظر الفقرتين ١١٠ و ١٤٨].

التوصية ١١ تعزيز أحكام حظر توريد الأسلحة والإعفاءات الملحقه به في أي قرار متابعة، من أجل تفادي الغموض والتفسير المجزأ.

يوصي الفريق الدول الأعضاء بما يلي:

التوصية ١٢ اعتماد تشريعات وطنية لتنظيم أنشطة السمسرة في الأسلحة أو ممارسة رقابة أكثر فعالية على هذه الأنشطة في حالة وجود تلك التشريعات [انظر الفقرتين ١٤٧ و ١٥٥]

التوصية ١٣ إجراء عمليات تفتيش بصورة منهجية للحمولات المتجهة إلى ليبيا والخارجة منها إذا كانت الدولة المعنية تملك معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على سلع محظورة، على النحو المبين في الفقرة ٩ من القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، ولا سيما فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بالنقل الجوي [انظر الفقرتين ١٧٤ و ١٨٤]

تجديد الأصول

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ١٤ الإبقاء على تجديد الأصول المفروض على الكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على ليبيا فيما يتعلق بالأصول المجمدة قبل ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى حين ظهور حكومة مستقرة وموحدة في ليبيا [انظر الفقرة ٢١٠]

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ١٥ تشجيع الدول الأعضاء التي لديها الخبرة والموارد اللازمة على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرات القانونية اللازمة لتنفيذ تجميد الأصول نتيجة عدم وجود تشريعات محلية [انظر الفقرة ٢٢٤]

التدابير المتعلقة بمحاولات التصدير غير المشروع للنفط الخام

يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

التوصية ١٦ إدماج الأحكام الواردة في القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) في القرار العام المتعلق بتطبيق الجزاءات على ليبيا، وتوسيع نطاق التدابير لتشمل مشتقات النفط والموارد الطبيعية الأخرى [انظر الفقرات ٢٤٤ وما بعدها]

التوصية ١٧ تغيير عملية الإدراج في القائمة لتمكين اللجنة من تسمية جهات لإدراجها في القائمة دون إخطار مسبق من ليبيا [انظر الفقرة ٢٤٥]

يوصي الفريق اللجنة بما يلي:

التوصية ١٨ تشجيع حكومة ليبيا، بغية تجنب إساءة استخدام عائدات النفط الليبي، على أن تقدم إلى اللجنة معلومات مستكملة بانتظام عن الموانئ وحقوق النفط والمنشآت الخاضعة لسيطرتها، وأن تبلغ اللجنة عن الآلية المستخدمة للتحقق من قانونية صادرات النفط الخام [انظر الفقرة ٢٣٩ وما بعدها]

المرفقات

Annex 1 Resolutions extending the mandate and adopted during the course of the mandate

1. By resolution 2144 (2014), the Council stressed that Member States notifying to the Committee the supply, sale or transfer to Libya of arms and related materiel, including related ammunition and spare parts, should ensure such notifications contain all relevant information, and should not be resold to, transferred to, or made available for use by parties other than the designated end user.
2. By resolution 2146 (2014), the Council decided to impose measures, on vessels to be designated by the Committee, in relation to attempts to illicitly export crude oil from Libya.
3. By resolution 2174 (2014), the Council introduced additional designation criteria and strengthened the arms embargo, by requiring prior approval of the Committee for the supply, sale or transfer of arms and related materiel, including related ammunition and spare parts, to Libya intended for security or disarmament assistance to the Libyan government. The Council also called upon Member States to undertake inspections related to the arms embargo, and required them to report on such inspections.

Annex 2 Methodology

1. Following the renewal of its mandate, the Panel agreed to adopt the methodology set out below, consistent with its past approach.
2. The Panel is determined to ensure compliance with the standards recommended by the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions in its report (S/2006/997). Those standards call for reliance on verified, genuine documents and concrete evidence and on-site observations by the experts, including taking photographs, wherever possible. When physical inspection is not possible, the Panel will seek to corroborate information using multiple, independent sources to appropriately meet the highest achievable standard, placing a higher value on statements by principal actors and first-hand witnesses to events. While the Panel wishes to be as transparent as possible, in situations where identifying sources would expose them or others to unacceptable safety risks, the Panel will withhold identifying information and place the relevant evidence in United Nations secure archives.
3. The Panel is committed to impartiality in investigating incidents of non-compliance by any party.
4. The Panel is equally committed to the highest degree of fairness and will endeavour to make available to parties, where appropriate and possible, any information available in the report for which those parties may be cited, for their review, comment and response within a specified deadline. To further uphold the right of reply and in the interest of accuracy, the Panel will consider annexing to its reports any rebuttals, with a summary and assessment of their credibility.
5. The Panel safeguards the independence of its work against any efforts to undermine its impartiality and any attempts to create a perception of bias.

Annex 3 List of institutions consulted

This list excludes certain individuals, organisations or entities with whom the Panel met, in order to maintain the confidentiality of the source(s) and not to impede the ongoing investigations of the Panel.

Chad	
<i>Government:</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Interior, Ministry of Defence, Ministry of Foreign Affairs, Intelligence Service, Anti-Terrorist Unit, Police
<i>Diplomatic Missions:</i>	France, United States
<i>Other:</i>	Operation <i>Barkhane</i>
Cyprus	
<i>Government:</i>	Ministry of Foreign Affairs, Central Bank, Police Service, Company Registrar, Department of Merchant Shipping
Egypt	
<i>Government:</i>	Ministry of Defence, Ministry of the Interior, Ministry of Foreign Affairs
France	
<i>Organizations:</i>	FATF
Ghana	
<i>Organizations:</i>	GLABA
Greece	
<i>Government:</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Finance, Anti-Money Laundering and Countering the Financing of Terrorism Unit, Army, Navy, Coastguard, Customs
Italy	
<i>Government:</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Economy & Finance, Ministry of Economic Development, Ministry of Interior, Ministry of Infrastructure and Transportation, Guardia di Finanza, Central Bank, Customs, Coastguard, Ministry of Defence
Lebanon	
<i>Government:</i>	Army Intelligence, Ministry of Interior, Security Services, Military Tribunal
Niger	
<i>Government:</i>	Gendarmerie Nationale, Gendarmerie Territoriale, Army, Anti-Terrorism Unit, Central Bank, External intelligence (DGDSE), CNCCAI (SALW Commission)
<i>Diplomatic Missions:</i>	France
Oman	
<i>Government:</i>	Deputy Minister of Foreign Affairs, International Cooperation Department

South Africa	
<i>Government:</i>	Department of International Relations and Cooperation, National Treasury, Financial Intelligence Centre, Department of Transport (Civil Aviation), Department of Home Affairs, Department of Justice, National Prosecuting Authority, South African Police Service, South African Revenue Service, South African Reserve Bank, National Intelligence Coordinating Committee, State Security Agency
Syria	
<i>Government:</i>	Ministry of Foreign Affairs, Military Intelligence, Customs
<i>Organisations:</i>	Office of the United Nations Resident/Humanitarian Coordinator
Tunisia	
<i>Government:</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of the Interior, Ministry of Justice, Customs, Army, Counter-Terrorism Unit
<i>Organizations:</i>	UNSMIL
<i>Diplomatic Missions:</i>	European Union
United Arab Emirates	
<i>Government:</i>	Ministry of Foreign Affairs, Ministry of the Interior, Intelligence service, Central Bank
United Kingdom	
<i>Government:</i>	Foreign & Commonwealth Office, Home Office, Ministry of Defence, Financial Intelligence Unit, Police
<i>Organizations:</i>	IMO
Libya	
<i>Government:</i>	Ministry of Defence, Ministry of the Interior, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Justice, Ministry of Transport, Attorney General
<i>Organizations:</i>	UNSMIL, NGOs
<i>Diplomatic missions:</i>	Belgium, France, United Kingdom
USA	
<i>Diplomatic missions:</i>	Representatives from the following Permanent Missions to the United Nations in New York: Algeria, Australia, Canada, Chad, China, France, Jordan, Italy, Libya, Lithuania, Luxembourg, Niger, Nigeria, Russian Federation, South Africa, Serbia, Syria, Turkey, United Arab Emirates, United Kingdom and United States

Annex 4 Panel official outgoing correspondence

Panel official outgoing correspondence to Member States since the submission of its last final report

2014

OC no.	Member State	date	measure
40	Niger	12-Mar-14	Assets Freeze
41	Libya	12-Mar-14	Assets Freeze
42	Egypt	13-Mar-14	all
43	Canada	13-Mar-14	Assets Freeze
44	Switzerland	28-Mar-14	Assets Freeze
45	United Republic of Tanzania	23-Apr-14	Assets Freeze
46	United Kingdom	30-Apr-14	all
47	South Africa	29-Apr-14	Assets Freeze
48	Belarus	02-May-14	Arms Embargo
49	Libya	07-May-14	n/a
50	Malta	08-May-14	Arms Embargo
51	European Union	08-May-14	Arms Embargo
52	Greece	14-May-14	Arms Embargo
53	Malta	14-May-14	Arms Embargo
54	Libya	14-May-14	n/a
56	Libya	19-May-14	Assets Freeze, Travel Ban
57	Nigeria	19-May-14	Arms Embargo
58	Chad	12-Jun-14	all
59	United States	30-May-14	Oil
60	Oman	04-Jun-14	Travel Ban
61	Canada	04-Jun-14	Assets Freeze
62	Switzerland	04-Jun-14	Assets Freeze
63	Mexico	04-Jun-14	Travel Ban, Assets Freeze
64	South Africa	05-Jun-14	Assets Freeze
66	Algeria	12-Jun-14	all
67	United Arab Emirates	23-Jun-14	Assets Freeze
68	Libya	12-Jun-14	Oil
69	Egypt	12-Jun-14	Arms Embargo
72	Chair	19-Jun-14	Assets Freeze
73	Mauritius	20-Jun-14	All
74	Oman	20-Jun-14	Travel Ban, Assets Freeze
75	Egypt	25-Jun-14	Travel Ban
76	Tunisia	25-Jun-14	Travel Ban
79	Niger	30-Jun-14	Assets Freeze
80	Italy	01-Jul-14	all
81	Chair	02-Jul-14	n/a
83	Turkey	11-Jul-14	n/a
84	Cyprus	15-Jul-14	Assets Freeze
85	Tunisia	15-Jul-14	Assets Freeze
86	Switzerland	15-Jul-14	Assets Freeze

OC no.	Member State	date	measure
87	Libya	17-Jul-14	Travel Ban, Assets Freeze
88	Oman	16-Jul-14	Travel Ban, Assets Freeze
89	Italy	23-Jul-14	Assets Freeze
90	Belarus	24-Jul-14	Arms Embargo
91	South Africa	23-Jul-14	n/a
92	Oman	23-Jul-14	n/a
93	Russian Federation	25-Jul-14	Arms Embargo
94	Syrian Arab Republic	25-Jul-14	Arms Embargo
95	Morocco	25-Jul-14	Travel Ban, Assets Freeze
96	Ukraine	01-Aug-14	Arms Embargo
97	United Arab Emirates	01-Aug-14	Assets Freeze
98	Chad	07-Aug-14	all
99	Algeria	07-Aug-14	all
100	Nigeria	07-Aug-14	all
101	Sudan	07-Aug-14	all
102	Chad	12-Aug-14	n/a
103	Mexico	14-Aug-14	Assets Freeze
104	Cyprus	15-Aug-14	Assets Freeze
105	Malta	19-Aug-14	Oil
106	Lebanon	20-Aug-14	Arms Embargo
107	Algeria	20-Aug-14	Travel Ban
108	Egypt	20-Aug-14	Travel Ban
109	United Republic of Tanzania	20-Aug-14	Assets Freeze
110	Niger	20-Aug-14	all
111	Syrian Arab Republic	22-Aug-14	all
112	United States	22-Aug-14	Assets Freeze
113	Tunisia	26-Aug-14	Assets Freeze, Arms Embargo
114	United Arab Emirates	26-Aug-14	Assets Freeze
115	South Africa	05-Sep-14	Assets Freeze, Arms Embargo
118	Libya	10-Sep-14	all
119	United Arab Emirates	23-Sep-14	Assets Freeze, Arms Embargo
120	Niger	24-Sep-14	Assets Freeze, Arms Embargo
121	Cyprus	30-Sep-14	all
122	Egypt	30-Sep-14	all
123	United Arab Emirates	01-Oct-14	all
124	France	03-Oct-14	Arms Embargo
125	South Africa	07-Oct-14	Assets Freeze, Arms Embargo
126	Oman	08-Oct-14	Assets Freeze, Travel Ban
127	Tunisia	14-Oct-14	all
128	Niger	10-Oct-14	Assets Freeze
129	Syrian Arab Republic	13-Oct-14	Arms Embargo
130	Nigeria	14-Oct-14	Arms Embargo
131	United States	16-Oct-14	all
132	North Atlantic Treaty Organization	20-Oct-14	Arms Embargo
133	Italy	20-Oct-14	Arms Embargo

OC no.	Member State	date	measure
134	United States	20-Oct-14	Arms Embargo
135	United Kingdom	20-Oct-14	Arms Embargo
136	France	20-Oct-14	Arms Embargo
137	Belgium	20-Oct-14	Arms Embargo
138	Syrian Arab Republic	23-Oct-14	Arms Embargo
139	Libya	23-Oct-14	all
140	Egypt	29-Oct-14	Arms Embargo
141	Niger	27-Oct-14	Arms Embargo
143	United States	03-Nov-14	Arms Embargo
144	United Arab Emirates	03-Nov-14	Arms Embargo
145	Hungary	03-Nov-14	Arms Embargo
147	Sudan	06-Nov-14	Arms Embargo
148	France	06-Nov-14	Arms Embargo
149	Tunisia	06-Nov-14	Assets Freeze
151	United Arab Emirates	12-Nov-14	Arms Embargo
152	Belgium	12-Nov-14	Arms Embargo
154	Lebanon	17-Nov-14	n/a
155	Bulgaria	17-Nov-14	Arms Embargo
156	Seychelles	17-Nov-14	Arms Embargo
157	Libya	19-Nov-14	n/a
159	United States	20-Nov-14	Assets Freeze
160	South Africa	24-Nov-14	Assets Freeze/Arms Embargo
161	Algeria	26-Nov-14	Arms Embargo
162	Malta	28-Nov-14	Arms Embargo
164	Libya	30-Nov-14	all
165	Italy	02-Dec-14	Arms Embargo
166	Hungary	05-Dec-14	Arms Embargo
167	Serbia	05-Dec-14	Arms Embargo
168	Cyprus	05-Dec-14	Arms Embargo
169	Algeria	08-Dec-14	Travel Ban
170	Egypt	08-Dec-14	Travel Ban
171	Morocco	08-Dec-14	Travel Ban
172	Russian Federation	10-Dec-14	Arms Embargo
173	Ukraine	10-Dec-14	Arms Embargo
174	South Africa	10-Dec-14	Assets Freeze
175	Romania	10-Dec-14	Arms Embargo
179	South Africa	15-Dec-14	Assets Freeze
180	Jordan	16-Dec-14	Arms Embargo
181	Tunisia	16-Dec-14	Arms Embargo
182	Germany	30-Dec-14	Travel Ban
183	Turkey	16-Dec-14	Arms Embargo
184	United Arab Emirates	22-Dec-14	Arms Embargo
185	Qatar	22-Dec-14	Arms Embargo
186	United Arab Emirates	22-Dec-14	Arms Embargo
187	Egypt	22-Dec-14	Arms Embargo
188	UNIFIL	22-Dec-14	Arms Embargo

OC no.	Member State	date	measure
189	Libya	23-Dec-14	Oil

2015

OC no.	Member State	date	measure
1	Sudan	02-Jan-15	Arms Embargo
2	Egypt	06-Jan-15	Arms Embargo
3	Belgium	06-Jan-15	Arms Embargo
4	Libya	06-Jan-15	Assets Freeze
5	Libya	07-Jan-15	Oil
12	Austria	07-Jan-15	Arms Embargo
13	Libya	07-Jan-15	Arms Embargo
14	Malta	08-Jan-15	Assets Freeze
15	United Kingdom	09/01/2015	Arms Embargo
16	United Kingdom	09/01/2015	Assets Freeze
18	South Africa	12/01/2015	All
19	Oman	13/01/2015	Travel Ban
20	United States	13/01/2015	Arms Embargo
21	Russian Federation	16/01/2014	Arms Embargo

Annex 5 Responsiveness table

Table showing level of responsiveness to requests for information and/or visit from the Panel from 12 March 2014 until 7 January 2015

Country	Number of letters sent*	Requested info fully supplied	Info partially supplied	No answer / information not supplied	Request for visit
Algeria	4			4	Not granted
Belarus	2		2		
Belgium	2	2			
Bulgaria	1	1			
Canada	2		1	1	Not granted
Chad	2	1		1	Granted
Cyprus	4	3	1		Granted
Egypt	8	5		3	Granted
European Union	1	1			
France	3	3			
Greece	1	1			Granted
Hungary	2		1	1	
Italy	4	2	1	1	Granted
Jordan	1	1			
Lebanon	1	1			Granted
Libya	9	2		7	
Malta	4	3	1		
Mexico	2			2	Not granted
Morocco	1			1	Not granted
NATO	1			1	
Niger	3	1		2	Granted
Nigeria	3	1		2	Not granted
Oman	4	4			Granted
Qatar	1			1	
Romania	1	1			
Russian Federation	2	1		1	
Serbia	1	1			
Seychelles	1			1	
South Africa	7	5		2	Granted
Sudan	2			2	Not granted
Switzerland	2	1		1	
Syrian Arab Republic	2	2			Granted
Tanzania	2			2	
Tunisia	5	3		2	Granted
Turkey	1	1			
UAE	9	2		7	Granted
Ukraine	2	2			
UNIFIL	1			1	
United Kingdom	2	1		1	Granted
United States	6	1	1	4	

* This figure does not include letters providing an opportunity for rebuttal or letters concerning logistical issues related to a visit.

Annex 6 Regional developments

1. Libya continued to be under the influence of clashes of interest between regional supporters and detractors of various political factions inside the country. Most States in the region have viewed the Libyan conflict as a binary one between 'Islamists' and 'anti-Islamists'. However, many Libyans interviewed are not vested in the ideology of either side; and hope their country does not become a failed state.
2. Some regional governments provided financial and military logistical aid to various armed groups inside Libya. A number of foreign aircraft and vessels delivered suspicious cargos to Tobruk and Tripoli, under the cover of humanitarian assistance, which the Panel is investigating. Senior officials in Cairo and Al-Bayda reaffirmed publicly their mutual coordination in "combating terrorism" as a common enemy.⁵¹ Since mid-2014, there has been close military coordination between the governments in Al-Bayda and Cairo. Egyptian Defence Minister General Sedki Sobhi stated that Egypt was ready to offer "all support" to the Libyan army, especially in "combating terrorism".⁵² Senior Libyan military officials also confirmed Egypt's readiness to supply training and technical assistance.⁵³
3. The United Arab Emirates has been concerned with the growing level of violence in Libya. It blamed *Fajr* for attacking the Emirati and Egyptian embassies in Tripoli on 13 November 2014.⁵⁴
4. Some former Libyan officials briefed the Panel on how Qatar has sustained its political and financial support for the Misratan notables and revolutionaries in western Libya, who were clustered around the Doha-based cleric Ali Sallabi. The Qatari government has denied accusations of interference inside Libya and maintained its policy of "mutual respect and non-interference in the internal affairs of other countries".⁵⁵ In October 2014, Qatar was among the signatories of a 13-country statement pledging non-interference in Libya's internal affairs.⁵⁶
5. Turkey showed some level of political support to the self-declared Prime Minister Omar Al-Hassi, when its envoy, Emrullah Isler, was the first foreign envoy to meet with him in Tripoli.

⁵¹ Jared Malsin, "Egyptian Involvement Sparked Libya Oil Port Battle", Time, 19 December 2014 <http://time.com/3642616/libya-oil-egypt-tobruk-tripoli/>; "Egypt to 'fight its own battle': Shoukry", Daily News Egypt, 11 September 2014, <http://www.dailynewsegypt.com/2014/09/11/egypt-fight-battle-shoukry/>.

⁵² Omar Almosmari, "Egypt warplanes hit Libya militias", Associated Press, 15 October 2014, <http://www.cnn.com/news/article/egypt-warplanes-hit-libya-militias-officials-say/>.

⁵³ Al-Masry Al-Youm, "Libyan Chief of Staff: Sisi promised to support Libyan army", Egypt Independent, 27 August 2014, <http://www.egyptindependent.com/news/libyan-chief-staff-sisi-promised-support-libyan-army/>.

⁵⁴ "ليبيا في سفارتها استكشاف مسؤولية المسلحة الميليشيات كحمل الإمارات", Alhayat, 12 November 2014, <http://alhayat.com/Articles/5681109>.

⁵⁵ "Qatar rejects accusation it sent weapons to Libya", Reuters, 16 September 2014, <http://www.reuters.com/article/2014/09/16/us-qatar-libya-idUSKBN0HB0HI20140916>.

⁵⁶ "Libya's neighbors won't intervene in 'domestic affairs'", Deutsche Welle, 25 August 2014, <http://www.dw.de/libyas-neighbors-wont-intervene-in-domestic-affairs/a-17878298>.

Turkey has remained keen to revive its strong economic ties with Libya, with USD 19 billion in construction projects alone.⁵⁷

6. While arms proliferation to the Sahel and Egypt remains significant, transfers to Syria seemed to have declined. At the same time, an estimated 1,000 Libyan jihadists were fighting with radical groups in Syria, and 145 of them were killed in the battlefield in the first five months of 2014.⁵⁸ Meetings with authorities of regional countries confirmed to the Panel that weapons proliferation remained a primary security challenge for them. Resolution 2174 (2014) calls on neighbouring States in particular to enforce the arms embargo. In this context, the Committee held a meeting with Libya and regional States on 14 November 2014, discussing implementation challenges.

7. Tunisia has been grappling with the security threat along its border with Libya. Libya has become a training ground for Tunisian and other foreign fighters. Links between Ansar Al-Sharia organizations in both countries have developed over the past months.⁵⁹ Tunisia has also been challenged by the economic and social impact of the two million Libyan refugees, while the flux into Tunisia peaked when between 5,000 and 6,000 Libyan refugees were crossing its border each day in the summer of 2014. Tunisian Foreign Affairs Minister Mongi Hamdi stated that his country's economic situation was precarious, and Tunisia could not cope with hundreds of thousands of refugees, and his government would close the border if the national interest requires it.⁶⁰

8. To the West, Algeria decided to build a 120 kilometre-long electric fence as part of its upgraded measures of policing the 900 kilometre-long land border with Libya. On the political front, Algeria proposed a new initiative, as a basis for the Libya Neighbouring Countries Initiative in September 2014, to mediate an intra-Libyan dialogue towards national reconciliation.

9. While in Khartoum on 27 October 2014, Prime Minister Al-Thinni accepted Sudan's initiative of hosting peace talks between Libyan political rivals, but on the condition that there would be concessions from "all sides".⁶¹ This Sudanese proposal came a few weeks after the

⁵⁷ Tulay Karadeniz, "Turkey urges remaining citizens to leave Libya after airline threat", Reuters, 8 January 2015, <http://www.reuters.com/article/2015/01/08/libya-security-turkey-idUSL6N0UN11320150108>.

⁵⁸ Aaron Zelin/Evan Kohlmann/ Laith al-Khouri, Convoy of Martyrs in the Levant, FlashPoint Partners, June 2013, <http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Zelin20130601-FlashpointReport-v2.pdf>.

⁵⁹ International Crisis Group, "La Tunisie des Frontières: Terrorisme et Polarisation Régionale", 21 October 2014 <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/b041-la-tunisie-des-frontieres-ii-terrorisme-et-polarisation-regionale.pdf>.

⁶⁰ Makula Dunbar, "Tunisia May Close Border to Libyan Refugees", AFK Insider, 30 June 2014, <http://afkinsider.com/66905/tunisia-may-close-border-to-libyan-refugees/>.

⁶¹ "Libya PM 'ready for talks with rivals'", The National, 29 October 2014, <http://www.thenational.ae/world/middle-east/libya-pm-ready-for-talks-with-rivals>.

Libyan government had accused Sudan of sending aircraft carrying ammunition into Kufra, bound for armed groups there (see paragraphs 178 et seq.).⁶²

10. With the growing security threats in the Sahel region, military units from Mauritania, Mali, Burkina Faso, Niger and Chad, or the “Sahel G-5”, coordinated their efforts in the French-led counter-terrorism Operation *Barkhane*. By the end of 2014, this operation has expanded its scope to cover the desert land between Northern Niger and Chad, close to the Libyan southern border.⁶³ At the same time, other African countries like Senegal called for action by western countries in Libya.

11. Several States and international organizations, including France, Germany, Italy, Malta, Spain, the United Kingdom, the United States, the African Union, the Arab League and the European Union, appointed special envoys to Libya. After their meeting in Paris on 30 October 2014, they called for an immediate and unconditional ceasefire throughout Libya that would allow the immediate resumption of humanitarian assistance.⁶⁴ They also underscored the legitimacy of the House of Representatives (HoR) as the sole legislative authority in Libya.⁶⁵

⁶² James Butty, “Sudan Claims to Have Brokered Plan for Libyan Peace Talks”, The Voice of America, 30 October 2014, <http://www.voanews.com/content/sudan-official-says-bashir-desires-nobel-peace-prize/2501660.html>.

⁶³ Andrew McGregor, “Operation Barkhane: France’s New Military Approach to Counter-Terrorism in Africa”, Aberfoyle International Security, 24 July 2014, <http://www.aberfoylesecurity.com/?p=909>.

⁶⁴ “Meeting of the Special Envoys for Libya in Paris”, Foreign and Commonwealth Office, 1 November 2014, <https://www.gov.uk/government/news/meeting-of-the-special-envoys-for-libya-in-paris>.

⁶⁵ “Joint Communiqué on Libya”, Office of the Spokesperson, United States Department of State, 22 September 2014, <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2014/09/231985.htm>.

Annex 7 Map disclaimer

Conflict event data and maps used by the Panel

1. By the end of 2014, most major Libyan towns had witnessed acts threatening the peace, stability and security of the country. Armed conflicts escalated as the year progressed, involving an increasing number of conflict parties. To enable the Panel to analyse the exact sequence and scope of these complex events, it has developed a database of security incidents with geographic references and timestamps. The Panel's dataset combines information from pre-existing datasets, developed by research institutes specialised in crisis mapping,⁶⁶ with entries based on the Panel's own data collection.

2. All sources used to build this dataset are publicly available from (social) media and the descriptions of the security incidents are summaries of events as described in the original reports. It should be stressed that the language used or analysis made in those descriptions do not necessarily reflect the findings of the Panel. However, this approach provides a maximum of transparency and a sufficiently large volume of data that allows for a significant overall assessment of security developments throughout 2014. The Panel has not used, nor will it use, media reports of individual incidents from the dataset as evidence to support its analysis. However, the dataset reveals more general trends which it could and has used to that effect.

3. The Panel has made a careful selection of incidents, trying as much as possible to avoid misinformation, disinformation and the double reporting of incidents. Nevertheless, the Panel cannot entirely exclude some unintentional bias or the underreporting of certain developments. However, without the effort to systematically collect such data and present it transparently, the risk of bias and/or underreporting could potentially have been far greater.

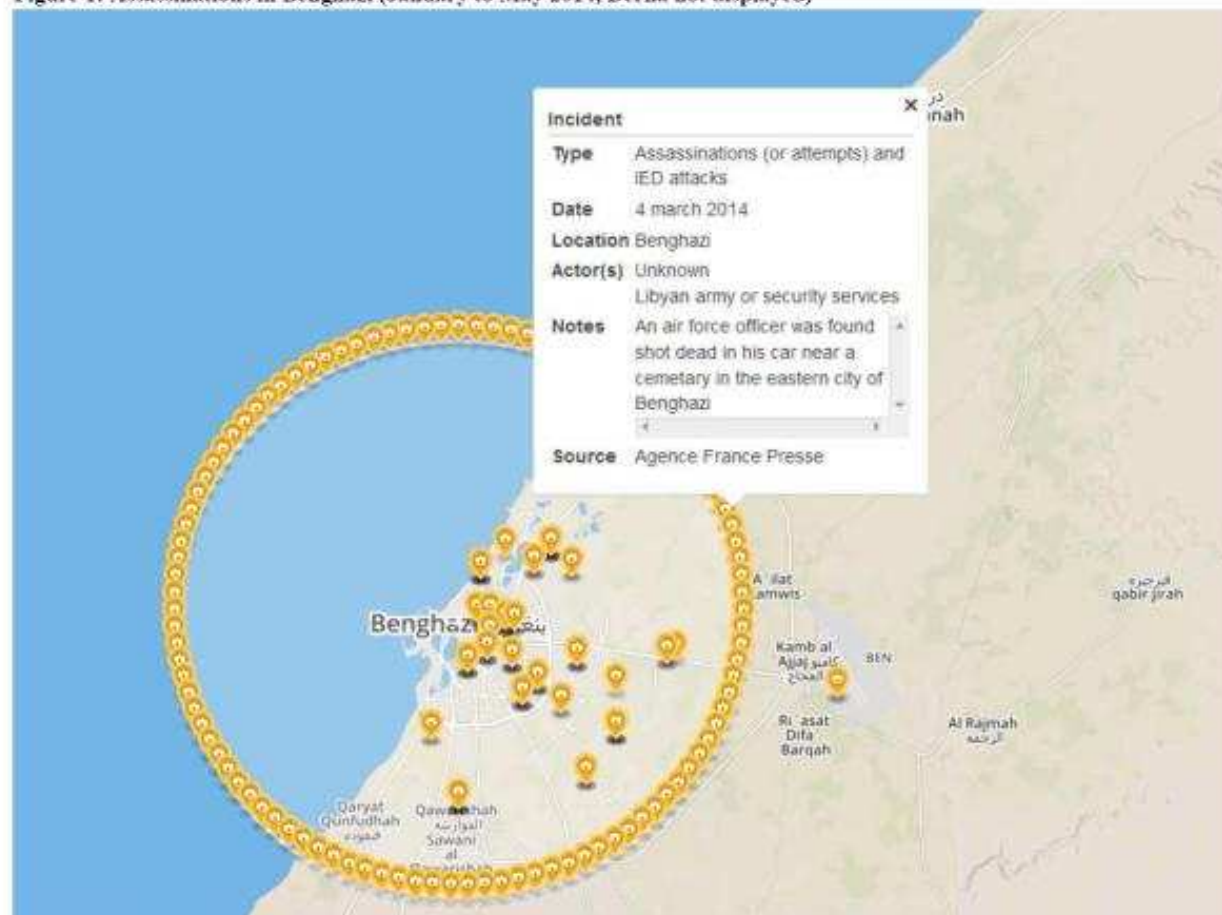
4. The Panel has used the dataset to produce a digital and interactive map of security incidents. Throughout the report the Panel has included several screenshots of these maps, confirming some of its key findings. For further reference, the Panel has made the map available online at: <http://www.annexmap.net/libya/>, password: PoEL2014.

5. Given the difficulty of gathering precise geographic data, the map inevitably contains inaccuracies and therefore, is to be considered indicative and limited, rather than an exact representation of the geographic features presented. The incidents shown certainly cannot be considered to be exhaustive. A similar caveat applies to the summary statistics of the violent incidents presented in the legend of the map.

⁶⁶ ACLED, a well-known crisis mapping project covering the whole of Africa, had published partial conflict event data on Libya for 2014, a selection of which was included in the Panel's dataset. <http://www.acleddata.com/>.

Annex 8 Map of assassinations in Benghazi

Figure 1: Assassinations in Benghazi (January to May 2014, Derna not displayed)



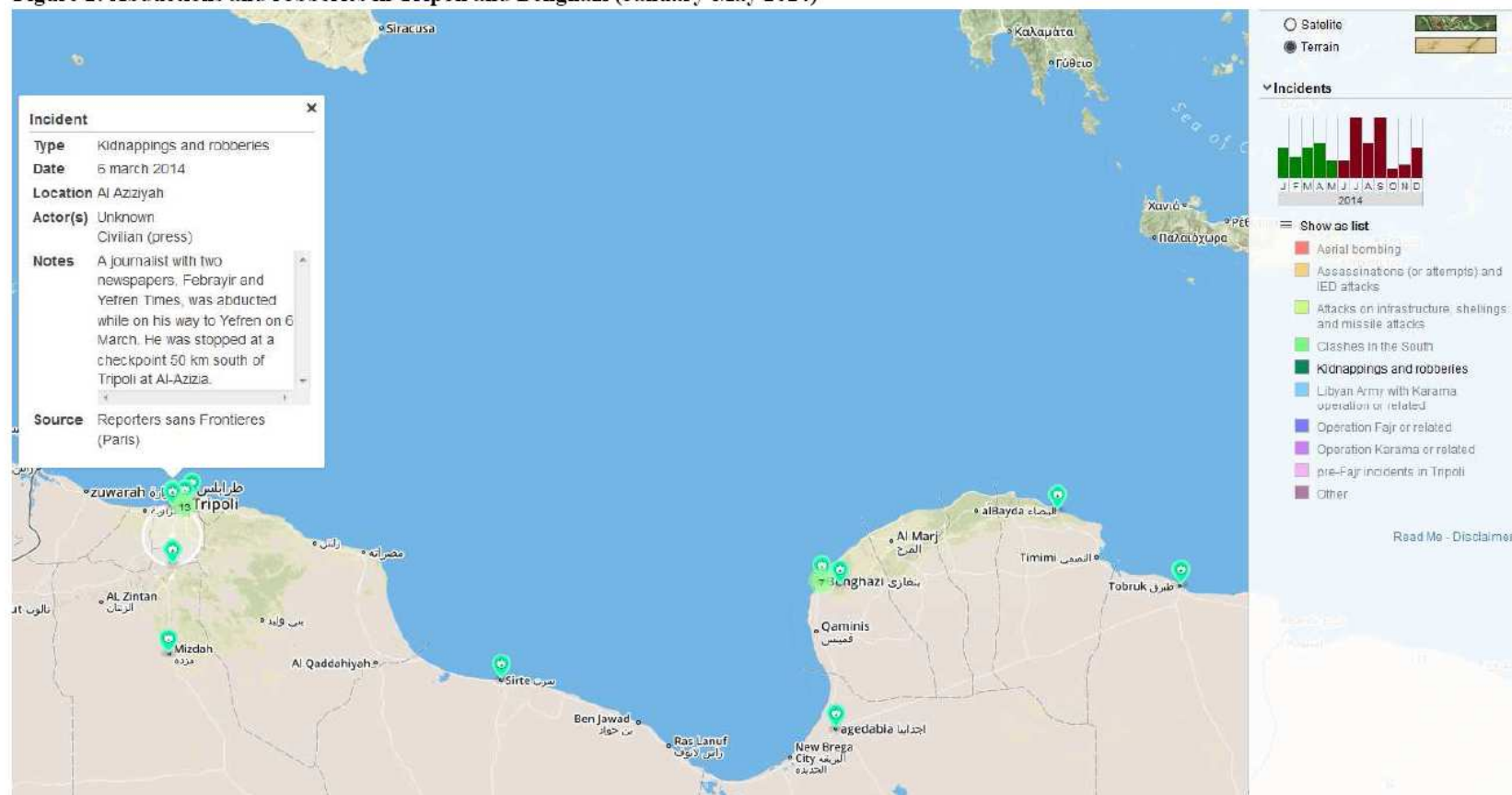
Source: <http://www.annexmap.net/libya/>, password: PoEL2014

Annex 9 Security developments in Tripoli in the first half of 2014

1. The 2013 trend of violent incidents related to the ongoing political power struggle in the capital continued during the first half of 2014. Civilian and key State institutions were repeatedly attacked. Some of the more significant incidents included missile attacks on TV stations on 12 February and 4 March, a two-hour armed attack on Prime Minister Zeidan's office on 6 April, another on 18 May on the GNC building that was accompanied by arson and the abduction of several lawmakers, and another on the home of Prime Minister-elect Ahmed Meiteeg on 27 May 2014.
2. In addition, there were a limited number of short but significant clashes between militias from different sides of the main political divide. One example was the 14 March 2014 attack on the Libyan army's 2nd Division camp, reportedly executed by militias from Zintan against former SSC units.⁶⁷ A few other significant clashes did not follow this divide, most importantly a large military operation in Warshefana areas in January 2014.
3. A number of assassinations and abductions further contributed to the insecurity. Whereas the number of assassinations in Tripoli is clearly lower than the one in Benghazi, the conflict data suggests that abductions in the capital were at least as frequent as they were in the East (see below Figure 2). The targets of those abductions included several journalists and diplomats, indicating that many of these actions could not be attributed to 'common' criminality.
4. The Panel's findings on acts that have threatened the peace, stability or security of Libya throughout this period are more related to its political transition, and are therefore included in the section dealing with the political transition (see Annex 16).

⁶⁷ Wolfram Lacher/Peter Cole, "Politics by Other Means, Conflicting Interests in Libya's Security Sector", Small Arms Survey, 20 October 2014, <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SAS-SANA-WP20-Libya-Security-Sector.pdf>.

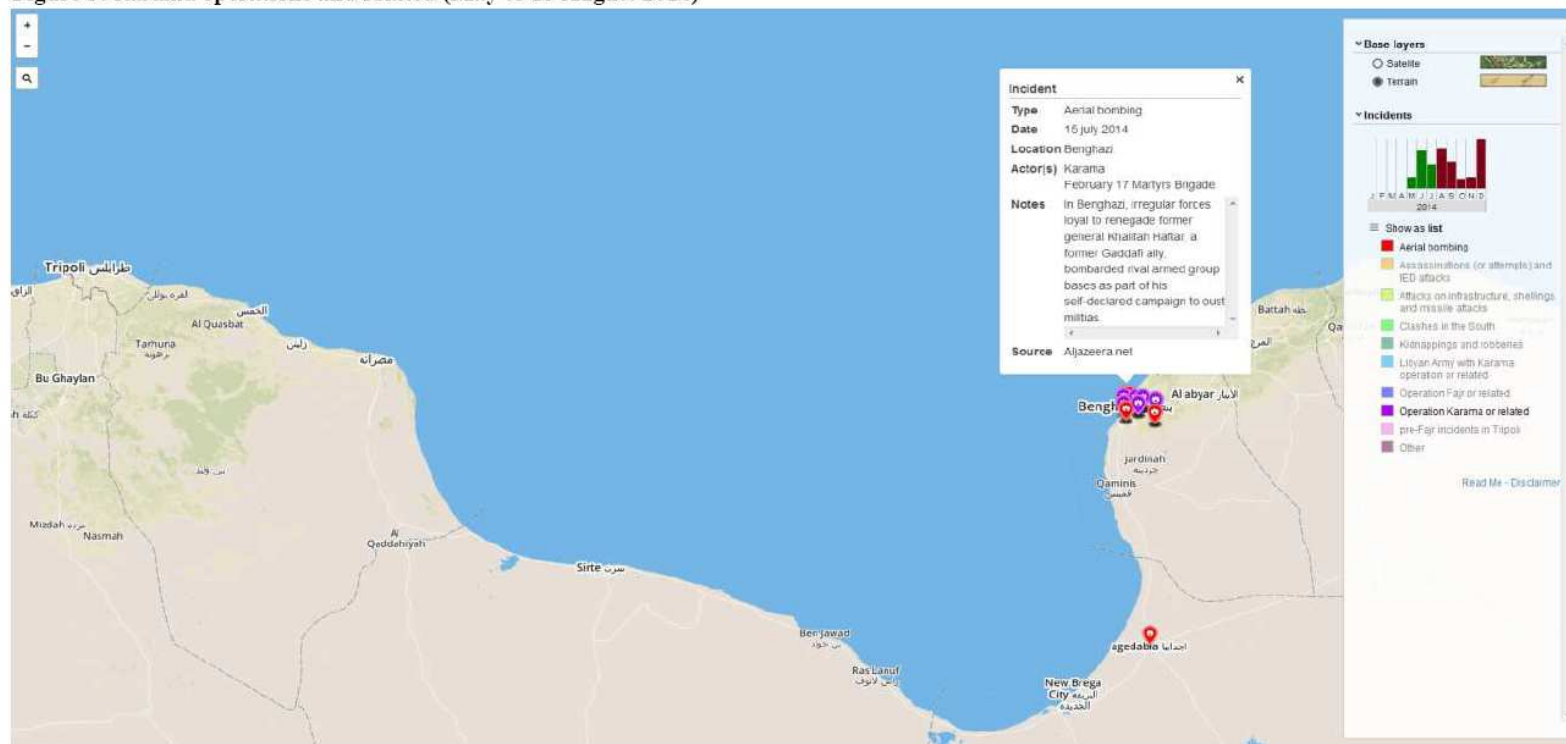
Figure 2: Abductions and robberies in Tripoli and Benghazi (January-May 2014)



Source: <http://www.annexmap.net/libya>, password: PoEL2014

Annex 10 Map of Karama operations and related (May-15 August 2014)

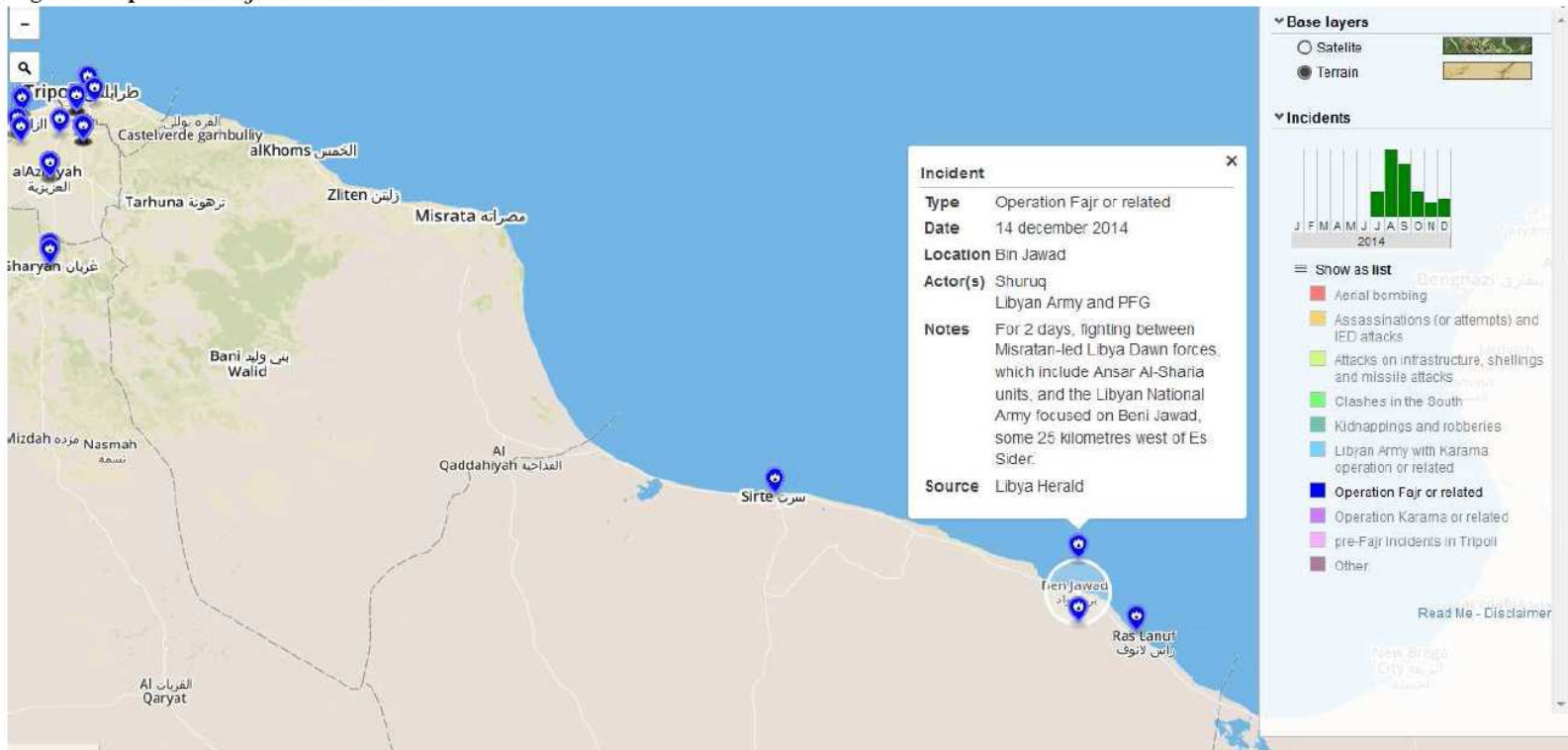
Figure 3: *Karama* operations and related (May to 15 August 2014)



Source: <http://www.annexmap.net/libya/>, password: PoEL2014

Annex 11 Map of Operations Fajr, Shuruq and related

Figure 4: Operation *Fajr* and related

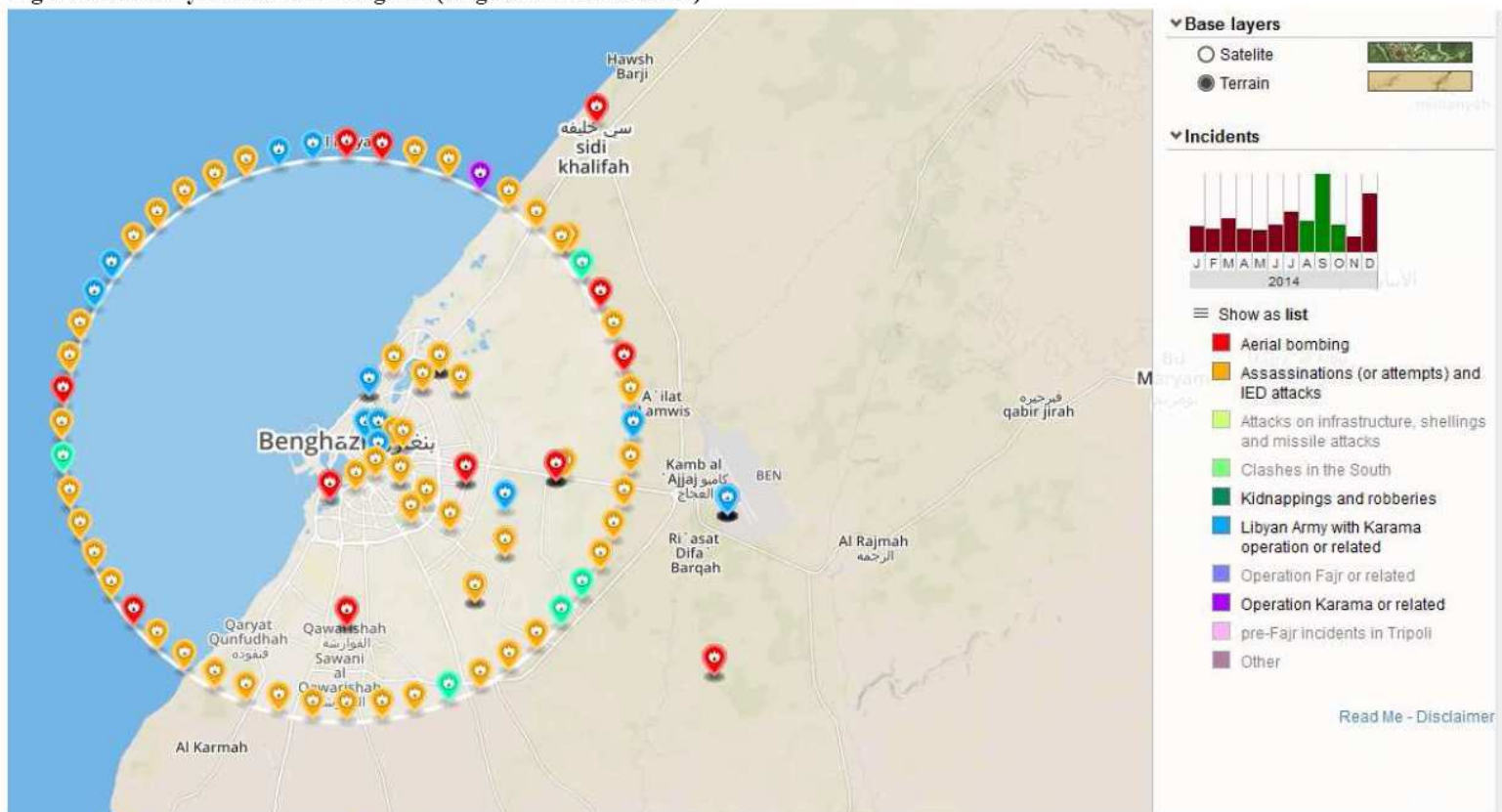


Source: <http://www.annexmap.net/libya/>, password: PoEL2014

Annex 12 Map of security incidents in Benghazi (August-December 2014)

Figure 5 shows that the reported number of security incidents in the centre of Benghazi remains high.

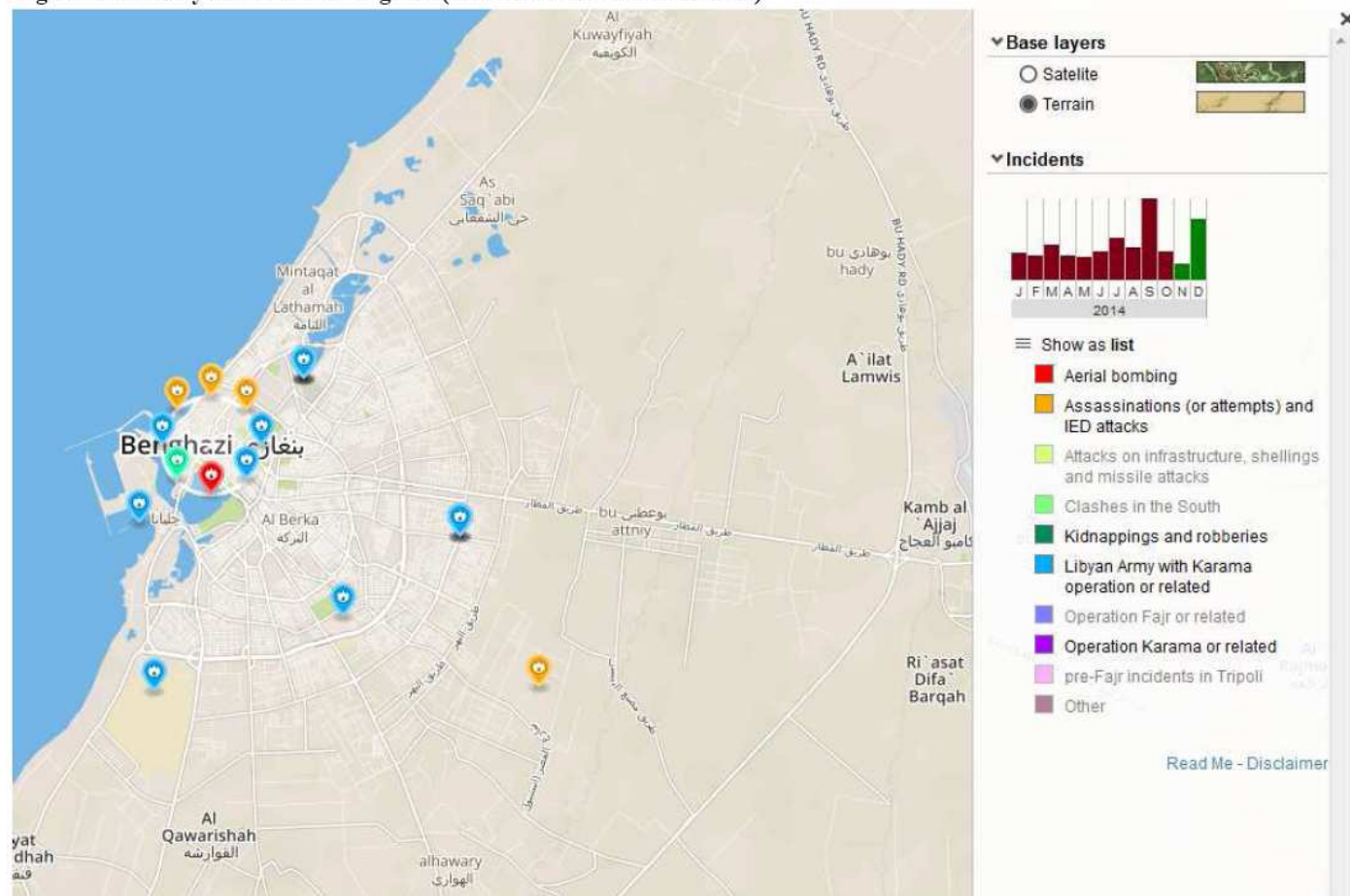
Figure 5: Security incidents in Benghazi (August to October 2014)



Source: <http://www.annexmap.net/libya/>, password: PoEL2014

Figure 6 shows much less reported security incidents in the central districts of Benghazi, but ongoing clashes in surrounding areas.

Figure 6: Security incidents in Benghazi (November to December 2014)



Source: <http://www.annexmap.net/libya/>, password: PoEL2014

Annex 13 Benghazi Revolutionaries Shura Council political declaration

Political declaration of the Benghazi Revolutionaries Shura Council , including a clear rejection of the current ‘democracy’ and the stated intent to install a society ruled by the Sharia

مَجْلِسُ شُورَى بَنْغَازِي

(بناي رهم 19)

إن مجلس شوري شوار بنغازي هدفه حماية المدينة وتأمينها وإرجاع الحقوق لأهلها ورد المخطا لم وإعادة الاستقرار و الحياة الطبيعية للمدينة تحت ظل الشريعة الإسلامية دون لفاف أو تكون فلن نرضى بالمشاريع الديمقراطية أو الأحزاب العلمانية أو الأحزاب التي تدعي زورا وبهتانا القسرية الإسلامية أو أنها تمثلها .

المدينة لن ترتاح و تطمئن حتى تخرج كل هذه المشاريع الحزبية و الجهوية منها لأنها لم تقدم للمسلمين في السابق شيئا و لن تقدم في المستقبل بل سيجعلون المدينة ميدان لصراعاتهم وتجاذباتهم السياسية و لو رضى الناس بهم سيستمر مسلسل العناء و عدم الاستقرار في المدينة .

إن كل من يحاول أن يحسب مجلس شوري شوار بنغازي عليه أو على مشروعه فليعلم أنه مخطئ وأنه مكشوف مغلوم لدينا ، فنحن لا نقاقل من أجل ديمقراطية أو من أجل مؤتمر وطني أو لأجل رجوع مجلس النواب لبنغازي ، بل قناقلنا في سبيل الله و دفاعا عن الأرض و العرش و لنلا نضيع المدينة مرة أخرى ، فمن كانت وجهته و مقصده هذا فمرحبا به بين أبنائه و أخوانه معنا و أما من اعتاد الكف و الدوران و التلون في المواقف فهو مرفوض أشد الرفض و لن نسبح بذلك في المدينة أبدا .

نقول هذا بيانا للناس و توضيحا لهم لكي لا تختلط الأوراق و تكتبس الأمور و يدخل أشخاص يعملون أعمالا لا علاقة لنا بها فتحسب علينا و تنسب لنا .

سدر في بنغازي
السبت 23 شوال 1435 هجري
الموافق 17 أغسطس 2014 ميلادي

(2)

مَجْلِسُ شُورَى بَنْغَازِي

(بناي رهم 19)

بشأن تأسيس مجلس شوري بنغازي

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على اله و صحبه و من والاه

اهلنا في مدينة بنغازي لعيش معكم هذه المرحلة العسيرة التي تمر بها المدينة في وجه عديدي الحركات و عدوانهم علينا ، ابتناؤكم بصلون الليل بالنهار مرابطين على الجبهات بخوض المعارك و ببدلون الأنفس و الأرواح و بترطون الدم ذودا و دفاعا عنكم ، القصف المشاوي طال الأبرياء الأمنيين و شربات المطيران لم تترككم مطلقا لم تستهدفها و ببشل الله ثم دعائكم و مساندتكم لنا يسر الله دحرهم و ذك العديد من معانكم و اوصاكرهم و التقليل من اجرامهم و من معانكم .

وفي الوقت الذي نسعى فيه لإعادة الروح لمدينتنا و إنعاشها و تفعيل إمكاناتها بسواعد أبنائها و بينما تستمر المعارك و تتسع جبهاتها نرى من لا زال يحاول إنتهاز الفرص و سرقة دماء الشهداء و بذلهم و عذابهم دون ادنى مراعاة لعناء المدينة و أهلها ، لا يرى إلا مصلحته الحزبية أو السياسية الشيعية ، و ليته قدم و قاتل و دافع و شاركة أخوانه في جهادهم بل هم يشعرون انفسهم معهم في حالة واحدة حال الشدة عليهم و يتبرؤون منهم في الرخاء .

فهاهو مجلس شوري بنغازي يعلن عن تأسيسه و الذي تسمى بنفس اسم مجلس شوري شوار بنغازي و اختار فرصا لشغاله في جبهات القتال ليعلم عن نفسه محاولا تكرار نفس الأسلوب البالي إبان فترة التحرير متجاهلا الثوار المجاهدين ، و الأنكس من ذلك يعيد نفس الأسماء و الصفات الحزبية (أعضاء حزب العدالة و البناء التابع للأخوان المسلمين و حزب الجبهة الوطنية لانتقاد ليبيا و تحالف القوى الوطنية) و غيرها من الأحزاب السياسية التي اهلكت البلاد و انهكتها و ادخلتها في اتون حرب مصالحها السياسية في الوقت الذي كنا ننتظر فيه منهم و من الجميع أن يمدوا يد العون للشهيد بالمدينة و رفع المعاناة عن أهلها .

و ها نحن نجد النداء لكل شريف مجلس و لأصحاب النوايا الصادقة و لكل من يحمل هم المدينة ، ابدينا مودة للجميع و صدورنا مفتوحة لكل ناصح مشارك في بناء مدينتنا و إنقاذها .

ونقول لكل من يقدم مصلحته الشخصية أو الحزبية أو الجهوية على بنغازي و أهلها أن ما حصل في بداية الثورة من التآمر على المجاهدين و الائتلاف على معاليهم و إدخال الفرقة بينهم لن يتكرر و لن يعود فالؤمن لا يلدغ من جحر مرتين .

(1)

Annex 14 Letter from the Al-Hassi government to France 24

Letter from the Al-Hassi government's foreign media department to a France 24 correspondent, commenting on the channel's reporting



Annex 15 Security developments in the south

1. Fighters from all major tribes in Libya's South were involved in armed confrontations in the course of 2014. A lot of the fighting appears to have been organised around tribal affiliation. The Panel previously reported how such clashes are caused by rivalries over the control of borders, smuggling routes and other interests (see S/2014/106).

2. In the East, Tebu militias clashed on several occasions with Zway militiamen in January and early February 2014. Much of the fighting was concentrated around the town of Kufra, but another significant hotbed was the oilfield of Sarir where a PFG unit, mainly composed of Tebu, clashed with a Zway unit stationed at the power plant nearby.

3. Security incidents in the south-west persisted throughout the year. Tebu and Awled Suleiman militias clashed during most of January 2015 around Sebha. During the same period, the temporary takeover of the nearby Tamanhint military base, involving members of the Qadhadhfa tribe, was ascribed by local authorities to "pro-Qadhafi militias". However, the Panel did not identify any convincing evidence of such a counter revolution throughout its mandate, nor did it note any such claim from the former regime loyalists it has interviewed.

4. Clashes between some Touareg and Tebu units around Awbari, from September onwards and occasionally flaring up, were also attributed to external interests, namely the ongoing *Fajr* and *Karama* operations. Although the Panel cannot exclude local dynamics, there are several elements supporting this analysis. Firstly, until September 2014, the relationship between the two tribes has been mostly peaceful. Even during the 2011 revolution both groups adhered to a truce referred to as "midi-midi". Secondly, in the course of the fighting the involvement of Misratan units from the Shield III Brigade, stationed in the South, was reported. Significantly, local oil workers alleged that an attack of Tuareg militiamen on the nearby Sharara oilfield, until 5 November under the control of Zintani PFG, also involved fighters from Misrata.⁶⁸ Finally, in the wake of Operation *Shuruq*, Tebu⁶⁹ units from the South moved to the oil crescent to fight alongside the Libyan army, while the Shield III forces re-joined their fellow townsmen on the *Fajr* side.

5. The Panel continued to receive further reports confirming the presence of local and foreign extremist groups in Fezzan. Several sources from security services in Niamey explained to the Panel that Ansar Al-Sharia had approached several tribes around Awbari to gain a foothold in the area, offering significant amounts of cash. Furthermore, local and international intelligence sources asserted that Algerian terrorist Mokhtar Belmokhtar stayed in close proximity to the town of Awbari. The Panel received allegations from several sources that one particular GNC

⁶⁸ Ulf Laessing, "Struggle for Libyan oilfield reflects fractured nation's conflict", Reuters, 11 November 2014, <http://www.reuters.com/article/2014/11/11/us-libya-security-oil-insight-idUSKCN0IV1KZ20141111>.

⁶⁹ Earlier in the year, the predominantly Tebu *Katiba 25* at the Sarir oil field had already pledged its support to *Karama*.

member from Fezzan is supporting extremist attempts to build a presence in the area. The Panel is investigating the matter.

6. On 28 December 2014, a series of explosions was heard near the town of Taraghin, in what was reported to have been a military operation by unknown forces against a camp used by extremists. The Panel is investigating this case.

Annex 16 Political developments and related sanctions criteria

A. Political transition before 2014

1. “Obstructing or undermining the successful completion of Libya’s transition” is a new criterion defined by the Council in resolution 2174 (2014) to designate individuals or entities as subject to the travel ban and assets freeze. However, this transition is an ongoing process since 2011. Events prior to August 2014 had already interfered with the process. They had shaped the positions and strategies of all the parties involved, and on several occasions the transitional roadmap itself. Moreover, at the core of the transition lies a clear struggle for power. On several occasions, changes in the balance of power have changed the roadmap as well as internal and external perceptions on state authority.

2. As a consequence, the Panel could not fully assess the recent actions of individuals and entities that have potentially undermined Libya’s transition without taking into account the key political developments since 2011. It has listed some of those below; most of the information is based on previous reporting by the Panel⁷⁰ and UNSMIL reports.⁷¹

1. Political institution building

3. The roadmap for political transition has changed several times. On 16 September 2011, the National Transitional Council (NTC) was granted Libya’s seat in the United Nations General Assembly. It had previously committed in its founding declaration to establish an interim Government within 30 days and subsequently organize legislative elections and a referendum on the constitution within a year. On 22 November 2011, the NTC appointed Abdurrahim el-Keib as its Prime Minister.

4. The power balance within the new Libya became only apparent after the successful elections of 7 July 2012. The National Forces Alliance (NFA), perceived to be a more ‘liberal’ political formation under the leadership of Mahmoud Jibril, became the strongest political party. However, the loose coalition would never manage to take control of the newly elected GNC. Islamist-leaning politicians built a rival bloc from parties and ‘independent’ candidates that would increasingly come to dominate the assembly. On 9 August 2012, the GNC elected Muhammad Yusuf al-Maqarif from the small National Front Party, as its President.

5. Positions within the government were, at first, equally distributed between the two blocs. According to the 21 February 2013 UNSMIL report, the two main political blocs in the General National Congress – the NFA and the Justice and Construction Party⁷² – received an equal number of seats within Prime Minister Ali Zeidan’s government on 31 October 2012. Throughout 2013, that balance would remain under constant pressure from the GNC.

⁷⁰ Previous reports of the Panel can be found here: <http://www.un.org/sc/committees/1970/experts.shtml>.

⁷¹ The reports of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya can be found here: <http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3549&language=en-US>.

⁷² The Justice and Construction Party is commonly referred to as the Libyan wing of the Muslim Brotherhood.

6. The event that would eventually disrupt the functioning of both branches of government was the 5 May 2013 adoption by the GNC of a 10 year Political and Administrative Isolation Law that would exclude individuals previously associated with the Qadhafi regime from holding a wide range of public offices. In the run-up to the vote, armed militias in favour of the law were involved in a series of security incidents in Tripoli, in an attempt to influence the vote through the intimidation of politicians, administrators and the press.

7. Following the adoption of the law, GNC President al-Maqarif resigned and was replaced by Nuri Abu Sahmain. Several ministers from the Zeidan government resigned as well. Furthermore, the NFA decided to suspend its participation in the GNC.⁷³ In an attempt to restore the balance of power in their favour, NFA politicians stressed the urgent need to prepare for a new road map.

2. The constitution drafting process and the issue of federalism

8. From the earliest preparations for a constitution drafting process by the NTC, federalists from the Eastern region of Cyrenaica were very vocal on equal representation among the drafters. Pressure included threats of the use of force and strong political declarations by the 'Barqah Military Council'. Subsequently, on 16 July 2013, the GNC approved an electoral law allowing the regions of Tripolitania, Cyrenaica and Fezzan to delegate 20 drafters each. Meanwhile, the Zeidan government made several promises to re-establish in due course the headquarters of the NOC and a number of other State institutions in Benghazi.

3. Transitional justice

9. The NTC tried to launch several initiatives to promote transitional justice, such as the establishment on 14 February 2012 of a fact-finding and reconciliation commission to investigate human rights violations since 1969. This commission has remained largely inactive. Overall, there has been little process during the GNC legislature as well, the main achievement being the promulgation of a new law on transitional justice in December 2013. This law required that detainees be released or handed over to the judiciary within 90 days and re-established the fact-finding and reconciliation commission but its implementation made little headway.

10. Actions of several revolutionary militias and politicians have undermined the issue of transitional justice. This was illustrated by several developments. A first example is the adoption of Act No. 38 of May 2012, granting amnesty to acts performed by revolutionaries with the goal of promoting or protecting the revolution. A second is the adoption of the political isolation law, resulting in the reassignment of 400 judges and prosecutors, which further encumbered a justice system that was understaffed and under constant threat of armed militias.

11. Potentially the biggest impediment has been the lack of state control over detention facilities run by armed militias. Large groups of detainees in these facilities were arrested in operations targeting supporters of the former regime, but many have never seen a judge or heard

⁷³ Except for discussions related to the adoption of an electoral law for the Constitution Drafting Assembly.

the charges against them. Moreover, reports of practices of torture and ill-treatment of detainees are rife.

4. Efforts to build state security institutions

12. As reported by the Panel in previous mandates, while some attempts were made to build a national army, the majority of military power remained with various militias, mostly associated with local councils. Chief among these were militias from Zintan and Misrata, but also other militias from the wider Tripoli area remained influential. In recognition of this influence, they received key security sector positions within consecutive governments. Given the large number of positions that were created, most militias had almost immediate access to funding and arms (see paragraphs 190 et seq.).⁷⁴ The distribution of key positions between what would soon become rival factions created further difficulties to establish a unified chain of command and led to an arms race between and within different ministries.

13. To complicate matters, several ad hoc measures for militia integration have provided varying degrees of legitimate authority to militias without actually bringing them under national control. One of these attempts has been the 2011 creation of a Supreme Security Committee (SSC) in Tripoli, a registration exercise under the Ministry of the Interior that provided up to 149,000 'fighters' with a salary and therewith an official status. The lack of real integration led to in-fighting after which incomplete attempts were made to dissolve the units.⁷⁵

14. Within the Ministry of Defence, the Libya Shield units enjoy a similar status to that of the SSC since early 2012. Organizing themselves as 'peacekeepers' in local conflicts, coalitions of former revolutionaries were awarded contracts with the Defence Ministry. The 'Shields' never fully integrated in the army, maintaining a parallel status as temporary forces directly under the Chief of Staff, whose real control over them was limited.⁷⁶

15. In December 2012, the formal decision was taken to place the entity responsible for guarding the borders, petroleum facilities and critical infrastructure under the authority of the Ministry of Defence and the command of the Chief of General Staff. In June 2013, Decision 53 was adopted by the GNC, calling for the integration of all 'legitimate' armed groups. Many more initiatives were launched, but most failed.

16. The struggle of control over the security sector was reflected in several developments. An important indicating event was the military operation against Bani Walid in September 2012. The decision to attack was taken by the GNC speaker in public disagreement with the Minister of

⁷⁴ For example: Minister of Defence and 2 deputies, Minister of the Interior and 2 deputies, Chief of Staff, speaker of the GNC and several more.

⁷⁵ Wolfram Lacher/Peter Cole, "Politics by Other Means, Conflicting Interests in Libya's Security Sector", Small Arms Survey, 20 October 2014, <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SAS-SANA-WP20-Libya-Security-Sector.pdf>.

⁷⁶ Wolfram Lacher/Peter Cole, "Politics by Other Means, Conflicting Interests in Libya's Security Sector", Small Arms Survey, 20 October 2014, <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SAS-SANA-WP20-Libya-Security-Sector.pdf>.

Defence. Another revealing chapter on the different power centres has been the creation of the Libya Revolutionaries Operations Room (LROR) on 27 July 2013, immediately after the adoption of the political isolation law and the NFA retreat from the GNC. The LROR was created by GNC President and 'Supreme Commander of the armed forces' Nuri Abu Sahmain, who claimed the army and the police were unable to protect Tripoli, following repeated clashes between Defence Ministry-supported militias from Zintan and Interior Ministry-supported units from the SSC.

17. However, the creation of the LROR and the deployment of Misratan units to Tripoli in the same period were soon challenged by the Zeidan government and wider public opinion, following several serious security incidents in the following months. On 10 October 2013, Prime Minister Zeidan was briefly abducted by armed men he identified as LROR members during an operation that was caught on video.⁷⁷ Another major incident occurred on 15 November, when Misratan troops killed 46 people and injured 516 after a violent confrontation with protesters in the Tripoli District of Ghargour. Shortly thereafter, several ex-revolutionary units withdrew from the capital, thereby increasing the Zintani control over the security sector.

18. Meanwhile, the failure to rebuild and reform State security institutions impacted on the security in the east as well and vice-versa. When ex-revolutionary units nominally operating under the Libyan Shield forces killed dozens of protesters in Benghazi, army Chief of Staff Yusuf Mangoush resigned and the Ministry of Defence called on the Benghazi-based Special Forces to assume control over Libya Shield barracks.

B. Prior to the inauguration of the House of Representatives

19. At the start of 2014, attempts were made to break Libya's political stalemate, but failed to resolve the country's political crisis. The GNC extended its mandate beyond the original 7 February deadline until December 2014, but subsequently also decided on a new 'road map', including the organization of early elections. Soon thereafter, preparations for parliamentary elections were made, including the approval of a new electoral law by the GNC on 30 March 2014.

20. The House of Representatives (HoR, *Majlis al-Nuwaab*), was eventually elected on 25 June 2014. As elections could not be held in some parts of the country, twelve seats remained vacant. After a relatively uneventful voting process with low turnout, Islamist candidates scored significantly worse than during the July 2012 GNC elections. Subsequently, 30 members of parliament, many of them from Misrata, boycotted the HoR's inauguration session on 4 August 2014 in the town of Tobruk.

21. On the executive side, Prime Minister Ali Zeidan was dismissed by the GNC in March after several previous attempts to do so. He was replaced by the NFA-supported politician Abdullah Al-Thinni, who also kept his post of Minister of Defence. Al-Thinni's nomination was

⁷⁷ Video on archive with the Panel.

quickly contested by the Islamist caucus of the GNC, which advanced its own candidate, Ahmed Meiteeg, a businessman from Misrata. In a controversial vote on 4 May 2014, the GNC replaced Al-Thinni by Meiteeg. Following a ruling by the constitutional court on 9 June 2014, Mr. Meiteeg stepped down peacefully, allowing for Al-Thinni to remain in charge of a caretaker government until the future HoR would appoint a replacement.

22. Meanwhile, in a move that may have been linked to events in Tripoli or the launch of Operation *Karama* in the East, Zintani militias attacked the GNC on 18 May 2014.

23. In line with previous episodes, the Islamist-leaning caucus of the GNC and the first Al-Thinni government (April to June 2014) have each tried to advance their interests through military proxies, while 'outlawing' the others. Nuri Abu Sahmain declared Zintan and their allies to be 'rogue groups outside the legitimacy of the state' and 'remains of the former regime'.⁷⁸ Likewise, Prime Minister Al-Thinni declared that the GNC-supported brigades are 'outside the control of the state'.⁷⁹

24. During this period, and because of the persistent climate of political conflicts, UNSMIL started preparations for the launch of a national dialogue, a project that would only gain traction at the end of the year.

1. Transitional justice efforts

25. Judicial proceedings against supporters of the former regime continued despite growing instability. A Libyan court started the trial of Saif al-Islam Qadhafi for war crimes in April 2014, via video-link from the city of Zintan and in defiance of a transfer request from the International Criminal Court (ICC). A fellow defendant is former head of intelligence Abdullah Al Senussi, whose case was rejected by the ICC, judging that Libya was 'willing and able genuinely to carry out such investigation'.⁸⁰ The same trial also includes Saadi Qadhafi, who was extradited from Niger to Libya in March 2014. Other defendants accused of war crimes are reportedly being tried via video-link from Misrata.

26. Libyan judicial authorities and police are also struggling to deal with several other post-revolution issues. In July 2014, the Minister of Justice explained to the Panel that out of 17,000 prison guards, 11,000 are former members of militias. The Ministry of Interior tried to implement a law requiring permits for firearms purchases but could not enforce it.

⁷⁸ "The GNC and government split on legality of militia attacks on Tripoli", Libya Herald, 4 August 2014, <http://www.libyaherald.com/2014/08/04/the-gnc-and-government-split-on-legality-of-militia-attacks-on-tripoli/#axzz3AALXPdZ6>.

⁷⁹ "PM Thinni blames GNC head Abu Sahmain for Tripoli fighting", Libya Herald, 12 August 2014, <http://www.libyaherald.com/2014/08/12/pmi-thinni-blames-gnc-head-abu-sahmain-for-tripoli-fighting/#ixzz3AAukrs1Q>.

⁸⁰ "Al-Senussi case: Appeals Chamber confirms case is inadmissible before ICC", Press Release, International Criminal Court, 24 August 2014, http://www.icc-cpi.int/en_menus/icc/press%20and%20media/press%20releases/pages/pr1034.aspx.

2. The issue of federalism

27. Meanwhile, the issue of eastern demands for federalism has faded into the background. Overall, the conflict has manifested itself more economically than politically, the main point of contention being the control of oil facilities and exports. The first half of 2014 saw several attempts by federalist figurehead Ibrahim Jadhran to export crude oil outside of Tripoli's control (see paragraphs 236 et seq.), as well as persistent blockades organised by units of the PFG with loyalties to different commanders. In July 2014, representatives of the NOC explained to the Panel that the Libyan government had reached an agreement with the Barqa Council to reopen the key ports of Sidra and Ras Lanuf, which together produce more than 600,000 barrels per day (similar to current total production). At the height of Jadhran's manoeuvring, national crude oil output dropped at times to as low as 150,000 barrels per day.

3. Acts that obstruct or undermine the successful completion of Libya's political transition

28. 2013 had been a turbulent year for Libya, and at the beginning of 2014, the status and road map of its political transition had become unclear. Ongoing power struggles had bogged down the process and because of this impasse the new road map adopted by the GNC created more clarity and a potential way out of the crisis.

29. However, the new road map did not stop the ongoing conflicts. Confrontations between politicians and between militias continued. In early 2014, different from the previous year, Zintan militias had increased their power and influence in Tripoli, after the retreat of units from Misrata. They used that military power to interfere with political affairs, potentially receiving political backing to do so. The Panel considers that these actions undermined the political process because of their very nature, further escalating tensions and thereby stalling the transition.

30. However, the Panel understands that these acts followed a chain of previous events and provocations. Libya's political institutions have been attacked by several armed groups on many occasions since 2011, many of those attacks featuring militias supporting the other side of the political divide. The Panel considers these attacks equally damaging to the transition. The Panel notes that several figures and groups were repeatedly involved in armed attacks against political opponents.

31. Despite these many obstructions, the transition could still have been revived after the HoR elections. However, the launch of operation *Fajr* and subsequent boycott of the new parliament announced a total escalation of the political as well as the military conflict. The Panel cannot find a precedent in post-revolution Libya with a similar scale and impact. Therefore, it concludes that the leadership of *Fajr* are ultimately responsible for the implosion of the political process.

C. After the inauguration of the House of Representatives

32. The new parliament voted several drastic acts during its first weeks in office, including a decree on direct presidential elections. Its call for foreign intervention on 13 August 2014, on which it later backtracked, was especially controversial within Libya and led to widespread popular protests. On 24 August 2014, the HoR replaced Army Chief of Staff Major-General Abdussalam Jadallah Al-Obeidi by Colonel Abdul Razzaq Al-Nazuri, a change contested by several senior commanders.

33. In Tripoli, some of the remaining GNC members were reluctant to transfer their powers, challenging the legitimacy of the HoR meetings in Tobruk. GNC speaker Nuri Abu Sahmain refused to step down. At the GNC's request, the Constitutional Circuit of the Supreme Court set itself a deadline to rule on the legality of these meetings by 24 August 2014. It was not until 6 November 2014 that the Tripoli-based Supreme Court reached a verdict stating that the roadmap leading to the election new parliament had been "unconstitutional".⁸¹ The ruling caused controversy involving allegations on the replacement of judges and intimidation of the court, which relies on *Fajr* units for its security. Unsurprisingly, HoR Speaker Agila Saleh Issa reaffirmed that the HoR and the Libyan government would continue to operate.

34. Internationally, the decision was – and continues to be – 'studied', and diplomatic interlocutors of the Panel refrained from commenting. Throughout, the HoR in Tobruk and the Al-Thinni government in Al Bayda continued to be recognized by the international community as the only legitimate legislative and executive branches of government, as shown in statements from the the Arab League, OPEC, Algeria, Egypt, France, Germany, Italy, Qatar, Saudi Arabia, Spain, Tunisia, Turkey, the United Arab Emirates, the United Kingdom, the United States, the European Union, and United Nations..

35. On the executive side, the HoR was quick to re-appoint Prime Minister Al-Thinni on 1 September 2014, but took much longer to approve his fellow ministers, insisting that Al-Thinni propose a small crisis cabinet. In Tripoli, 70 GNC members 'appointed' Omar Al-Hassi as prime minister of a 'national salvation government' on 25 August 2014.

36. Concerning the military, the Hassi government continued to recognize General Abdulsalam Al-Obaidi as Chief of Staff. He claimed to maintain a neutral position but appears to have a limited control on events. *Karama's* 'integration' into the Libyan army continued to create division within the HoR. However it appears to have been further consolidated in January 2015 after HoR speaker Aqila Saleh Qoweidar, announced that he had reinstated 127 retired army officers, including Haftar and Geroushi, under his authority as 'supreme commander of the armed forces'. Haftar's reenlisting provides a certain degree of legitimacy to the significant influence he has had on the Libyan government's military decision making process.

⁸¹ The Panel is not in a position, nor does it have the expertise, to explain the ruling, which some observers consider to be opaque.

1. The influence of religious authority

37. The complex correlation between politics and religion deepened the political and military conflict. Sadiq Al-Ghariani was appointed *Mufti* (highest religious authority) by the National Transitional Council (NTC) in February 2012. His speeches and religious decrees have reinforced the power of religious hardliners and their allied militias. After the fall of Tripoli into the hands of Operation *Fajr*, he congratulated “the revolutionaries in their victory”, and gave “his blessing to the martyrs”.⁸² He urged *Fajr* to use “a firm hand to consolidate the victory” they gained on the battlefield.⁸³ In a television interview in early June, he stated that those who were fighting on the side of Haftar were “dying ignorant”. As for those who died fighting him, “they are martyrs, who sacrificed their lives for God”.⁸⁴ Several vocal HoR members have accused him of inciting terrorism through his *fatwas*.

38. Al-Ghariani’s advocacy of conservative social values and the manipulation of Islamic teachings in his *Fatwas* (religious decrees) in favour of one faction against another had turned him into a polarizing figure in Libyan public life. His public statements also showed explicit support for the GNC and the Al-Hassi government. Earlier in 2014, he had called for gender segregation at schools and universities, and also issued a *fatwa* prohibiting Libyan women from marrying foreigners. He also condemned the UN Report on Violence Against Women and Girls.⁸⁵ Apart from ideological motivations, the Panel received several allegations that Al-Ghariani received large sums of money in exchange for his *fatwas* and public statements. Mustafa Abdel Jalil, who had appointed him as Grand Mufti in 2012, said “The Mufti has lost the confidence of Libyans and according to the law that brought him into office, he is no longer eligible to serve as Mufti”.⁸⁶

39. The HoR summoned Al-Ghariani for a hearing in Tobruk in September 2014, but he did not attend. On 9 November 2014, the HoR decided to relieve him of his post and to dissolve the Dar Al-Ifta (religious decree authority). Previously, an “increased interest in his activities” by the United Kingdom government was reported in the British press in August 2014. In the same period, Al-Ghariani had “fled” the United Kingdom for Qatar.⁸⁷

⁸² Chris Stephen/Josh Halliday, “UK accused of harbouring Libyan cleric who helped aid Islamist insurgency”, The Guardian, 29 August 2014, <http://www.theguardian.com/politics/2014/aug/29/uk-accused-libyan-grand-mufti-sadiq-al-ghariani>.

⁸³ Patrick Sawyer, “Radical cleric uses UK as base to preach in support of violent Islamists”, The Telegraph, 30 August 2014, <http://www.telegraph.co.uk/news/uknews/terrorism-in-the-uk/11065715/Radical-cleric-uses-UK-as-base-to-preach-in-support-of-violent-Islamists.html>.

⁸⁴ “Libya’s grand mufti calls for jihad against Hifter”, AlMonitor, 11 June 2014, <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/security/2014/06/libya-grand-mufti-fatwa-jihad-hifter.html#ixzz3PIE9PjeH>.

⁸⁵ Susan Jones, “Libya’s Grand Mufti Issues Fatwa against U.N. Report on Women’s Rights”, CNS News, 12 March 2013, <http://www.cnsnews.com/news/article/libyas-grand-mufti-issues-fatwa-against-un-report-womens-rights>.

⁸⁶ Interview with Mustafa Abdel Jalil on Libya Channel, GoodMorningLibya, Youtube, 10 June 2014, <https://www.youtube.com/watch?v=3gbkOkjBzeQ>.

⁸⁷ “Libya’s spiritual leader leaves UK after directing Islamist takeover of Tripoli”, The Guardian, 31 August 2014, <http://www.theguardian.com/world/2014/aug/31/libya-spiritual-leader-leaves-uk-islamist-tripoli-exeter>.

2. Struggle over Libya's other institutions

40. The struggle over the country's legislative and executive power was quickly followed by further competition over other key State institutions. Attempts were made on both sides to replace diplomats in order to seize control over diplomatic missions including the United Nations, Malta, Turkey, Jordan, Uganda and several others.⁸⁸

41. Early September, the HoR also announced the dismissal of Central Bank Governor Saddek Elkaber who had stayed in Tripoli. However, the Panel understands from well-informed sources that Mr. Elkaber retains the power of signature, leaving his HoR replacement, Ali Hibri, with limited influence. The Central Bank continues to pay the salaries of 1.7 million public employees, including armed militias on both sides of the political divide.⁸⁹

42. The renewed GNC, on the other hand, appointed rival management for the major state owned businesses NOC, LIA and LAIP. The GNC's attempts to take control over the oil sector have been especially persistent, including military operations against oilfields and terminals.

3. The Constitutional Drafting Assembly

43. The constitutional drafting process, which was initiated on 20 April 2014, is caught in the middle of the ongoing struggles. That said, it is potentially the only uncontested process within Libya's transition that remains. Libya's elected Constitutional Drafting Assembly (CDA), headed by Ali Tarhouni, was originally supposed to complete its task within 120 days but it interpreted the HoR's amendment of the Constitutional Declaration as an implicit extension of its deadline from 120 days to eighteen months.

44. The CDA was subjected to pressure from both Tripoli and Tobruk. In late November, both the GNC and HoR requested an update on the progress of its work. On 24 December 2014, the Assembly announced that it would publicly distribute a preliminary text of key elements of the constitution.

4. Acts that obstruct or undermine the successful completion of Libya's political transition

45. By the second half of 2014, the political escalation had reached such a level that it became difficult to describe ongoing processes as a transition. In fact, after months of increasing difficulties, *Fajr* effectively brought Libya's transition to a halt and the country relapsed into a war situation. The HoR's response to the crisis, including several 'unhelpful' decisions, shows that the situation on both sides has become thoroughly entrenched.

46. Furthermore, the Panel concludes from conversations with international diplomats that the attempts by both conflict parties to gain control over additional state institutions, within the

⁸⁸ The Panel witnessed scenes related to these dynamics on three different occasions and locations.

⁸⁹ David Kirkpatrick, "Wider Chaos Threatens as Fighters Seize Branch of Libya's Central Bank", The New York Times, 22 January 2015, http://www.nytimes.com/2015/01/23/world/africa/libyan-fighters-seize-benghazi-branch-of-central-bank.html?_r=0.

sphere of influence of the other 'camp', further undermine Libya's credibility as a political entity. Consequently, this is likely to slow down future efforts to restart the country's political transition.

Annex 17 Potential transfers from Italy

1. Having interviewed two individuals who were involved in an official investigation, the Panel established that a large quantity of military materiel, confiscated in 1994 from a vessel called *Jadran Express* by Italy following a violation of the United Nations arms embargo against the former Yugoslavia, was not destroyed despite a court ruling to that effect. The materiel, all Warsaw Pact standard, was stocked for several years at a naval base on the island of Santo Stefano, off the northern coast of Sardinia. The same sources also confirmed that the items on the list in the press article were brought to and stored in Santo Stefano.
2. The presence of Warsaw Pact standard materiel at this base was further confirmed when the Italian government announced in August 2014 that it would deliver AK-47 assault rifles and RPG missile launchers to Kurdish Peshmerga fighters in Iraq, while revealing San Stefano as the source of this weaponry.
3. Furthermore, following discussions with a judge and a journalist who have both conducted extensive investigations into the event, the Panel was able to confirm that four army trucks loaded a cargo at the same army base on 19 May 2011, shortly after the start of the Libyan revolution. The Panel obtained further details about how the transport on the island of Sardinia and to Italy's mainland was organized, indicating that the cargo constituted a security risk. The same sources claimed that no precedent of such a transport had previously been reported. Furthermore, a judicial investigation into the final destination of these transports was blocked after army commanders in both Cagliari and Civitavecchia invoked 'state security'.
4. Finally, three well-placed sources (two in Italy and one in Libya), claimed to have received inside information of Italian arms deliveries to Libyan rebels, during the early stages of the 2011 revolution. The Panel is in the process of corroborating this information. However, one source provided information linking the ex-*Jadran Express* arms stocked at Santo Stefano with an alleged delivery of arms by Italy to Benghazi in June 2011, claiming that the shipment included Fagot missiles. This weapon type features on the list of ex-*Jadran* weapons previously stocked at Santo Stefano and was not part of the 2014 delivery of ex-*Jadran Express* arms to the Peshmerga.
5. The Panel sent a second request for information to Italy, after which it met with a senior representative of the Italian Ministry of Defence in January 2015. The representative confirmed the information under paragraphs 1 and 2 above. He added that the *Jadran Express* arms were only transferred from the Ministry of the Interior to the Ministry of Defence on 20 August 2014. He confirmed that the events under paragraph 3 are subject to state security, which complicated the sharing of information with the Panel. Finally, he denied the allegations under paragraph 4, stating that there were no records of any such events in the archives of the Ministry of Defence.

Annex 18 Transfers from the United Arab Emirates

Procurement documents related to arms transfers from the United Arab Emirates: EUC and air waybill.

وزارة الداخلية



END-USER CERTIFICATE

No. (121215-VA-1) dated "12" December 2012

1	User's full name and address	Ministry of Interior Republic of LIBYA		
2	Exporter's full name and address	CARACAL International LLC Tawazun Industrial Park Sweihan P.O. Box 94499 Abu Dhabi, UAE		
3	Sellers's full name and address	TEMAX Corporation 3500 South DuPont Highway Dover, Delaware 19901, United States		
4	Full description of the Goods according to Annex No. 1 of mentioned Contract			
	No.	Name	Designation	Qty, pcs
	1	Caracal F Pistol	Incl. Tactical Light & Silencer	3000
	2	Caracal F Pistol	No Accessories	12000
	3	Ammunition (9 mm)	Ammunition (9 mm)	5000000
	4	Tactical Kit	Tactical Kit for Caracal F Pistol	250
	5	Holster	Holster for Caracal F Pistol	20000
6	Key-Lock-System			
	Key-Lock-System for Caracal F Pistol			
5	Place of installation (use) of the Goods	Tripoli, Ministry of Interior, Republic of Libya		
6	The purpose of End-use of the Goods	Equipment for the Police Forces (Special Task) of the Ministry of Interior, Republic of Libya		
7	The user of the Goods warrants by this, that the Goods stated in item 4 will not be used other, than for purposes stated in item 6, and will not be transferred to any other subject of business activity in the territory of the Republic of Libya or re-exported without a permission of the State Service on Export Control of UAE.			

Title:

HEAD OF PROCESSING and LOGISTICS

Name:

ENGL ALADINE ABUHAFES

Signature:

Date:

12, January 2013



Email: info@ssc.gov.ly

Email: info@ssc.ly

مكتب المخابرات

301 DXB 00357486		301-00357486	
Shipper's Name and Address CARACAL INTERNATIONAL LLC, TAWAZUN INDUSTRIES PARK, SWEIHAN ABU DHABI AUH,AE,TL:971 2 510 4430		Shipper's Account Number	
Consignee's Name and Address THE SUPREME SECURITY COMMITTEE, MINISTRY OF INTERIOR MITIGA TIP,LY,TL:00218912221108		Consignee's Account Number	
Issuing Carrier's Agent Name and City ARAMEX EMIRATES L.L.C. DUBAI UAE DXB,AE,TL:042820890,FX:042820424		Accounting Information	
Agent's IATA Code 8647089		Account No DCL045	
Airport of departure (Addr. of first Carrier) and requested Routing DUBAI INTL		Reference Number CAL002071043	
To By Air Carrier TIP		By First Carrier 5S	
Airport of Destination Tripoli Intl.		Requested Flight / Date	
Currency AEO		Declared Value for Carriage NVD	
Declared Value for Customs NCV		Amount of Insurance	
Insurance - If carrier offers insurance and such insurance is requested at destination, with conditions on reverse typed indicate amount to be insured in figures in box marked Amount of Insurance.			
Handling Information 09 PKGS MKKD AND ADDR PLS NTFY CNEE IMMD UPON ARVL. ENVELOPE ATTD.			
SC			
No. of Pieces RCP	Gross Weight	Rate Class Commodity Item No.	Chargeable Weight
9	2548.00		2548.0
			Rate / Charge
			Total
			As Agreed
			Nature and Quantity of Goods (incl. Dimensions or Volume)
			SPORTING WEAPONS AND ACCESSORIES DIMS. IN CM. 120x80x117/1 120x80x140/6 120x80x90/2
			VOL. 10.92 CBM
Prepaid		Other Charges	
As Agreed			
Valuation Charge			
Tax			
Total other Charges Due Agent			
Total other Charges Due Carrier			
Total prepaid		Total collect	
0.00			
Currency Conversion Rate		GD charges in Dist. Currency	
For Carriers Use only at Destination		Charges at Destination	
		Total collect Charges	
		301-00357486	

Annex 19 Transfers to the Ministry of Defence (2012 to mid-2014)

Charso Limited

1. Charso Limited, a company registered in Cyprus, has brokered numerous arms contracts between various companies and the Libyan authorities in the past two years. Transfers related to these contracts were notified by Belarus and Serbia. Charso's representative, Slobodan Tešić, a Serbian national, travelled several times to Libya in 2013 to meet representatives of the Ministry of Defence. At the time, he was subject to the travel ban measure contained in resolution 1521 (2003) concerning Liberia. He was de-listed on 29 November 2013.

2. The Panel made enquiries with Cyprus about the brokering firm. Cyprus responded that Charso Limited had been registered in Cyprus since 2012 and that the authorities had contacted the director of the company. The latter stated that she did not know Mr. Tešić and that the company had not requested any export licences for any transfers for the export of military materiel to Libya. She explained that she does not possess any documents such as invoices, bills of lading, cargo manifests or any payment information regarding such transactions. This contradicts information provided by the Libyan, Serbian and Belarus authorities which all confirmed that Charso Limited has brokered several transfers of military materiel to Libya since 2013. This illustrates how arms brokering companies exploit the traditional lack or weaknesses of regulations and control over brokering activities to conduct business (see Recommendation 12).

Deliveries of notified materiel by Belarus

3. The Panel contacted Belarus twice and requested detailed records, including precise dates and locations of all deliveries, the materiel delivered and the identity of the recipient of the cargo in each potential location. Belarus responded that as of 20 May 2014, 29 flights had taken place from Belarus to Libya (this was confirmed by the flight data obtained by the Panel from an official source; some flights making several stops in Libya). Furthermore, Belarus reported that Charso Limited had provided delivery certificates, signed by the Libyan Ministry of Defence. However, Belarus did not share these delivery certificates or any details of the delivery location(s), which has prevented monitoring by the Panel. The Panel discussed the issue with representatives of the MPD in early July 2014, who stated that while the MPD had representatives in charge of overseeing the unloading process of materiel for the Ministry of Defence in most airports, they had not been aware of any of these deliveries. This raises questions about the real end-users of many of these shipments.

4. From February to May 2014, the data indicated that while some deliveries were made to Tripoli, Tobruk and Labraq, numerous deliveries had been made to airports which were not under the control of the national authorities or of armed groups aligned with them. These

included five flights each to Mitiga, Misrata, and Sebha, which were at that time under the control of groups which are now aligned to *Fajr*.⁹⁰

5. Since May 2014 and the launch of Operation *Karama*, the Panel has witnessed a change in the pattern of deliveries: flights were solely made to airports under the control of groups aligned with the Libyan government (two to Benghazi two days before the launch of the Operation and fifteen to Tripoli International Airport), indicating a clear change in management of the Belarus deliveries.

6. The Panel also asked Cyprus where the brokering company was registered, whether they could provide information regarding the places of delivery, and who the recipients of the shipments were. Cyprus did not provide any information about this (see paragraph 2 above).

Transfers and potential transfers to the air force

7. The Panel obtained procurement documents regarding Mi-35 helicopters, contracts for which were being negotiated between a procurement Committee of the Ministry of Defence, a different body from the MPD, and several companies registered in Bulgaria, the Seychelles and South Africa. The Committee has received no notifications involving these companies, so the Panel contacted the three mentioned Member States to establish whether any materiel had been transferred to Libya, and to obtain relevant documentation. While Bulgaria stated that the company registered in Bulgaria had not applied for an export licence since February 2011, the Seychelles and South Africa have not yet responded.

8. Finally, in order to identify post-embargo transfers of aircraft, the Panel requested NATO and some of the countries which participated in the NATO Operation *Unified Protector* to provide information about the status of the Libyan air force fleet at the end of the revolution. To date, while France and Belgium have responded with some details, NATO, Italy, the United States and the United Kingdom have not yet shared any such information with the Panel.

Non-lethal transfers to the Ministry of Defence

9. Since the adoption of resolution 2095 (2013), transfers of non-lethal military materiel to the Libyan government are no longer subject to the arms embargo. However, this type of materiel, including armoured vehicles and communications equipment, is of significant interest to armed groups, as these increase their military capabilities. Diversions to non-state actors of such materiel purchased by the Libyan government through direct transfers or theft have been reported by Libyan and international sources.

10. In this regard, the Panel contacted several companies which transferred armoured vehicles to unclear end-users.

11. The Panel has received information about transfers of armoured vehicles by Streit Group, a company based in the United Arab Emirates, to the Ministry of Defence, which do not constitute

⁹⁰ One flight (plane type IL 76) can transport around 45 tons of military materiel.

a violation of the arms embargo. However, the identity of the final end-user of the transfers remains unclear and the Panel decided to investigate the matter further. Documents provided by a second source indicate that Streit has been transferring a significant number of armoured vehicles, including Typhoon armoured personnel carriers (APC), to Libya over the past few years through a range of broker agents to end-users that are not yet clearly identified.

12. The Panel contacted Streit to clarify the chain of custody of this materiel, including which parts of the Libyan national authorities were eventually delivered to. To date, Streit has not responded.

13. The Panel is also investigating transfers of armoured vehicles from another Gulf based company which have been documented in Libya under the control of armed actors, including Zintan brigades.

14. Furthermore, there has been a high demand for vehicles such as pick-up trucks during recent conflicts in Libya. Analysis of maritime traffic data indicates that the number of Roll-On-Roll-Off (RO-RO) vessels, which carry wheeled cargo, docking at Libyan ports has significantly increased since the resurgence of the armed conflict in Libya. Although not a military asset, pick-up trucks are mounted with many types of weapon systems by belligerents, converting them into 'technicals' that are key to warfare. The proliferation of pick-up trucks from Libya was also raised as a security challenge by the Chadian authorities, who have forbidden the use of certain models of the vehicles by civilians (see Recommendation 8).

Annex 20 Diversion of materiel destined for the European Border Assistance Mission

1. Following a request from the Panel, the EU provided detailed information regarding the circumstances of the theft, both in writing and during a meeting with the Panel in Tripoli in July.
2. The private company that arranged the export from Malta to Libya, GardaWorld, informed EUBAM that the cargo had arrived at Tripoli International Airport on 10 March 2014. However, the shipment was blocked by customs owing to missing clearance documents, which had not been required on previous occasions. On 17 March 2014, GardaWorld returned to collect the shipment with the requested documents, but the materiel had been removed by person or persons unknown.
3. The stolen materiel includes: 23 Oberland OA-15 assault rifles and accessories, 70 9mm Glock handguns, 21,200 rounds of .223 Remington and 20,850 rounds of 9x19mm ammunition.
4. From the location of the theft, and from discussions with GardaWorld, it appears that members of the brigades that controlled the airport were likely to have been involved. The EU sent several notes verbales to the Libyan authorities, but no known follow-up investigation has been conducted.
5. While the end-user certificate was signed by the EU delegation to Libya, the purchase was managed by GardaWorld, and during the Panel's meeting with both parties in Tripoli, they expressed different views about the ownership of the weapons. While GardaWorld asserted that the weapons were only to be used for the protection of the EU delegation, it was not clear what would become of them once the contract with the EU ended or the EU left Libya.
6. During the meeting in Tripoli, the EU delegation informed the Panel of the additional loss of two handguns under their control. The first was stolen from a close protection officer in 2013, and the second from a car at the airport in 2014.

Annex 21 Transfers to the civilian black market

1. In its previous reports, the Panel mentioned the significant illicit trafficking of hunting rifles/shotguns and cartridges, blank firing pistols, handguns and related ammunition for the Libyan civilian black market (see S/2013/99 paragraphs 108 to 111 and S/2014/106 paragraphs 60 to 80). The Panel visited several stalls and shops during the previous mandate and reported several seizures of this type of materiel on its way to Libya by Greece, Malta and Turkey.

2. Blank pistols have been a very popular item since the end of the revolution. Interviews with shop keepers in Misrata and Tripoli in 2013 and 2014 indicate that one stall can sell up to 25 pieces a day and that prices are around 100 to 150 dollars which is roughly 50 times cheaper than a live pistol. Blank pistols, such as Blow 92s (see below Picture 1), are often transformed in Libya to fire live ammunition; this type of materiel is therefore of significant concern.

3. In Tripoli, Rachid Street is one of the main locations in which this type of arms and ammunition can be found for sale (see Picture 3 and Picture 4 in main body of the text). Shopkeepers stated that most of the materiel was entering Libya from Turkey through the ports of Khoms and Misrata.

4. Such materiel is also prone to proliferation outside the country; the Panel has documented smuggling of such materiel to Tunisia in 2013 and 2014 and the Egyptian authorities also reported similar seizures in 2014 (see Annex 33). Information provided to the Panel also indicates that such materiel coming by boat into the north of Libya is being sold in cities in the south and smuggled onwards to neighbouring Niger, Chad and Sudan.

5. Some countries do not require licenses for the export of hunting rifles, shotguns and related cartridges, or blank pistols and related materiel, and therefore do not control transfers of such materiel (see paragraph 8 below). The Panel made a recommendation to Member States about this issue in its previous report (see paragraph 285 (b) of S/2014/106). The Committee issued a press release on 13 October 2014 in this context.⁹¹

Reported case of seizure in Benghazi

6. On 20 April 2014, a media article reported the seizure of two containers of hunting cartridges in the port of Benghazi.⁹² The Panel met with the Maritime Affairs Department of the Libyan Ministry of Transport in July 2014 and requested additional information regarding the seizure. A response is still awaited.

⁹¹ "Security Council Committee Concerning Libya Issues Additional Guidance on Arms Embargo Related Matters", Security Council Committee established pursuant to resolution 1970 (2011) concerning Libya, 13 October 2014, SC/11597, <http://www.un.org/press/en/2014/sc11597.doc.htm>.

⁹² العبيدي سالم، "بنغازي في قنودة بحظيرة ذخيرة حاوي شي مضبوط"، الوسط بوابة، 20 April 2014, <http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/14149/>.

Update about the seizure of the Alexandretta's cargo (Greece, January 2013)

7. During this mandate, the Panel was granted access to the materiel seized in 2013 from the vessel Alexandretta (hunting rifles, shotguns, hunting cartridges, blank pistols and ammunition, sodium bicarbonate), a ship belonging to Khafaji Company which had previously been involved in another violation of the arms embargo reported by the Panel (see S/2013/99 paragraphs 171 to 182). No prosecution has been initiated by Greece regarding this violation. According to documents provided by the Greek and the Turkish authorities, the materiel was exported from Turkey and the consignee was a Turkish company, Ozkursan.⁹³

8. Turkey confirmed that this export was made by Ozkursan and explained that such equipment is not considered by Turkish law as 'war materiel' and is therefore not subject to licencing. In May 2013, Turkey contacted the Committee to clarify whether this type of materiel was subject to the arms embargo. Following the response of the Committee, Turkey drafted 'guidelines regarding the restrictions and procedures to be followed on transfers of arms and military materiel to Libya'. These guidelines were distributed to all producers and exporters of such materiel.

9. According to Turkey, Ozkursan submitted four export notifications in 2012 and two in 2013 to Al Sayad For Hunting Equipment (a Libyan company based in Khoms), the consignee of the materiel found onboard the Alexandretta. They also mentioned that no transfer to Libya has been made by Ozkusan since January 2013.

10. The Panel provided Turkey with sample pictures of the inspected materiel. Turkey confirmed that while several of the items were of Turkish production,⁹⁴ some materiel was also of Italian manufacture. The Panel will contact Italy in this regard.

11. The Panel notes that Blow 92 blank pistols produced by Zira Silah Sanayi Tic. Ltd. Sti⁹⁵ (see Picture 1) are very popular in Libya where people use them with live ammunition. Blow 92s have been documented in Tripoli, in Sebha and in seizures made in Tunisia of materiel coming from Libya.

⁹³ <http://www.ozkursan.com.tr/>.

⁹⁴ Including from the following companies: MKE, <http://www.mkek.gov.tr/tr/default.aspx>; Kralav Sanayii, <http://www.kralav.com/>; Doruk Silah, <http://www.doruksilah.com.tr/>; Yavascular for Cheddite cartridges.

⁹⁵ <http://zirasilah.com.tr/index.php?tr/Kurumsal#>.

Picture 1: Samples of materiel seized from the Alexandretta



Source: Panel of Experts, Greece, November 2014

Seizures in Malta

12. In 2013 and 2014, Malta prevented two smuggling operations of ammunition to Libya.

13. In its previous report, the Panel documented the seizure of 22,000 rounds of ammunition (9x19mm and .38) manufactured in Malta and intended to be delivered to Libya in September 2013 (see S/2014/106 paragraphs 77 to 80). The smuggling network involved a Libyan national, Feraj Yacoub, and two Maltese nationals, Mario Farrugia and Michael Azzopardi. The latter had already been involved in violation of the arms embargo reported by the Panel in 2013 (see S/2013/99 paragraphs 109 to 111). Malta provided an update about the case in December 2014, and explained that while Mr. Farrugia has already been tried and found guilty of firearms offences, the case against Mr. Yacoub and Mr. Azzopardi was still *sub-judice*. Malta also confirmed that this network had already undertaken two or three transfers of ammunition to Libya prior to this seizure. Malta informed that it was still trying to identify the vessel and the individuals responsible for the transportation of the ammunition to Libya and would update the Panel in due course.

14. Following a 7 May 2014 media report of the arrest of a Libyan citizen trying to smuggle ammunition to Benghazi,⁹⁶ the Panel contacted the Maltese authorities to obtain additional information. The Maltese authorities confirmed the arrest and explained that on 6 May 2014, 1,000 rounds of 9x19mm ammunition had been discovered in luggage during the screening process at Malta International Airport. The luggage was checked onto flight KM698 to Benghazi and belonged to a Libyan national, Aiman Saleh Farag El Lawati, born in Benghazi and living in Malta. He admitted his intention to collect the ammunition upon arrival at Benghazi airport. In an update provided to the Panel in December, Malta explained that the case was still *sub-judice* and that the investigations had so far not yielded any further information about the provenance of the ammunition. The Libyan citizen confessed that he had planned to use the ammunition to ensure the protection of his family in Libya.

⁹⁶ "Libyan denies trying to smuggle bullets to Benghazi", Times of Malta, 7 May 2014, http://www.timesofmalta.com/articles/view/20140507/local/libyan-denies-trying-to-smuggle-bullets-to-benghazi_518069.

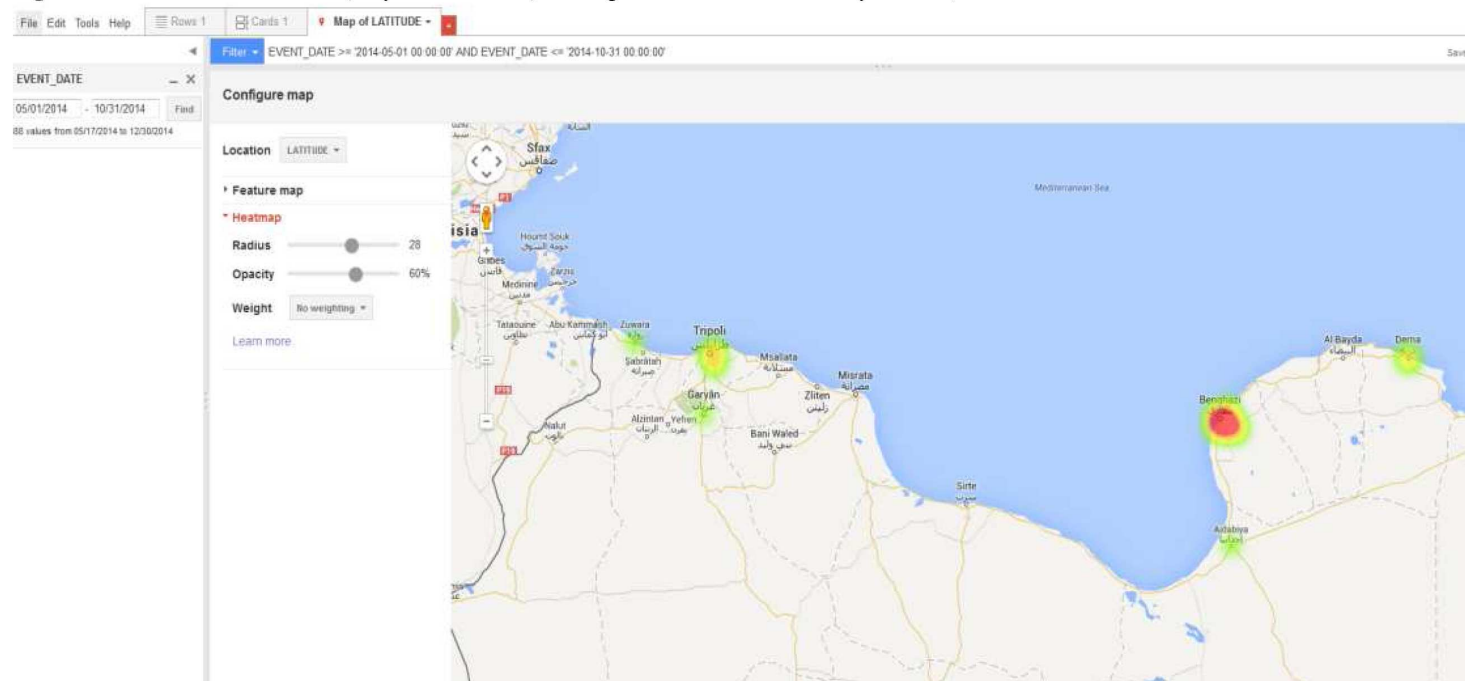
Seizures in Turkey

15. On 29 May 2014, Turkey submitted an inspection report to the Committee regarding the seizure of embargoed goods destined for Libya made in April 2014 in Ambarli Port in Istanbul. Turkey had inspected two containers declared as containing “plastic nightstands”, and discovered 499 “air/sound pistols”, 490 gun barrels and related spare parts, and 335,000 shotgun cartridges. While the consigner was a Turkish-based company, the two consignees were based in Misrata. The Panel unsuccessfully tried to contact them on several occasions. The report stated that a legal procedure was initiated and that Turkey would share additional information when available. The Panel asked Turkey for additional information.

16. Turkey provided the Panel with an update regarding the case of the vessel *Al-Entisar*, which was apprehended in Istanbul in April 2013 while transporting embargoed goods to Libya (see paragraphs 183 to 188 of S/2013/99). It was explained that in March 2014, the captain of the ship, Isam Mohammed Abdurrahman Abuzaid, a Libyan citizen, and his collaborator were found guilty of violating Turkish law, and sentenced to 10 years imprisonment and a fine. These individuals appealed the judgement and Turkey indicated that further information would be shared once available. Turkey also provided additional documents, including the Port Clearance which indicates that the port of destination was Tripoli. The Panel still awaits information regarding the origin of the materiel and continues to wish to access the materiel.

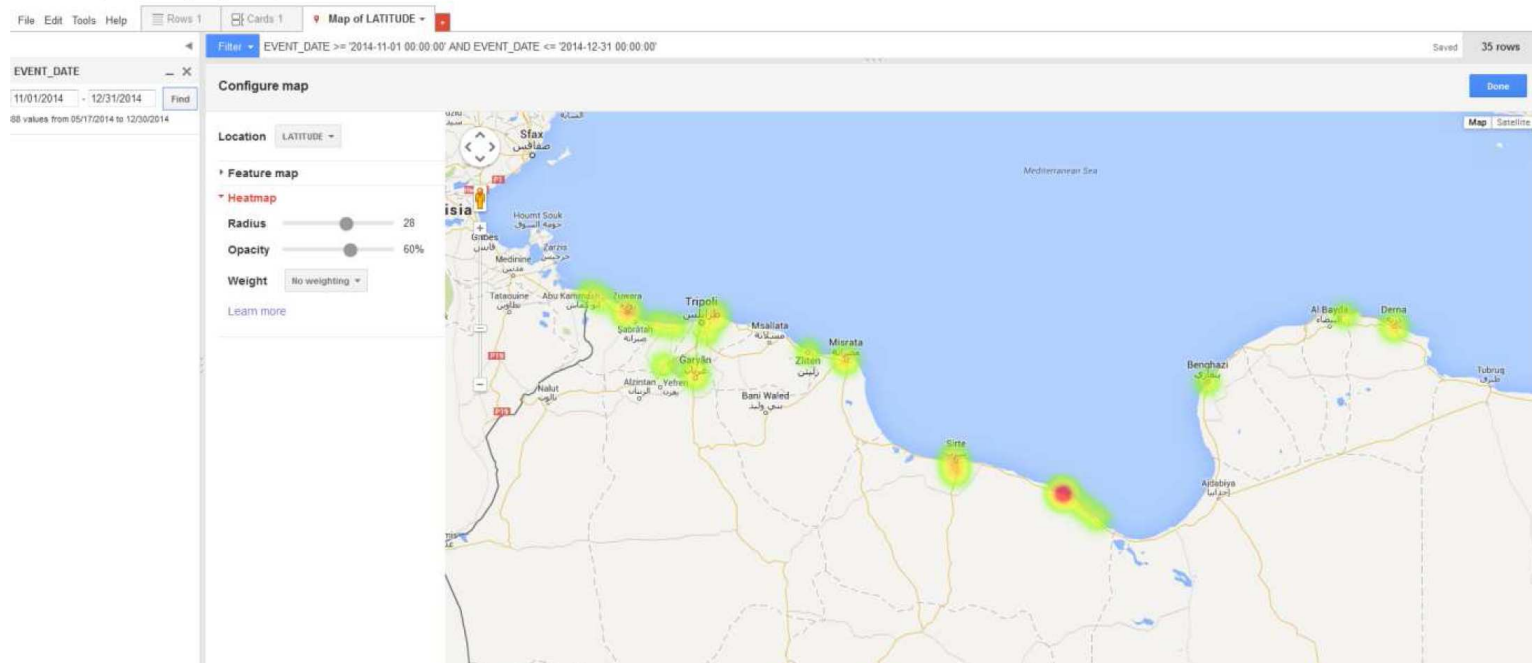
Annex 22 Map of air strike concentration – time comparison

Figure 7: Air strike concentration (May-October 2014) – 44 reports of strikes executed by *Karama*, 9 claimed



Source: data taken from <http://www.annexmap.net/libya/> (password: PoEL2014), displayed via Google Fusion Tables

Figure 8: Air strike concentration since the counter-offensive against *Fajr* in West (November-December 2014) – 35 reports of strikes executed by *Karama* (see paragraph 90)

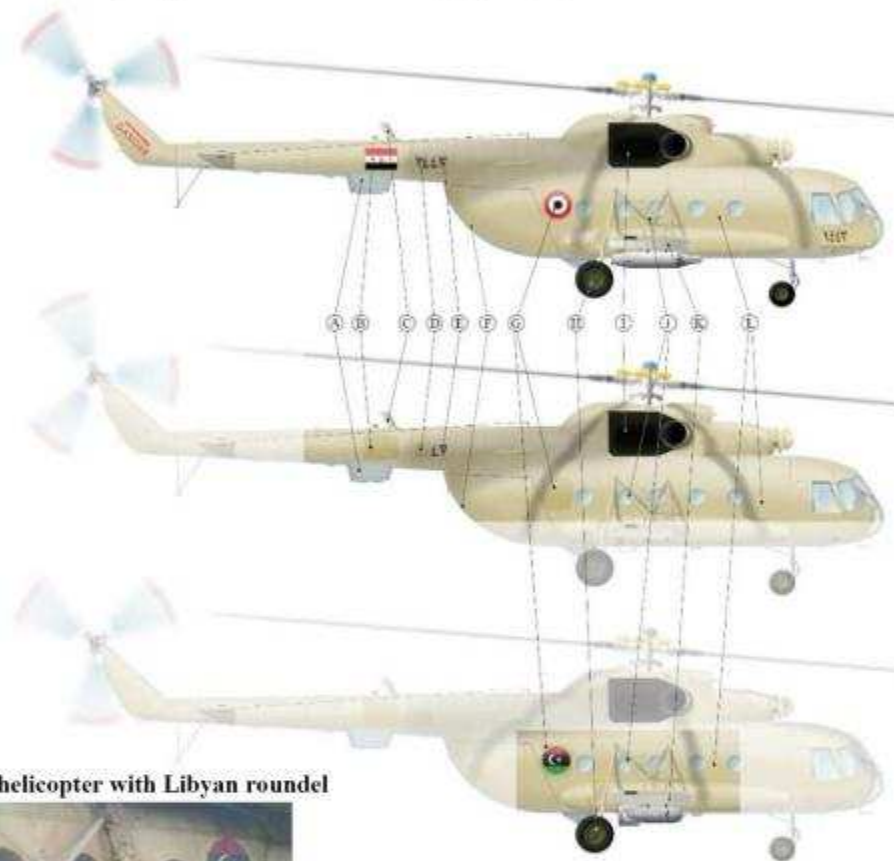


Source: data taken from <http://www.annexmap.net/libya/> (password: PoEL2014), displayed via Google Fusion Tables

Annex 24 Mi-8 originating from Egypt

Comprehensive comparison between aircraft photographed in Egypt and in Libya

Figure 9: Comparison between the Egyptian Mi-8 bearing tail number ١٤٤٣ (1443) and an Mi-8 documented in Libya with tail number partly painted over but finishing by ٤٧ (47)



Picture 2: Mi-8 helicopter with Libyan roundel



Source: Twitter⁹⁷

⁹⁷ <https://twitter.com/oryxspioenkop/status/547083046042611712/photo/1>

Annex 25 Investigations relating to transfers to Fajr

Summary of previously reported transfers of military materiel by Sudan

1. The Panel previously reported that during the revolution, Sudan sent military materiel to rebel groups in Benghazi by air, or through Kufra, from where the materiel was transported by road (see paragraph 106 of S/2012/163). Interviews conducted with Libyan revolutionary military leaders and diplomats from countries involved in supporting the opposition during the uprising confirmed that Qatar had assisted in organizing and had financially supported some of the deliveries operated from Sudan in 2011.
2. In the aftermath of the revolution, the Panel documented several transfers of military materiel from Sudan for which no exemptions from the arms embargo had been sought. In its last final report, the Panel documented the use of Sudanese ammunition, used by Libyan militias and manufactured in 2012 (see paragraph 82 of S/2014/106). The Panel also reported the transfer of several Mi-24 helicopters from Sudan to the Libyan Air Force (see paragraphs 85 to 88 of S/2014/106). While some of these aircraft have since crashed, those remaining have been used in the aerial operations conducted by *Karama* forces.
3. In 2014, Sudan has been delivering military materiel to Kufra in violation of the arms embargo. In addition, the Panel is investigating military flights operated by Sudan in 2014 to an airport controlled by groups aligned with *Fajr*.

Investigations related to alleged transfers by sea to Fajr

4. The Panel is currently investigating several cases of potential transfers by sea, but at this stage is only in a position to provide details on the cases listed below.
5. On 20 October 2014, Libya informed the Committee that an illicit shipment of arms and ammunition from Bulgaria was on its way to Misrata on the vessel 'Express One'. The Mission requested the help of the Committee to prevent the delivery.
6. The Panel immediately investigated the matter and wrote to the Committee, informing that the ship, named 'Express 1' (not 'Express One') was a double-decked livestock-carrying vessel that had left the port of Misrata on 13 October 2014. The Express 1 had not called at any Bulgarian port since June 2014. The last port of call at the time had been Midia in Romania.
7. The Committee contacted Bulgaria, quoting Libya's letter. Bulgaria responded that between January and October 2014, there had been no recorded export of defence products to Libya on the basis of export licenses issued by the competent authority. Bulgaria stated that it could not find any data regarding a shipment of arms and ammunition on a ship called 'Express One'. The Committee also wrote to Libya to obtain more information but has had no response to date.

- 15-00822

⁹⁸ "مصر اتت لميناء متوجه تركية اسلحة تحمل سفينة ضبط"، *لمصر اتر تركيا من قادمة بالاسلحة محملة باخرة ضبط*, 27 December 2014, <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2014/12/27/ضبط-اسلحة-محملة-بالاخرة-محملة-بالاسلحة-قادمة-من-تركيا-لمصر-اتت>.
 "ت اسلحة تحمل سفينة ضبط الان ليبيا اخبار", *ت اسلحة تحمل سفينة ضبط الان ليبيا اخبار*, 28 December 2014, <http://www.dacera.com/news/76242/>, الدائرة

Annex 26 Statement by the Libyan Government on Sudanese deliveries to Kufra

Statement by the Libyan government on Sudanese delivery of ammunition to Libya, 06 September 2014

ديوان رئاسة الوزراء

التاريخ : 2014/09/06



الحكومة الليبية المؤقتة

بيان بشأن اختراق طائرة نقل عسكرية سودانية للمجال الجوي الليبي
وفيها شحنة ذخائر غير مطلوبة رسمياً لصالح الدولة الليبية

تود الحكومة الليبية المؤقتة أن تعبر عن شديد استنكارها ورفضها التام لدخول طائرة نقل عسكرية سودانية للمجال الجوي الليبي من دون إذن أو طلب رسمي من مصلحة الطيران المدني الليبي ما بعد خرقا للسيادة الوطنية إضافة إلى أنها كانت محملة بشحنة من الذخائر لم تطلبها الدولة الليبية ولم تكن على علم بها أو تم التنسيق فيها مع السلطات السودانية وقد ثبت أن هذه الشحنة كانت متوجهة إلى مطار معيتيقة بمطرابلس بعد أن تحجج الطيار السوداني برغبته بالتزود بالوقود والهبوط بمطار المكفرة وتم فحص الطائرة السودانية حيث تبين أنها تحمل ذخائر.

إن هذا العمل من قبل الدولة السودانية يتجاوز الدولة الليبية ويتدخل في شؤونها ويترجم السودان كطرف داعم بالأسلحة لجماعة إرهابية تعتدي على مقدرات الدولة. وهو يمثل أيضا مخالفة صريحة للقرارات الدولية وأغرها قرار مجلس الأمن الدولي بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، ومطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي بمساعدة ليبيا في مراقبة أهولها لمنع تكرار مثل هذه الاختراقات التي تعمل على تأجيج الصراع.

إن الحكومة الليبية تدعو السلطات السودانية إلى المكثف عن التدخل في الشأن السياسي الليبي وعدم الانحياز لأي من أطراف الأزمة في ليبيا والتوقف عن مثل هذه الإجراءات لقرقوضه شجعلا ومضمونا وتطلب سحب الحق العسكري السوداني باعتباره شخصا غير مرغوب فيه مع احتفاظنا بالحق في اتخاذ كافة الإجراءات لحفظ أمن واستقرار وسيادة البلاد.



حفظت الله ليبيا

الحكومة الليبية المؤقتة

طرابلس : طريق الصفا - هاتف : 3344210 - 218 (21) 3620117 - فاكس : 218 (21) 3620132

www.pun.gov.ly

Statement Regarding Violation by a Sudanese Military Transport Plane of Libyan Airspace and the Shipment of Munitions not Officially Solicited in the Interest of Libyan State

The Libyan Interim Government would like to express its strong condemnation and complete rejection of the entry of a Sudanese military transport plane into Libyan airspace without permission or official request from the Libyan Civil Aviation Authority which is a violation of national sovereignty. Added to which, it was loaded with a cargo of munitions not requested by the Libyan state, and was not aware of it or had coordinated with the Sudanese authorities. It has been proven that this shipment was headed to Mitiga Airport in Tripoli, after the Sudanese pilot claimed he wanted to refuel, and landed at Kufra Airport. The Sudanese plane was then inspected and found to be carrying munitions. This act by the Sudanese state encroaches upon the Libyan state and is an interference in its affairs, and Sudan is interposing itself by providing arms to a terrorist group that is attacking the headquarters of the state. This also represents a clear violation of international resolutions, and the latest UN Security Council resolution, prohibiting the supply of arms to Libya. We call upon the international community and the UN Security Council to assist Libya control its airspace, to prevent recurrence of such intrusions that work to fuel the conflict.

The Libyan government calls on the Sudanese authorities to desist from interfering in Libyan political affairs and not align itself with any of the parties to the crisis in Libya, and to stop such objectionable actions, both in form and substance. It requests the full withdrawal of the Sudanese military attaché as persona non grata, while retaining the right to take all measures to maintain the security and the stability of the country.

Annex 27 Examples of State funding

Examples of State funding of various (parallel) units operating under the Ministries of the Interior or Defense (2013-2014)

1. The Panel received the following documents, which appear to be genuine, from reliable and well-placed sources. However, given the existence of two decision-making centres in Libya, neither of which the Panel was able to visit after July 2014, the Panel could not confirm their veracity with the departments or individuals involved.

Letter dated 10 February 2014 from Major Imad Mustafa Abdulsalam, Chief of the Special Operations Force, addressed to the Deputy Prime Minister with responsibility for development affairs and Minister of the Interior. The letter requests the disbursement of LYD 600,000 to the Special Operations Force.

الجمهوريّة العربيّة الليبيّة
وزارة الداخلية
قوة العمليات الخاصة

التاريخ: 10 فبراير 2014
الموافق: 15 ربيع الثاني 1435
رقم الإشاري: 33,14

إلى / السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الداخلية / المكلف ...

وبالإشارة .. إلى قرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2014 م الصادر بتاريخ 14 . 01 . 2014 مسحي ، بشأن إنشاء قوة العمليات الخاصة التابعة إلى وزارة الداخلية .

عليه .. نأمل تخصيص مبلغ (600.000) ستمائة ألف دينار كتبرية لقوة العمليات الخاصة .

والسلام عليكم ...

رائد / عماد مصطفى عبد السلام
رئيس قوة العمليات الخاصة

تم الاطلاع بالأرشيف
25-03-2014

الموافق: 25 مارس 2014
الموافق: 25 مارس 2014

Letter of 19 February 2014 from Salih Maziq Abdulrahim al-Bar'asi, Deputy Minister of the Interior, addressed to the Prime Minister. The letter asks the Prime Minister to disburse funds in order to pay a monthly salary of LYD 1,000, for one year, to each of the 5,000 members of the Special Operations Force, which answers directly to the Minister of the Interior.

السيد / رئيس مجلس الوزراء ،،،

بعد النجدة :

بالإشارة إلى قرار السيد (مجلس الوزراء) رقم (14) لسنة (2014م) بأنشاء قوة للعمليات الخاصة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تتبع وزارة الداخلية وتعمل تحت الأشراف المباشر للوزير .

وإلى قرار السيد (نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الداخلية - المكلف) رقم (352) لسنة (2014م) الصادر بتاريخ : 2014/1/19م بشأن منح مكافأة مالية شهرية للأعضاء التابعين لقوة العمليات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية بقيمة (1000) فقط ألف دينار ليبي لاغير لأقل عضو .

عليه نأمل منكم التفضل بتفويضنا بقيمة المكافأة المطلوبة لعدد (5000) خمسة آلاف عضو وللمدة سنة وذلك حتى تتمكن من صرفها المستحقين .

والسلام عليكم

انعميد // صالح طهني عبد الرحيم البرعصي
وكيل وزارة الداخلية والمكلف

وزارة الداخلية
إدارة شؤون المالية
الوارد
3770
2014/21/23
المن

مستلم
17/1/2014

Decision No. 352 of 2014 approving the salary referred to above. The decision dated 19 November 2014 and signed by Sadiq Abdulkarim Abdulrahman Karim, Deputy Prime Minister with responsibility for development affairs and acting Minister of the Interior.

**قرار نائب رئيس الوزراء لشئون التنمية
ووزير الداخلية / المكلف**

**رقم (352) لسنة 2014م
بشأن صرف مكافأة مالية شهرية**

نائب رئيس الوزراء لشئون التنمية ووزير الداخلية / المكلف

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في (03) أغسطس 2011.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعليماتها.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1992م، بشأن الأمن والشرطة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني رقم (10) لسنة 2012م بشأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (48) لسنة 2013م بشأن منح الثقة للوزير.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012م باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار وزير الداخلية رقم (982) لسنة 2012م، بشأن اعتماد التنظيم الداخلي لوزارة الداخلية.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (278) لسنة 2013م بتكليف نائب رئيس مجلس الوزراء بمهام وزارة الداخلية.

فـرـر

مادة (1)

تمنح مكافأة مالية شهرية للأعضاء التابعين لقوة العمليات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية بقيمة ألف دينار (1000 د.ل) شهرياً .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه

د. الصديق عبد الكريم عبد الرحمن كريم
نائب رئيس الوزراء لشئون التنمية
ووزير الداخلية / المكلف

دولة ليبيا
الحكومة الليبية المؤقتة
الوزارة الداخلية

صادر بتاريخ
الموافق 19 / 11 / 1434 هـ
2014 / 11 / 19
رسم 22

Letter from Major Imad Mustafa Abdulsalam, Chief of the Special Operations Force, referring to a plan to secure Tripoli and requesting urgent payment of LYD 13 million for that purpose. The date of the letter is unclear, but a stamp shows that it was filed in an archive on 15 June 2014.

التاريخ: ١٩ / ٦ / ٢٠١٤
الموافق: ١٩ / ٦ / ٢٠١٤
رقم الإشاري: ١٦٧ / ٢٠١٤



السيد / رئيس مجلس الوزراء ...

بالإشارة .. إلى تعليماتكم المبادرة إليها بشأن ومنع حملة أمنية مشتركة برئاسة **(رئيس قوة العمليات الخاصة)** لتأمين مدينة طرابلس بما في ذلك مصارف وضبط المطلوبين المهاجرين والمخالفات المروية ...

عليه .. تأمل تخصيص مبلغ مالي وقدره 13 مليون دينار كثرية لتنفيذ الخطة وبصورة عاجلة جداً ..

والسلام عليكم ...

راند / عماد مصطفى عبد السلام
رئيس قوة العمليات الخاصة



١٥ / ٦
التوقيع: ...
الموافق: ...
الموافق: ...

موقف لوجدي

موقف لوجدي

Letter marked "Wikileaks Libyan State" dated 30 January 2014 and signed by Muhammad Abdullah Salim Al-Shitaywi, Director-General of the Directorate-General of Military Accounts, and by his deputy Abdulhamid Ayyad al-Qarquti. The letter is addressed to the Central Bank of Libya, Tripoli. It asks for the sum of LYD 2 million to be transferred from Central Bank of Libya account No. 291-169 to the Military Council of Revolutionaries of Zintan, North Africa Bank Zintan account No. 8726.

الموضوع : تحويل مبلغ
التاريخ : 29 ربيع الأول / 1435
التوقيع : 2014/01/30 م
الرقم الإداري : 118/م.ح.



بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الأركان العامة
الإدارة العامة للحسابات العسكرية

نحن لن نستسلم فننتصر أو نموت

إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي طرابلس

بعد التحية والاحترام ..

نأمل العمل على تحويل برفقاً من حسابنا رقم (169-291) طرفكم ودفعه للمذكور أدناه وذلك حسب ماهو مدون أمام أسمه .. وعلى إن تخصم العمولة من حسابنا **علماً** بأن المبلغ يمثل ((بند التجهيزات)) .

ت	أسم العميل	أسم المصرف	رقم الحساب	المبلغ
1	الجلس العسكري لتوار الرنتان	م جمال أفريقيا الرنتان	8726	2000000 000
فقط مليونان دينار لأغبر .				

شاكرين حسن تعاونكم معنا

.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

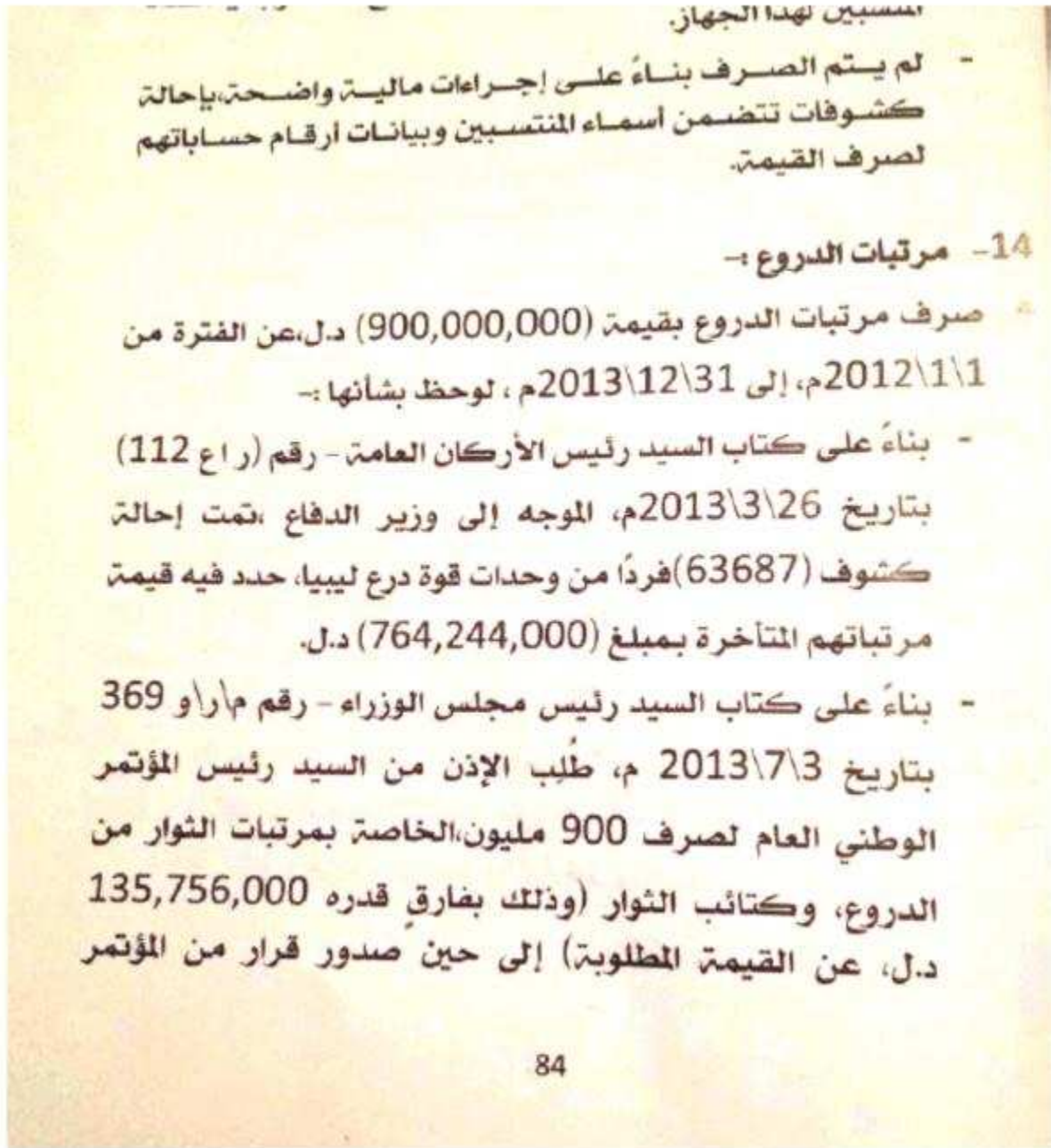
"عن الإدارة العامة للحسابات العسكرية"

عبد الحميد عياد الفرقوطي
معاون مدير إدارة الحسابات العسكرية

محمد عبدالله سالم الشنتوي
المدير العام للإدارة العامة للحسابات العسكرية



Page from a national report from 2013, alleging that the Der'a Libya [Shield of Libya] received LYD 900,000,000 between 1 January 2012 and 31 December 2013, and detailing some of those payments.



Annex 28 Bonuses paid to revolutionary brigades

1. The Panel received the following document, which appears to be genuine, from reliable and well-placed sources. However, given the existence of two decision-making centres in Libya, neither of which the Panel was able to visit after July 2014, the Panel could not confirm its veracity with the departments or individuals involved.

Letter dated 3 November 2011 from Ali Tarhuni, Minister of Finance and Petroleum, to the Governor of the Central Bank of Libya. The letter states that Sulayman Ahmad Al-Faqih, Salim Ahmad Abu Zayyan and Nidal Ahmad Ahniyu were awarded LYD 14 million, and that LYD 500 should be paid to each of a list of revolutionaries not included in the document.



التاريخ 3 / 11 / 2011 م

الرقم الاشاري: 87 ط. 2011

إلى السيد / مصطفى مصطفى لبيدي المركزي

بعد التحية:

نفيدكم علماً بأن السادة الآتية أسمائهم :

- السيد / سليمان محمد الفقيه . - مصراتة.
- السيد / سالم أحمد أبوزيان . - مصراتة.
- السيد / تضال محمد أحنو . - مصراتة.

مخولين من المجلس العسكري مصراتة لاستلام مبلغ وقدره (14,000,000) أربعة عشر مليون دينار على أن تصرف مكافأة مالية وقدرها (500) دينار لكل فئو على النحو المشار إليه في كتابتنا رقم (77. ط . 2011) بتاريخ: 2011/11/03 على أن تخصم المبالغ من حساب الخزانة.



وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

والسلام عليكم...

د. علي الترهوني

وزير المالية والنسخت

15-00822

Letter dated 1 April 2013 from Walid Yunus Al-Sahili, Comptroller at the Ministry of Defence, Benghazi, addressed to the Deputy Minister of Finance. The letter states that the sum of LYD 250,953,400 was paid to a list of beneficiaries (detailed in a list of which the Panel has seen one page), but that a further LYD 79,613,740 could not be paid owing to a lack of funds. It asks for the latter sum to be disbursed to the Ministry of Defence account 102-291-177 at the Central Bank of Libya.



مستأجلة

وزارة الدفاع

الموضوع :
 التاريخ : 2013/4/1
 الموافق : 1 / 1
 رقم الإشاري : 4/56/2-ب.د.ب.

السيد المحترم / وكيل وزارة المالية

بعد التحية ...

بالحرم الكريم تقابلتم تطليبه بشأن التقييم التي تم صرفها كمئج للتوار بالمنطقة الشرقية التيتم
 المناهضة للسرف والموقوفه لعين تحويل قيمها لاصحاب منح التوار طرف مصرف ليبيا المركزي ، حيث كان فيها
 كالتالي :

- 1- تم صرف مبالغ (250,953,400,000 دينار) فقط مئتان وخمسون مليون وتسعة وثلثة
 وخمسون ألفا واربعة مئتا وتسعين المئال للمستقلين وهم كما ورد بالكتشف رقم (1) المرقق
 بهذا الكتاب .
- 2- تم استملاك وأقطع صكوك المعاملات بقيمة (79,613,740,000 دينار) فقط تسعة وسبعون مليون
 مئسعة وثلثة عشر ألفا وسبعة مئال واربعون مئال ، حيث لم يتم تسليمها للمستقلين نظرا لتلف
 الرصيد ، كما وردت بالكتشف رقم (2) المرقق بهذا الكتاب .

عليه نأمل منكم القيمة المدينه بالفترة رقم (2) والتاريخه (79,613,740,000 دينار) فقط تسعة وسبعون
 مليون مئسعة وثلثة عشر ألفا وسبعة مئال واربعون مئال الى حسابنا رقم (102-291-177) طرف مصرف
 ليبيا المركزي بنقلها ، حتى نتمكن من صرف التقيم لمستفيحيها ، علما بان كل المعاملات من ضمن المعاملات
 الواردة قاعدة التقييمات المستمدة من مركز المعلومات والتوثيق وحسب تعليماتكم بالخصوص .

شاكترين حسن تعليماتكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته


 يوسف يونس الساعين

المستأجله الليبيه
 وزارة الدفاع
 وزارة
 رقم المستأجله : 2013/4/12
 التاريخ : 2013/4/12



المستأجله الليبيه
 وزارة الدفاع
 وزارة
 رقم المستأجله : 2013/4/12
 التاريخ : 2013/4/12

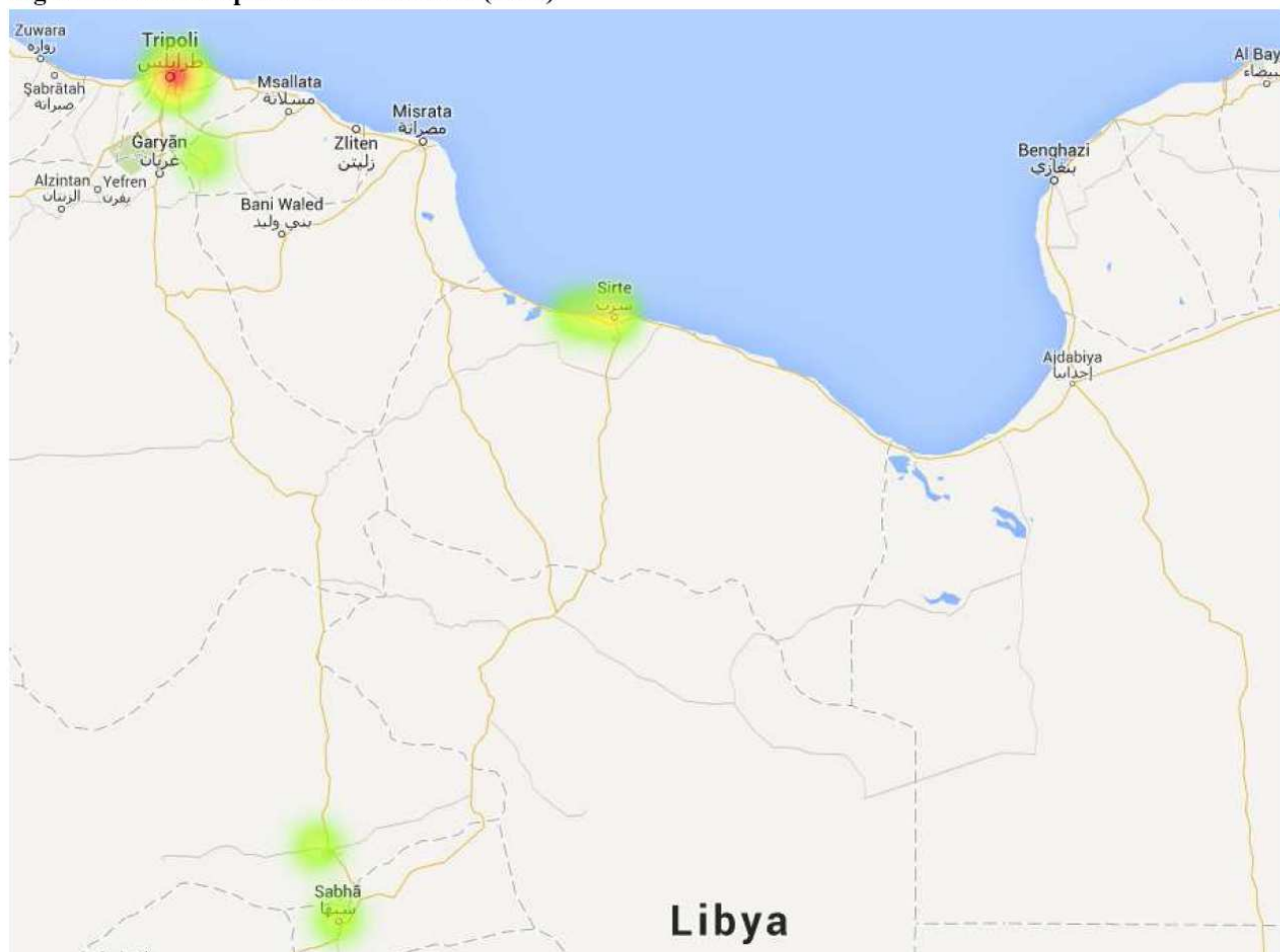
Annex 30 Table showing amounts stolen from banks in 2012 and 2013

1. The Panel received the following document, which appears to be genuine, from reliable and well-placed sources. However, given the existence of two decision-making centres in Libya, neither of which the Panel was able to visit after July 2014, the Panel could not confirm its veracity with the departments or individuals involved.

رقم	المصرف	تاريخ الواقعة	قيمة الأموال التي تم السطو عليها	ما تم استرجاعه
1	ليبيا المركزي فرع سرت	2013/10/28 م	53,000,000 د.ل.	لا شيء
			\$ 128,000	لا شيء
			5,000,000 يورو	
2	الجمهورية / بوهادي		91,600 د.ل.	91,600
3	شمال أفريقيا / سرت	2013/7/10 م	411,673 د.ل.	لا شيء
4	الجمهورية / النسيمة - مرزق	2013/12/8 م	2,000,000 د.ل.	962,200 د.ل.
5	الجمهورية / مرزق	2012/10/8 م	491,919 د.ل.	245,597 د.ل.
6	الجمهورية / تراغن	2013/5/8 م	1,064,251 د.ل.	344,000 د.ل.
7	الجمهورية / وكالة خبوة	2013/5/22	21,580 د.ل.	لا شيء
8	شمال أفريقيا / اوياري	2013/6/2 م	500,000 د.ل.	لا شيء
9	شمال أفريقيا / اوياري	2013/10/20 م	1,500,000 د.ل.	لا شيء
10	شمال أفريقيا / بنغازي	2012/5/6 م	1,672,000 يورو	لا شيء
			\$ 2,521,000	لا شيء
11	الصحاري / براك الشاطئ	2013/8/18 م	635,000 د.ل.	لا شيء
12	شمال أفريقيا / براك الشاطئ	2013/11/19 م	1,500,000 د.ل.	لا شيء
14	الجمهوري / بني وليد	2012 م	11,221,148 د.ل.	لا شيء

Annex 31 Heat map of armed robberies

Figure 10: Heat map of armed robberies (2014)



Source: data taken from <http://www.annexmap.net/libya/> (password: PoEL2014), displayed via Google Fusion Tables

Screenshots of a video⁹⁹ showing militiamen allegedly under the command of Ibrahim Jathran digging up gold and cash from a private residence in Sirte



⁹⁹ <https://www.youtube.com/watch?v=I2htMe15CyA>

Annex 33 Arms transfers from Libya

1. Transfers of military materiel through western borders

Illicit weapons trafficking to Tunisia

1. The Tunisian authorities have met the Panel every year since 2011 to discuss the impact of the situation in Libya on their internal security. Over this period, they reported significant challenges related to immigration issues, border control, terrorism dynamics and weapons trafficking. As every year the Panel was granted access to some of the seizures operated by the Tunisian forces.

2. The Panel visited Tunis in December 2014 and conducted interviews with a range of Tunisian and international interlocutors. All shared their concerns about the impact of the deteriorating security situation in Libya, particularly the interaction between Tunisian and Libyan terrorist and trafficking networks, which are increasingly intertwined. Tunisian terrorist groups have been using Libya as a source of military materiel, funding, training and as safe haven for some of their leaders.¹⁰⁰

3. Terrorist attacks in Tunisia have increased in 2014 and specifically targeted members of security forces. Judicial authorities responsible for terrorism-related matters explained that most military materiel used in terrorist activities comes from Libya. Groups such as Ansar Al-Sharia Tunisia and Okba Ibn Nafa'e have been procuring and using materiel originating from Libya.

4. The Panel was first given access to the materiel entering the country in 2014, seized by several entities and now under the control of the army. The quantity of materiel seized was much smaller than in the previous two years: one FN FAL assault rifle,¹⁰¹ which was recovered in the south of Tunisia, two rifle grenades discovered near Sousse, several Turkish-made blank pistols, ammunition, and arms-related accessories (see Table 1). All the 7.62x39mm ammunition rounds were seized from a car in Ben Guerdane in January 2014.

¹⁰⁰ Sabratah and Derna in particular are identified by Tunisia as being significant hubs for training of young Tunisians jihadist and for onward transfer to Syria. Some Tunisians who engaged in terrorist attacks in 2014 in Tunisia had spent time in Libya. The head of Ansar Al-Sharia Tunisia, Abu Iyadh is believed to be in Libya.

¹⁰¹ The Panel sent a tracing request to Belgium for this item.

Table 1: Arms and ammunition seized in 2014 and currently under the control of the army

Arms	Quantity
FAL assault rifle	01
Blank pistol EKOL Tuna	01
Blank pistol BLOW F92	01
Various hunting rifles	09
Bayonets and daggers	31
Magazines for AK type rifles	12
Ammunition	Quantity
9x19mm	56
7.62x39mm	144
7.62x51mm	28
Hunting cartridges	114

Source: Tunisian authorities, January 2015

5. Materiel identified from counter-terrorism operations is under the control of a different security body while the prosecution is ongoing. This body provided the Panel with the details of several terrorist-related cases involving arms and ammunition coming from Libya and granted the Panel access to some of the materiel.

6. In February 2014, an important operation took place in Raoued,¹⁰² during which 5 AK-type rifles, 600kg of TNT and 5,986 rounds of ammunition were recovered. While the Panel was unable to inspect the materiel, the authorities' investigations concluded that it was coming from Libya.

7. On 3 September 2014, Tunisian authorities seized a pick-up truck between the Libyan border and Ben Guerdane. The Panel was not allowed to inspect the materiel, but it was provided with a list of its content: 30 detonators, 28 defensive grenades, 4 rockets for RPGs and 7 charges, more than 6,000 7.62x39mm cartridges, 1 AK rifle and a very large sum in Tunisian dinars. The car had a Tunisian licence plate and only Tunisian nationals were arrested in this case.

8. The Panel inspected the arms and ammunition recovered from the Oued Elil operation of October 2014.¹⁰³ Two of the three assault rifles recovered after the operation were AK 103-2 (see Picture 2), which are very typical of Libyan arsenals. The Panel sent a tracing request to the Russian Federation, whose response is still pending. Analysis of the 237 rounds of 7.62x39mm recovered at the site show 7 different types of head stamps, of which 5 have been documented in Libya by the Panel, strongly indicating that the ammunition originated in Libya. Data recovered from a cell phone found at the site indicates that the group was in regular contact with individuals in Libya.

¹⁰² "Tunisie, fin des opérations à Raoued: 7 terroristes abattus, dont probablement Gadhgadhi (vidéo)", Business News, 4 February 2014, <http://www.businessnews.com.tn/Tunisie---Fin-des-op%C3%83%C2%A9rations-%C3%83%C2%A0-Raoued--7-terroristes-abattus,-dont-probablement-Gadhgadhi-%28vid%C3%83%C2%A9o%29,520,44045,3>.

¹⁰³ "Oued Elil: 6 terroristes morts dont 5 femmes", Shems FM, <http://www.shemsfm.net/fr/actualite/oued-ellil-6-terroristes-morts-dont-5-femmes-94091>.

Picture 3: Assault rifles recovered after the operation in Oued Elil



Source: Panel of Experts, Tunis, December 2014

9. According to interviews conducted in Tunisia, terrorists are continuously seeking to procure SALW, explosives and ammunition. While some degree of illicit trafficking still appears to occur in the south of the country, the authorities are currently particularly concerned about smuggling along the Tunisian/Libyan border in the north, involving trafficking networks from the area of Ben Guerdane.

Reported transfers of weapons to Algeria

10. During the current mandate, the Panel has regularly noted press articles reporting weapons trafficking. The Panel contacted Algeria to obtain additional information and requested a visit. As previous Panel letters to Algeria, it has remained unanswered.

2. Transfers through eastern borders

Transfers of arms from Libya to Egypt

11. Since the revolution, Libya has presented an increasing challenge to Egypt's internal security, particularly in terms of weapons trafficking and terrorism. The Panel has visited Egypt several times since its creation in 2011, and twice during this mandate.

12. While the authorities have reinforced security measures along the border with Libya, the amount of illicit trafficking remains significant. The Panel noted numerous reports of seizures and anti-smuggling operations published in the media in 2014.¹⁰⁴

Materiel originating from Libya and seized by the authorities

13. The Panel was provided with lists of materiel seized in 2014, which includes hundreds of SALW (blank pistols, handguns, hunting rifles, assault rifles, RPGs, machine guns), tens of thousands of rounds of ammunition for SALW, as well as missiles, explosives and grenades (at Egypt's request, the list is not included in the report). Egypt did not grant the Panel access to examine materiel.

Routes

14. According to Egypt, arms enter through three main border crossings: from Ghaghbub, Libya to Siwa in the desert south; from Musaid to Salum in the north, where the authorities have mainly seized materiel in 2014; and by sea from Bardiyah to Marsa Matrouh. Smuggling networks have also been identified operating out of southern Libya to Sudan and onwards to Egypt.

End-users

15. Libya is a pre-eminent source of arms used in criminal and terrorist activities in Egypt. Groups including Ansar Beit El Makdess receive support from some Libyan actors, including military materiel. Transfers of arms to Gaza through Egypt are also continuing.

16. While the information provided by Egypt since 2011 has been useful in assessing the ongoing proliferation from Libya, the Panel has faced difficulty in obtaining detailed information relating to specific cases of illicit trafficking. Details of the networks and individuals involved are crucial to identify parties involved in committing violations. The Panel hopes that cooperation on the matter will develop further.

¹⁰⁴ 2 December 2014, "الموجز", "بنداقية مهربة من ليبيا 500 ضبط مخزن سلاح بالضبعة بحوي", محمد بخات, <http://almogaz.com/news/politics/2014/12/02/1753227>; "ليبيا من مهربة تركية بنادق يضبط مطروح أمن", 4, الاخبارية افريقيا بوابة, <http://www.africatvnews.net/content/ليبيا-امن-مهربة-تركية-بنادق-يضبط-مطروح-امن>, December 2014, <http://www.africatvnews.net/content/ليبيا-امن-مهربة-تركية-بنادق-يضبط-مطروح-امن>.

Picture 4: Seizure of arms and ammunition operated on the Egyptian/Libyan border, August 2014



Source: Facebook page of the Egyptian Army¹⁰⁵

Investigations related to transfers to Syria

17. In its previous reports, the Panel noted that transfers of arms to Syria had occurred since the beginning of the Syrian revolution. Cases investigated included transfers by sea and by air to countries neighbouring Syria, and involving a range of Libyan and foreign actors (see S/2013/99 and S/2014/106). The Panel obtained additional details and intelligence regarding cases of transfers between 2012 and 2013. However, the Panel received very little information about movements in 2014, possibly indicating a declining trend.

18. In order to investigate confirmed and potential cases of transfers from 2011 to 2013, the Panel conducted research in Libya, Lebanon and Turkey during the previous mandates. The Panel interviewed a range of stakeholders, including representatives of national authorities, security organs, foreign intelligence services, Libyan members of Syrian armed groups and representatives of the Syrian opposition. For some time, the Panel had been requesting a visit to Syria to obtain further information about trafficking trends of military materiel from Libya.

19. The Panel was finally able to visit Syria in December 2014, where it met the Ministry of Foreign Affairs and security forces. They briefed the Panel about military support provided to the Syrian opposition groups, including from Libya, either organized by Libyans or by third countries. Syria confirmed that transfers from Libya had been among the most significant military support provided to the opposition at the beginning of the uprising. They explained that

¹⁰⁵ <https://www.facebook.com/Egy.Army.Spox/photos/pb.217455035052153.-2207520000.1417853402.521125954685058/?type=3&permPage=1>.

transfers had been made to various groups of the Syrian opposition, including Jabhat el Nusra and ISIS.

20. Syria provided information regarding numerous cases of transfers from Libya, in 2012 and 2013 by sea through Tripoli in Lebanon, Jordan and Turkey. The information included names of actors believed to be linked to smuggling operations, and their methods. They also provided a list of arms that may have originated from Libya that were seized by the Syrian army on the borders and within the country. As the information provided was not detailed enough for the Panel to pursue its investigations, Syrian officials in Damascus and in New York promised to provide more complete details, which have not been received to date.

21. Syria also confirmed that the vessel *Al Entisar* brought 400 tons of materiel into Turkey for onward transfer to Syria in September 2012. This case appeared in the Panel's previous reports and the investigation is still ongoing (see paragraphs 183 to 188 of S/2013/199). The same vessel was involved in a violation of the arms embargo in April 2013, regarding a transfer of embargoed goods to Libya, prevented by the Turkish authorities (see Annex 21). In a letter to the Committee dated 2 December 2014, Turkey informed that the vessel had been released and had left Istanbul on 28 May 2014.

22. In May 2014, Syria arrested three Syrian individuals from the island of Arwad, who had reportedly organised arms transfers from Benghazi to Syria in 2012. The Panel is waiting for additional details regarding the judicial case.

23. Another Member State confirmed that several transfers from Libya to Syria took place in 2013, and provided details regarding the types of materiel involved: small arms, light weapons (KONKURS launchers, SA-7 MANPADS), 81mm mortar launchers, 14.5mm and 23mm anti-aircraft machine guns and 106mm recoilless guns. The transfers had been prepared in military facilities in Libya, including Souq el Ahad and Ben Gashir, as well as Islamist training camps in Derna.

24. The Panel also obtained documents from confidential sources regarding coordination meetings focusing on the supply of arms and ammunition to the Syrian opposition, which took place in Syria's neighbouring countries. Attendees included Libyan nationals, Syrian opposition leaders, as well as Saudi, Jordanian, and Turkish nationals. The Panel is still investigating this information.

25. Finally, the Panel obtained information from a Member State regarding a potential transfer of materiel from Libya to Syria in January 2014. However, to date the Panel has been unable to acquire any further information, and Syria was unable to confirm this shipment.

26. The Panel also asked Turkey, Jordan and Lebanon whether they had intercepted or had information about any transfers of arms from Libya since 2013. All three Member States responded that they had not.

Investigations related to transfers of weapons to Lebanon

27. In its previous report (see paragraph 195 of S/2014/106), the Panel noted that at the beginning of the Syrian uprising, weapons were smuggled from Libya through Lebanon and onward to Syria, with entry points changing according to the evolution of territorial control. With the evolution of the Syrian crisis, the transfer of arms operated both ways across Lebanon's northern and north-eastern borders. The Panel visited Lebanon in December 2014 to discuss these issues and to obtain an update regarding the investigations conducted on the case of the vessel Letfallah II.

28. On 9 and 12 December 2014, meetings were held with the military prosecutor and head of the Military Court, and with officials from the Lebanese Army Intelligence Directorate, the Division of Information in the Lebanese Internal Security Forces Directorate, and the General Security Directorate.

29. Lebanon confirmed that arms transfers in both directions decreased when the Syrian army succeeded in dominating most of the border with Lebanon. The Lebanese army made strenuous efforts to control the Lebanese border, and to stop the smuggling operations from regions and villages allied to the Syrian revolutionaries. Several seizures of arms, ammunition, and explosives occurred along the borders and inside Lebanese territory. Lebanon declined the Panel's request to inspect the seized arms, indicating that this materiel was still *sub-judice*.

30. The Panel received information from several sources concerning arms smuggling operations by sea from Libya into Lebanon, occurring since 2011. Arms on ships were being smuggled into Lebanon, mainly through the port of Tripoli, under the pretext of carrying non-lethal materiel or humanitarian aid to the Syrian people. In 2012, one of these ships, the Letfallah II, was seized in the port of Tripoli, loaded with arms and ammunition from Libya. Other sources reported that some ships anchored off the Lebanese coast and unloaded arms into smaller boats, which in turn smuggled them into Lebanon. During meetings with the Panel, the Lebanese authorities dismissed this as rumour, stating that no seizures had occurred at Lebanese ports other than of the Letfallah II. Concerning that case, they stated that there was no information additional to that previously provided (see paragraphs 171 to 182 of S/2013/99 and paragraphs 197 et seq. of S/2014/106).

31. The Panel requested UNIFIL to confirm and clarify the information regarding the alleged illicit trafficking of arms by sea, and to indicate whether any ship transporting military materiel into the UNIFIL Area of Maritime Operations had been detected. A response is awaited.

3. Transfers through southern borders

32. Several arms trafficking networks have emerged and established themselves in the south of Libya since the revolution, which continue to draw on stockpiles diverted during and after the revolution. Trafficking networks in Libya are still 'harvesting' materiel inside Libya for onward

sale in the region, and are using caches to store materiel for eventual later use. This guarantees sustained proliferation outside the country.¹⁰⁶

33. Traffickers rely on local smuggling networks, including Tebu and Tuareg clans and families who control smuggling activities of different kinds of goods and the territories and routes by which this materiel is moved. Traffickers either buy materiel which they think is of interest to groups in other countries and then reach out to potential clients (see paragraph 38 below), or they purchase specific materiel in Libya using a 'shopping list' given to them by their 'customers', including armed groups (see paragraph 48 below).

34. With the absence of State control over the south of Libya, which has prevailed since the revolution, and the development of regional terrorist groups in the region, concerns have been growing about the southern region becoming a strategic zone for terrorist groups in the Sahel, particularly in terms of training, acquisition of military materiel, funding, rest and recuperation, and potentially recruitment.

35. Finally, in Niger and Chad the Panel received additional information about potential transfers of military materiel from Libya to Boko Haram in Nigeria. The Panel sent several requests for visit to Nigeria in the past two years. However, despite preliminary approval for a visit, none has yet materialized.

Illicit weapons trafficking to Chad

36. During the Panel's visit to Ndjamena in November 2014, Chad explained that the south of Libya represented a significant security threat, particularly with regard to the presence of Sahelian terrorist groups and weapons trafficking. Despite the development of border control, Chad reported that it had suffered from arms smuggling from Libya since the beginning of the uprising, and the loss of state control of national stockpiles (see S/2013/99 and S/2014/106).

37. Reported cases indicate that traffickers from the regions of Tibesti, Borkou and Ennedi, Tebu smuggling networks in particular, have been trafficking significant quantities of military materiel from Libya to Chad, mainly for onward sale to groups outside Chad. Materiel brought into Chad by traffickers included assault rifles, heavy machine guns, MANPADS, recoilless 106mm guns, mines and different types of ammunition. Stocks of materiel were in particular identified in the areas around Faya and Gouro.

38. Tebu arms traffickers have been buying materiel in Libya that they consider is in demand in the wider region, and then seeking potential clients for it, with lists of products and prices; photographs are also often sent by phone. Examples of such lists have been provided to the Panel and indicate, for example, that SA-7 MANPADS are being sold for between USD 10,000 and 12,000 (see Table 2).

¹⁰⁶ For a detailed analysis of smuggling networks in the Fezzan, see Rafaa Tabib, 'Factions armées et dynamiques des réseaux de contrebande d'armes dans le Fezzan occidental', Small Arms Survey, forthcoming.

Table 2: Prices of arms originating from Libya sold by traffickers in the Sahel region

Type	Price in CFA	Price in USD
106mm recoilless gun	10,000,000	17,000
14.5mm machine gun	5,000,000	8,500
12.7mm machine gun	3,000,000 to 4,000,000	5,000 to 7,000
SA-7 MANPADS	6,000,000 to 7,000,000	10,000 to 12,000
RPG	1,000,000	1,700
Anti-tank Mines (e.g. PRB M3)	85,000	150

Source: Chadian and Nigerien authorities

39. In 2012 and 2013, the Chadian authorities, with external support, operated a buy-back scheme, focusing mainly on MANPADS, to prevent transfers of this particularly sensitive materiel to armed groups in the Sahel region. The Panel reported in 2013 that the Chadian authorities had seized more than 30 MANPADS (see paragraph 142 of S/2014/106).

40. Chad has continued to seize materiel coming from Libya and is in particular worried about transfers to Boko Haram. The Panel asked for detailed information regarding specific cases which took place in 2014, but this was not provided.

Illicit weapons trafficking to Sudan

41. Since the revolution, the trafficking of weapons from Libya to Sudan has consistently been identified as a significant security challenge for Sudan. This was again stressed by the Permanent Representative of Sudan to the United Nations during his meeting with the Panel in New York in September 2014.

42. Trafficking networks operating in the Fezzan are collecting weapons in the south of Libya, and moving them from Kufra to Sudan for onward transfers throughout the region.¹⁰⁷ Since 2011, the Panel has made numerous requests to visit Sudan to discuss the issue and obtain information. However, access has never been granted.

43. According to recent media reports, the Sudanese authorities made several seizures of arms and ammunition coming out of Libya. On 23 November 2014, a press article quoted the local director of the security and intelligence services of the locality of Shendi, stating that arms and ammunition coming from Libya had been seized between Shandi and Metema. On 17 December 2014, another media article reported the Sudanese foreign minister claiming that the Joint Sudanese-Libyan forces succeeded in seizing 25 vehicles loaded with weapons and ammunition on the border with Libya.¹⁰⁸ The Panel contacted Sudan to obtain additional information and to have access to the materiel. A response is awaited.

¹⁰⁷ For detailed information about the smuggling route to Dongola, see Rafaa Tabib, "Factions armées et dynamiques des réseaux de contrebande d'armes dans le Fezzan occidental", Small Arms Survey, forthcoming.

¹⁰⁸ "أونلاين الوطن، الليبية السودانية الحدود على اسلحة تهريب إحياء"، 17 December 2014, http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=209141&CategoryID=1.

Trafficking through south western borders to terrorist groups in the Sahel

44. In order to support the countries of the region (G5 Sahel) to fight against cross-border terrorism, the French authorities launched Operation *Barkhane* in August 2014. While the current operation centres are in Mali and Chad, working on jihadist movements and their supporting networks in the five countries, areas immediately surrounding southern Libya are a primary focus. One of the aims of the operation is to disrupt trafficking networks and the movements of armed groups between Mali and southern Libya to prevent further consolidation of 'terrorist sanctuaries' in the area.

45. The Panel visited Niger in October 2014 and met representatives of Operation *Barkhane* in Ndjamena in November. Following its meeting with *Barkhane*, the Panel was also provided with additional technical information by the French authorities.

46. In its previous reports, the Panel indicated that arsenals of terrorist groups in Mali included arms and ammunition stolen from Malian national stockpiles as well as materiel coming from Libya (see paragraphs 113 to 130 of S/2014/106). According to France, materiel originating from Libya has been increasing in terrorist groups' arsenals and Libya has become the main source of procurement for these groups.

47. Operation *Barkhane* has intercepted several convoys of materiel coming out of Libya since August 2014, amounting to several tons of materiel which was destined for terrorist groups in the region, in particular Northern Mali. A number of members of terrorist groups, including the spokesperson of the Al Murabitun, have been killed or arrested during these operations.

48. In order to procure military materiel from Libya, terrorist groups either use established traffickers or send their own people in with a list of materiel. The convoys neutralised by Operation *Barkhane* included individuals of various nationalities from the sub-region, reflecting the cross-border nature of trafficking and terrorist networks, which are very much intertwined.

49. Sahelian terrorist groups rely on the cooperation of a number of Libyan brigades who share elements of the same ideology, in particular around Awbari. Some of these brigades have been conducting border control activities since the revolution and taxing convoys going through the area they control.

50. Information provided indicates that routes and dynamics identified in the Panel's previous report are still in use. However, as surveillance has increased, traffickers' *modus operandi* has evolved and transfers are increasingly made in several stages. Smugglers use caches or hideouts in areas just before the border or at a junction or crossroads, including in the Air Mountains in Niger and in the Tanezrouft, from where another group picks up the consignment at a suitable opportunity.

51. For instance, on 9 October 2014, Operation *Barkhane* intercepted a convoy of vehicles belonging to Al-Qaida in the Islamic Maghreb (AQIM) in northern Niger, which was transporting military materiel from Libya to Mali. The convoy included six vehicles transporting

over three tons of arms and ammunition, including assault rifles, ammunition, mortar bombs, RPGs and complete SA-7 MANPADS.

Annex 34 Current investigations regarding the travel ban

1. Designated Qadhafi family members

Aisha, Mohammed and Hannibal Qadhafi, and Safia Farkash Al-Barassi

1. As previously reported (see paragraphs 202 et seq. of S/2014/106), media reports indicated that three children of Muammar Qadhafi subject to the travel ban, Aisha, Mohammed, and Hannibal Qadhafi, along with Muammar Qadhafi's widow Safia Farkash Al-Barassi, had left Algeria and travelled to the Sultanate of Oman in October 2012. In response to the Panel's letter requesting information about the status of the four individuals named in the press reports, the Permanent Representative of the Sultanate of Oman to the United Nations indicated that Aisha Qadhafi and Mohammed Qadhafi were present in Oman. No notification or exemption request had been made to the Committee, and this lack of compliance was addressed in the Panel's last Final Report (S/2014/106).
2. In August 2014, the Panel visited Muscat and enquired about further reports that Safia Farkash Al-Barassi had recently travelled to Oman. The Omani authorities confirmed that she had travelled from Algeria to Oman on 9 January 2014 to receive treatment for cancer. While resolution 1970 (2011) contains a humanitarian exemption to the travel ban measures, in order to enact this, exemption must be sought from the Committee in advance of the entry. Although the Omani authorities posited humanitarian grounds for the entry of the abovementioned designated individuals, Oman failed to secure approval pre-entry, and this represents a further non-compliance with the measures by Oman. The travel of Safia Farkash Al-Barassi from Algeria to Oman therefore represents a violation of the travel ban.
3. The Omani authorities stressed that their shelter of the listed individuals was based on humanitarian grounds, and to attempt to ease tensions by removing the individuals from the region to minimise their influence on Libyan politics. They stated that they had consulted with both the governments of Libya and Algeria on this matter. They explained that all such individuals had to sign a document agreeing to refrain from any political activity. An unsigned copy of this agreement was promised to the Panel, and is still awaited at the time of writing.
4. The Omani authorities stated that all designated individuals' expenses for education and medical costs were met by the Omani government. They were not aware of any assets held by designated individuals, and had not had cause to freeze any such assets in Oman.
5. In response to an enquiry about the location of Hannibal Qadhafi, the Omani authorities disclosed that he had been offered the opportunity of relocating to Oman, subject to the signing of the agreement mentioned above. They stated that he had declined to sign such a document, and had therefore been refused entry. This may indicate his ongoing involvement in attempts to undermine the current regime. The Omani authorities stated that they did not know his current location.

6. As previously reported, the Panel wrote to Algeria on 13 April 2013 regarding the reported travel of listed individuals. On 17 and 28 May 2013, the Panel sent further letters to Algeria enquiring about the status of Hannibal Qadhafi and Safia Farkash Al-Barassi. By letter dated 5 June 2013, the Permanent Representative of Algeria informed the Committee that Aisha Qadhafi and Mohammed Qadhafi had travelled to Oman with their families. The list of the Qadhafi family members who had left Algeria for Oman, which was part of the letter to the Committee, did not include Hannibal Qadhafi and Safia Farkash Al-Barassi. No response has been received to the latter enquiries. On 20 August 2014, the Panel sent a further letter regarding the current location of Hannibal Qadhafi, which still awaits reply. On 2 October 2014, the Committee, in follow-up to a recommendation contained in the Panel's interim report, wrote a letter to Algeria inquiring about the whereabouts of Hannibal Qadhafi. As of this writing, a response to the Committee is still outstanding.

7. A media report in December 2014,¹⁰⁹ supported by a letter dated 30 May 2015, purportedly from the former Libyan Prime Minister, Ali Zeidan, to the Foreign Minister of Germany, alleged that Safia Farkash Al-Barassi had travelled from Oman to Germany for further cancer treatment in June/July 2014. Despite the Panel specifically asking about any possible further travel of Safia Farkash Al-Barassi during its visit in August 2014, it was given no indication by the Omani authorities that she had travelled to Germany. As no exemption request for this travel was received by the Committee, such travel would have represented a further violation of the travel ban.

8. The Panel sent a letter requesting information about this allegation to Germany, and in response, Germany stated that Safia Farkash Al-Barassi had applied for a Schengen visa in May 2014 at the German consulate in Oman. She used the name Safia Farkash Mohammed Al-Hadad, date of birth 1 January 1953, and Oman passport 03825239. The application was refused. However, Germany cannot be certain that she did not obtain a Schengen visa by other means. Their enquiries continue. The Panel recommends that the Libya Sanctions List be updated with the additional identifiers contained herein.

9. The Panel recently sent a letter on this matter to Oman and received a reply stating that Ms. Al-Barassi had attempted to obtain a visa for such travel at the German Embassy in Oman, but was refused. As a result she did not travel, and received treatment in Oman. There is therefore no violation of the travel ban in this case.

Interview of Aisha and Mohammed Qadhafi

10. In the interest of fairness and balance, the Panel decided to interview those listed individuals that agreed to be interviewed and to whom it could get access. Consequently, after consultation with her lawyer, an interview was arranged with Aisha Qadhafi in November 2014. Members of the Panel visited Muscat with the cooperation of the Omani authorities, and

¹⁰⁹ الأوسط الشرق، "الحالي العام منتصف المانيا في جراحة لعملية خضعت القذافي امرأة"، 12 December 2014 <http://www.aawsat.com/home/article/242411/الحالي-عام-منتصف-المانيا-في-جراحة-لعملية-خضعت-القذافي-امرأة>.

interviewed her and her brother Mohammed Muammar Qadhafi in the presence of a representative of the Ministry of Foreign Affairs of Oman.

11. During the interview, they both described how they travelled first to Algeria, then to Oman. They stated that they had not travelled elsewhere since the imposition of the measures, and that they had few assets, all of which were currently frozen in various Member States. Aisha Qadhafi, upon being asked about the charity she supported, the Wa'atissimu Foundation, promised to provide documentation which would illustrate the benign nature of the charity and its finances.

12. Subsequently, an intermediary in another Member State gave the Panel some historical bank statements on her behalf. Preliminary examination of the statements reveals nothing falling under the Panel's mandate.

13. On 17 July 2014 the Panel wrote to Libya, asking to interview the various individuals currently in custody in Libya, but no response has yet been received (see Recommendation xx).

14. On 2 October 2014 the Committee wrote a further letter to Libya, following up the Panel's recommendation to this effect in its interim report. No response has yet been received.

Saadi Qadhafi

15. During the previous mandates, numerous media reported an alleged plot to smuggle Saadi Qadhafi, who is subject to both the assets freeze and the travel ban, and his family to Mexico in 2011. The plot allegedly involved senior staff of the Canadian company SNC-Lavalin, and another Canadian citizen who spent 18 months in custody in Mexico on charges of conspiracy to smuggle Saadi Qadhafi and his family to Mexico, using forged passports and Mexican documents.

16. As previously reported (see S/2014/106), the Panel sent letters to the authorities in Mexico, Switzerland and Canada asking for more information on this alleged plot. During the current mandate, the Panel continued to exchange letters with these three Member States, with varying levels of responsiveness. The Panel continues to investigate this case.

Quren Salih Quren Al-Qadhafi

17. The Panel received information from a confidential source, stating that Quren Salih Quren Al-Qadhafi, an individual designated under the travel ban measure, was resident in Egypt and had travelled to one and possibly two other Member States. In December 2014, the Panel met and interviewed Quren Al-Qadhafi in Cairo. During that interview he stated that he was living in Egypt, but denied having left the country since his arrival. However, he did state that he left Sabha in Libya on 26 October 2011, and travelled to Algeria via the border crossing at Ghat, using his personal passport. Once in Algeria, he took a flight from a local airport to Algiers, where he spent two days. Then, on 29 October 2011, he flew from Algiers to Casablanca with Royal Air Maroc. He flew from Casablanca to Egypt with Egypt Air around five days later. He

also stated that after having been in Cairo about a week, he presented himself to the security services and confirmed to them that he was now living in Egypt.

18. As no relevant notification or request for exemption from the travel ban measures has been received by the Committee, his travel from Libya to Algeria, from Algeria to Morocco, and from Morocco to Egypt represents three separate violations of the measure by Mr. Al-Qadhafi, and non-compliance by the Member States mentioned. Letters inviting rebuttal were sent to Algeria, Morocco and Egypt.

19. On 5 January 2015, a response was received from Egypt, stating that "*Mr. Quren Salih Quren Al-Qadhafi entered Egypt without the knowledge of Egyptian authorities, short of prior or later notification.*" Egypt further stated that that "*Mr. Quren Salih Quren Al-Qadhafi used a different name: "أقرين صالح أقرين"* [transliterates as 'Akrin Saleh Akrin'], *to enter the Egyptian territories in November 2011.*"

20. This would explain why he was able to enter the country undetected, however it does not explain why no notification was made to the Committee following Mr. Al-Qadhafi's alleged presentation of himself to the authorities.

21. On 6 January 2015, a response was received from the Kingdom of Morocco, stating that Mr. Al-Qadhafi has never entered Morocco under that identity. This suggests that his name in his passport has the slightly different spelling noted by the Egyptian authorities above. Efforts to contact Mr. Al-Qadhafi for confirmation of this since receipt of the Egyptian response have so far been unsuccessful. The relevant entry in the Libya Sanctions List should therefore be updated to note the different spelling (see Recommendation 5).

Annex 35 Asset freeze implementation challenges

African Central Banks

1. As previously reported, the Panel has continued to seek information regarding the implementation of the assets freeze by countries supervised by the two Central Banks serving several African countries, namely the *Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest* (BCEAO) and the *Banque des Etats de l'Afrique Centrale* (BEAC). Letters were sent to every relevant Member State, but none have replied. Likewise, no response has been received to letters sent to both Central Banks. The Panel visited Niger, one of the Member States concerned, in September 2014 to discuss the case of Saadi Qadhafi. During that visit, Niger confirmed that at that time, it did not have any legal capacity to freeze assets, but that new legislation had just been passed to freeze criminal assets, and was going to be put before parliament in the ensuing months. A copy of the law was promised to the Panel, but despite a reminder of this and other matters sent on 10 October 2014, it has yet to be received. It has been reported that such a law was adopted by parliament on 23 October 2014,¹¹⁰ but this does not appear to include the power to freeze assets in compliance with United Nations asset freeze measures, but only those involved in crime.

United Republic of Tanzania

2. The Panel previously reported on both the assistance provided to it by Tanzania in respect of its enquiries into the affairs of Saadi Qadhafi (see below), and to its lack of legal capacity to implement the asset freeze measure owing to a lack of domestic legislation enabling United Nations sanctions. This information was provided to the Panel by the Tanzanian authorities during the Panel's visit to Dar-es-Salaam in 2013. Despite the official quality of the source of the information, the representatives of the Permanent Mission of Tanzania challenged this finding when the Panel was in New York to present its last Final Report (S/2014/106). The Panel therefore requested that the Permanent Mission provide a reference to the relevant legislation, and encouraged Tanzania to submit an Implementation Report to the Committee as required by paragraph 25 of resolution 1970 (2011). A further letter to that effect was sent on 23 April 2014, also requesting that Litali Holdings Ltd, and Al-Albani Islamic Centre Ltd, which are 99% owned by Saadi Qadhafi, be frozen in accordance with the asset freeze measure, along with their bank accounts. No response has yet been received.

3. In a further development (see paragraph 2 of Annex 36) it appears that despite the above, the assets of Ms. Dalene Sanders, suspected of involvement in assisting Saadi Qadhafi to violate the assets freeze measure, have been frozen since February 2013. It is not clear under what

¹¹⁰ "Conseil des ministres: le Gouvernement adopte plusieurs projets de lois et des mesures nominatives", *Le Sahel*, 22 October 2014, <http://www.lesahel.org/index.php/component/k2/item/7021-conseil-des-ministres-le-gouvernement-adopte-plusieurs-projets-de-lois-et-des-mesures-nominatives>.

measure, or by what legislation, this has happened. See abovementioned paragraph for further details.

Republic of South Africa

4. The Panel visited Pretoria, mainly to enquire into allegations that there were assets in South Africa that should be frozen under the asset freeze measure, but also to examine the capacity for freezing of assets in accordance with the relevant resolutions relating to Libya, and United Nations resolutions in general. In this respect, the Panel was provided with a comprehensive overview of the sophisticated laws pertaining to financial crime, and the *confiscation* of terrorist finance and the proceeds of crime.

5. It was, nevertheless, acknowledged that there was no domestic capacity to *freeze* assets purely in response to an assets freeze in a Council resolution, where there was no evidence of crime or terrorism. The government is aware of the deficiency, and has been attempting to draft the required legislation for some time. The South African authorities explained to the Panel that it was, however, as a result of historical abuses by previous regimes concerning the freezing and confiscation of property, hampered by parts of the constitution designed to protect the public from such abuses.

6. To counter this deficiency in the cases being investigated in South Africa by the Panel, the authorities were confident that should any hidden assets that ought to be frozen be discovered, the circumstances would enable alternative legislation to be used to freeze and retain the assets.

7. A letter was sent to South Africa indicating that this finding would be included in this report. In response, South Africa stated that it did not agree that it was unable to comply with the assets freeze measure.

8. However this is contrary to what the Panel was told in Pretoria in response to a direct question about the matter, and also to the explanation given by a Foreign Ministry official as to the constitutional reasons for the situation. This is reinforced by the assertion in the rebuttal letter that the Financial Intelligence Centre Act Amendment Bill is now at an advanced stage, indicating that while the matter is being addressed, it is still not yet in place.

Republic of Uganda

9. In response to a letter sent to Uganda before submission of the Panel's last Final Report (S/2014/106), inviting comment on the fact that the Panel intended reporting Uganda's lack of capacity to freeze assets in compliance with Council resolutions, a reply was received that was unfortunately too late for inclusion therein. The reply stated that Uganda was able to freeze assets in response to Council resolutions by virtue of section 118 of the Financial Institutions Act No. 2 of 2004, which states:

118. (1) The Central Bank shall if it has reason to believe that any account held in any financial institution has funds on the account which are the

proceeds of crime, direct in writing the financial institution at which the account is maintained to freeze the account in accordance with the direction.

10. As can be seen, this section refers only to the proceeds of crime, not to United Nations asset freeze measures. As such measures are not dependent upon the assets in question being the proceeds of crime, this section does not address the matter at issue.

11. However, as mentioned in paragraph 3 of this Annex, a communication from Ms. Dalene Sanders states that the Uganda assets of her company, Aurelius Holdings Ltd, have been frozen since February 2013. Again it is unclear upon what basis these assets have been frozen, and further details are contained in paragraph 4 of Annex 36.

Annex 36 Update of ongoing asset freeze investigations and enquiries

Saadi Qadhafi

United Republic of Tanzania

1. As previously reported, the Tanzanian police are in possession of a considerable amount of documentation regarding the accounts that are essential to the Panel in further investigating the violations perpetrated by Saadi Qadhafi and others, as well as in attempting to establish where the money has gone. The police and Ministry of Foreign Affairs agreed to provide this information to the Panel upon receipt of a further request letter. This was sent immediately following the mission in May 2013, and two reminders have been sent since, but to date no response has been received.

2. The Panel recently received a communication from Ms. Dalene Sanders (previously reported as being suspected of involvement in assisting Saadi Qadhafi to violate the assets freeze measure, see S/2014/106), stating that all of her assets in Tanzania have been frozen since February 2013. This is contrary to the information supplied by Tanzania during the Panel's visit in May 2013. Urgent enquiries are in hand.

Republic of Uganda

3. Following the Panel's visit in June 2013, the authorities provided bank statements for the accounts of Ms. Sanders's company, Aurelius Holdings Ltd, suspected of being involved in the illicit movement of Saadi Qadhafi's assets in violation of the assets freeze measures. Four deposits totalling USD 1,231,949 were made into the account between April and August 2012. Further enquiries revealed the source of these funds, and preliminary examination suggests a potential link with another designated individual, Hannibal Qadhafi. Investigations continue with several Member States into this information, and replies are still awaited.

4. Similarly to paragraph 2 above, Ms. Sanders's communication stated that the assets of Aurelius Holdings Ltd in Uganda have also been frozen since February 2013. This is again contrary to the information provided to the Panel during its visit to Uganda in June 2013, and reported previously (see S/2014/106). Urgent enquiries are in hand.

Republic of Niger

5. Following the Panel's visit to Niamey in September 2014, and as a result of information provided by the Nigerien authorities, a letter requesting documentation related to individuals concerned with the believed movement of assets belonging to Saadi Qadhafi was sent to Niger on 23 October 2014. No response has yet been received.

Mexico

6. In furtherance of the investigation into the plot to smuggle Saadi Qadhafi and his family into Mexico in 2011, the Panel has been trying to establish the source of the finances used by Mr. Qadhafi in the attempt, which are likely to be assets liable to freezing. Letters have been sent to Mexico requesting details of such finances, but no response has been received to date (see paragraph 16 of Annex 34).

Canada

7. Similarly, and as described above (see paragraph 16 of Annex 34), letters have been sent to Canada requesting information concerning the financing of this plot, in particular concerning the finances of three Canadian nationals and an Australian national then resident in Canada. This was initially refused on the basis that the matter was *sub-judice*. Despite the fact that the criminal investigation now appears to be concluded, the Canadian authorities have continued to refuse to supply the requested information.

Other matters related to Saadi Qadhafi

8. Sensitive supplementary information concerning persons associated with Saadi Qadhafi and others connected with the investigation continues to be sought from confidential sources, and will be reported upon in due course.

Abdullah Al-Senussi

9. As a result of the exemption request by the United Kingdom in 2013 for the receipt by a British law firm of GBP 500,000 for legal expenses for Abdullah Al-Senussi, full details of the transfer have been obtained by the Panel. Further enquiries indicate that these funds were remitted by a family member living in Egypt, from a bank in the United Arab Emirates. The Panel visited the United Arab Emirates in September to establish the true ownership of these assets, believed to be that of the designated individual. Banking documents were supplied by the Emirati authorities, and they are currently undergoing analysis.

10. As has been previously reported, according to information received from Morocco, Abdullah Al-Senussi visited several clinics whilst in Casablanca under the false name of Abdullah Ould Ahmed. The Panel is keen to visit Morocco to follow up on this information and to establish whether or not bank accounts and other assets have been established in the name of this false identity. The Panel has made several requests to visit Morocco for this purpose, the latest on 25 July 2014, but has received no response.

Assets in the Republic of South Africa

11. As previously reported, the Panel has been investigating allegations that a cargo of assets belonging to designated individuals is at Oliver Tambo airport in Johannesburg. The composition

of the assets is alleged to be cash, precious metals and stones, and the value in the tens of billions of United States dollars.

12. The Panel's initial enquiries suggested that these supposed assets belong to designated entities and/or individuals and are located in four banks and two storage facilities in South Africa. The Panel was keen to establish whether these assets actually exist, and if so, by whom they are owned. In the event they are owned by designated individuals or entities the assets should be immediately frozen by the South African government.

13. In order to assist with the identification of these assets, the Panel was supplied with a South African Reserve Bank account number and a supposed air waybill referring to the cargo of assets at Oliver Tambo airport by the investigation company retained by the Libyan Asset Recovery Committee, Sam Serj Ltd, of Malta.

14. The Panel contacted the transport company mentioned on the air waybill, who examined it and stated that they knew nothing of the cargo, and that the reference numbers were unknown to it, confirming the Panel's own assessment that the air waybill was a forgery.

15. Following several requests, the Panel visited Pretoria in August 2014 to discuss this and other matters with the South African authorities. The investigating officer in charge of this case confirmed that the document was a forgery, and said that there was insufficient evidence to obtain a warrant to search the many large warehouses at the airport. The authorities were satisfied that the alleged cargo did not exist.

16. Furthermore, the Ministry of Finance representative explained that the South African Reserve Bank, being South Africa's Central Bank, does not operate personal accounts of any description. They added that the account number did not match the format of any other South African bank and was likely to be false.

17. The Panel raised the matter of a believed conspiracy to defraud, centred on a South African company registered in Pretoria, Poviwize (Pty) Ltd. This company purported to be acting on behalf of the Government of Libya to investigate, identify and recover stolen Libyan government funds. It claimed to have authority from the 'National Board for the Following-up and Recovering of Libyan Looted and Disguised Funds', established by Libyan government decree no. 378. Enquiries with the Government of Libya established that neither the Board nor the Decree legitimately exist. Coincidentally, in May 2014, the Panel was contacted by a representative of the United Kingdom Home Office, who had received an email from a representative of this company, stating that their company was authorised to deal with Libyan funds as described above, attaching a 'Memorandum of Understanding' between it and the 'Board' along with other, clearly forged documents (see Annex 36.1 and Annex 36.2 below).

18. The South African authorities confirmed that they are aware of this company, and are conducting an investigation, details of which will be shared with the Panel upon the signing of a confidentiality agreement (which currently awaits ratification). Among the people involved,

some appear to be well connected in Libyan political circles, while others are known to have previously been involved in the arms trade, further ensuring the Panel's continued interest.

19. In December 2014, a United States-registered company also purporting to act for said 'Board' came to the Panel's notice. Enquiries revealed that the company was made up of some of the same individuals concerned with the South African company, and that it also relied on the forged 'Libyan Decree 378' as a basis for its engagement. The aim of the company is to identify Libyan assets in the United States, South Africa and elsewhere. What it intends to do with them if identified is unclear, but the Panel further emphasises that any such assets identified as owned or controlled by any designated entities or individuals must be immediately frozen in accordance with the asset freeze measure. Enquiries into this matter continue with various Member States, including Libya.

Hannibal Qadhafi

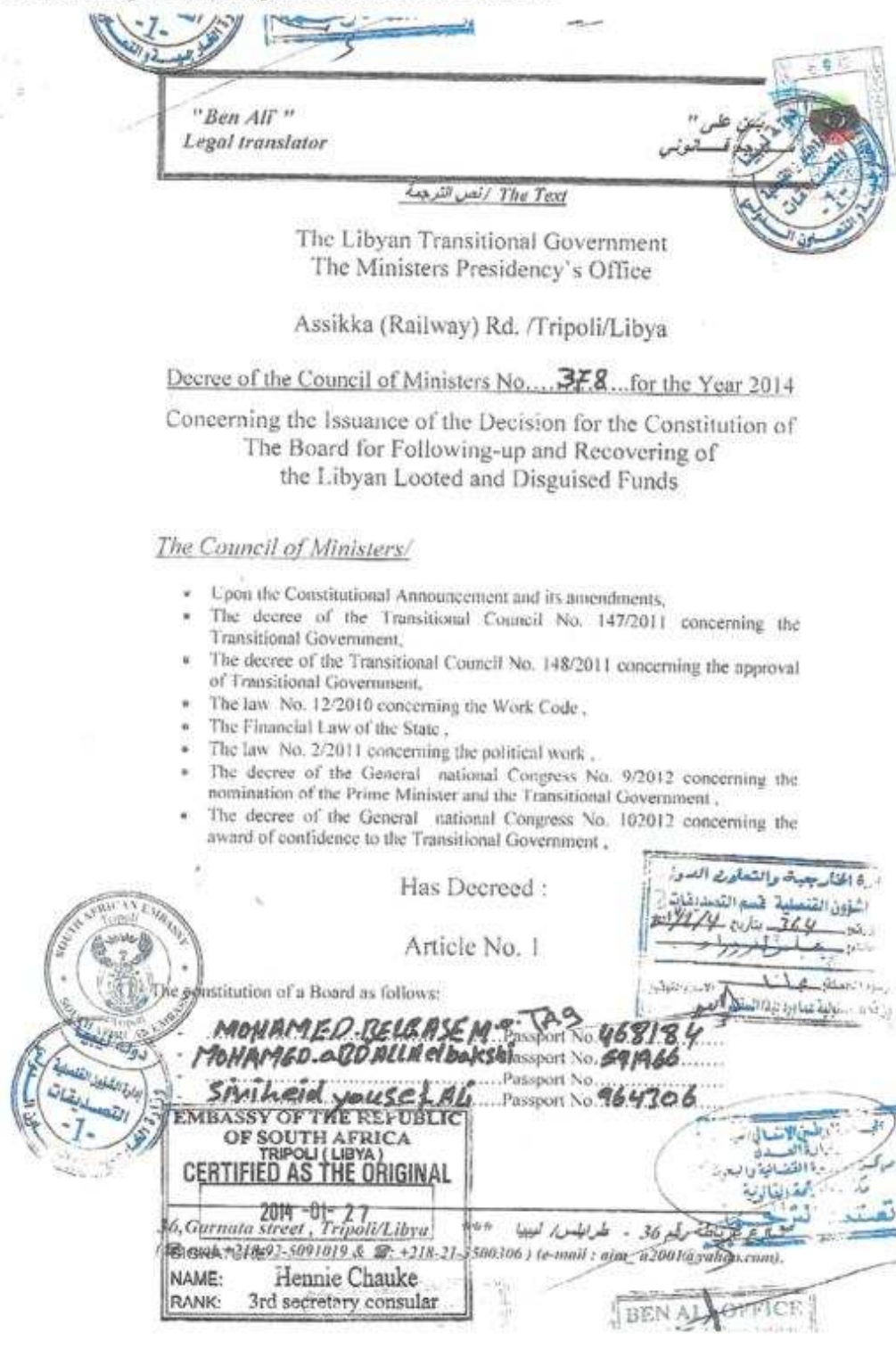
20. Following the provision of extensive financial documentation from a Member State, analysis thereof indicates the strong possibility that Hannibal and Aisha Qadhafi, individuals designated under the asset freeze measure, have moved very large sums of money from their bank accounts to what are believed to be 'front companies' in other Member States. The Panel has sent letters to these Member States requesting information and visits to further this investigation, and awaits response.

21. Another Member State has provided significant information in response to the Panel's enquiry, which is currently being analysed under the terms of a confidentiality agreement with the Member State concerned. This analysis has led to further enquiries in other states.

Other enquiries

22. A number of other enquiries of a confidential nature are underway, which will be reported upon should they reveal any relevant matters.

Annex 36.1: Forged Libyan government decree no. 378





"Ben Ali"
Legal translator

"بن علي"
مترجم قانوني

نص الترجمة / The Text

Article No. 2

The Board will perform its activities under the name of "The National Board for The Following-up and Recovering of the Libyan Looted and Disguised Funds".

Article No. 3

The constituted board will perform, as per the regulations of the previous article of this decree - the necessary procedures and steps so as to know the Libyan looted and disguised funds abroad and for such purpose it can proceed as follows:

- The inventory of the Libyan Smuggled and disguised funds abroad or which has been invested into projects or delusive and unreal investment portfolios for the purpose of its smuggling, whether fixed or transferrable assets, and to collect the proofing documentations.
- To remove the camouflage methods of such funds and method of disguising, the places of existence, its movements and state the rights of its concern and the ways of its possession.
- The Board has the authority to recover the smuggled funds according to the legal procedures as legally decided and in accordance with the international stipulated conventions and agreements.

Article No. 4

The Board has the authorities to the assistance of whom thinks suitable from advocates, lawyers, auditors, accountants, businessmen and others so as to realize the objectives of this duty and task.

Article No. 5

The Board has the right to request from the competent authorities the supply of documents, contracts and filing regarding the projects and investments, the developmental programmes which had been stipulated during the precedent regime.

Article No. 6

The Board has the authorities to award the percentage of Ten Percent (10%) from the value of the recovered funds i.e. as a fee in favour of those with whom has agreed with from advocates, lawyers, consultants and others immediately after issuing the possession documentations and the recovery of these funds or projects.



EMBASSY OF THE REPUBLIC
OF SOUTH AFRICA
TRIPOLI (LIBYA)
CERTIFIED AS THE ORIGINAL

36, Garnata street, Tripoli/Libya ***
P.O. Box 21892-5091019 & +218-21-3500306 (e-mail: ulm_2001@yahoo.com)

NA

مكتب بن علي
مترجم قانوني

مكتب بن علي

مكتب بن علي

الجمهورية التونسية
وزارة العدل
مركز الخدمة القانونية والبحوث
مكتب الترجمة القانونية
تعتمد الترجمة رقم 36 - طرابلس/ليبيا



"Ben Ali"
Legal translator

"بن علي"
مترجم قانوني

نص الترجمة / The Text

Article No. 7

The Board has the right to open bank accounts outside or inside Libya so as to facilitate the operation of collecting and transferring of the funds and hence it is legally authorized to communicate with banks and sign all banking transactions and documentations.

Article No. 8

The authorities invested to the members of The Board are of equal entity so as to being authorized to sign the banking operations and the issued decision in solidarity but not individually.

Article No. 9

This decision enters into force since the date of its issuance and revoke any other decree or entrustment of the same competencies and conditions.

Approval of /

The Libyan Transitional Government
The Council of Ministers
The Decrees Unit
Tripoli/Libya

Issued on :



شارع خروطة رقم 36 - طرابلس/ ليبيا ***
tel: +218-92-5091019 & fax: +218-21-3500306 | e-mail: aim_a2001@yahoo.com

Annex 36.2: Forged note verbale purportedly by the Libyan Ministry of Foreign Affairs



The Libyan Ministry of Foreign Affairs, Libya, presents its compliments to the South African Embassy in Libya and has the honour to present to you the Decree of the Council of Ministers of Libya, Decree No 378 of 2014 signed on 22nd of January 2014 under reference no 14/T/108 and attached to this note, by which Decree the National Board for The Following-up and Recovering of the Libyan Looted and Disguised Funds has been established.

The Decree promulgates the Board as the sole autonomous body authorising it to investigate and resolve all matters pertaining to alleged Libyan assets hidden and held in jurisdictions outside of Libya, and to enter into discussions and agree with all and any sovereign states, including South Africa, on how such Libyan Assets are to be dealt with.

We humbly request the Department of International Relations and Cooperation to assist the Board and its appointee in all matters pertaining to the Libyan Hidden Assets and further assist the Board Members to meet with the relevant South African authorities in compliance with their duties and responsibilities.

The Board, in terms of and under the Decree, has full authority to amend, agree, conclude and execute the Memorandum of Understanding should such be deemed the correct course of action in order to bring the matter under consideration to a successful and timeous conclusion.

We trust the above to be in order and the Board avails itself of this opportunity to renew to the Department of International Relations and Cooperation the assurance of its highest consideration.



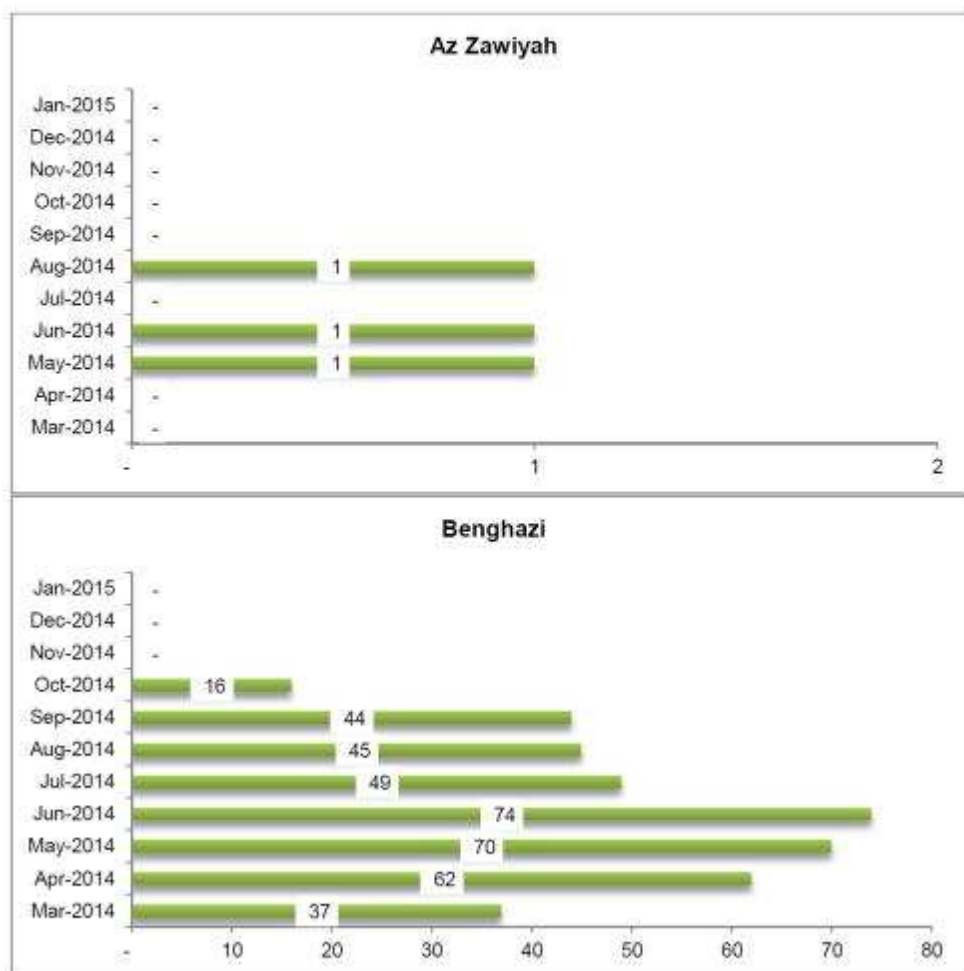
Director Of The Office

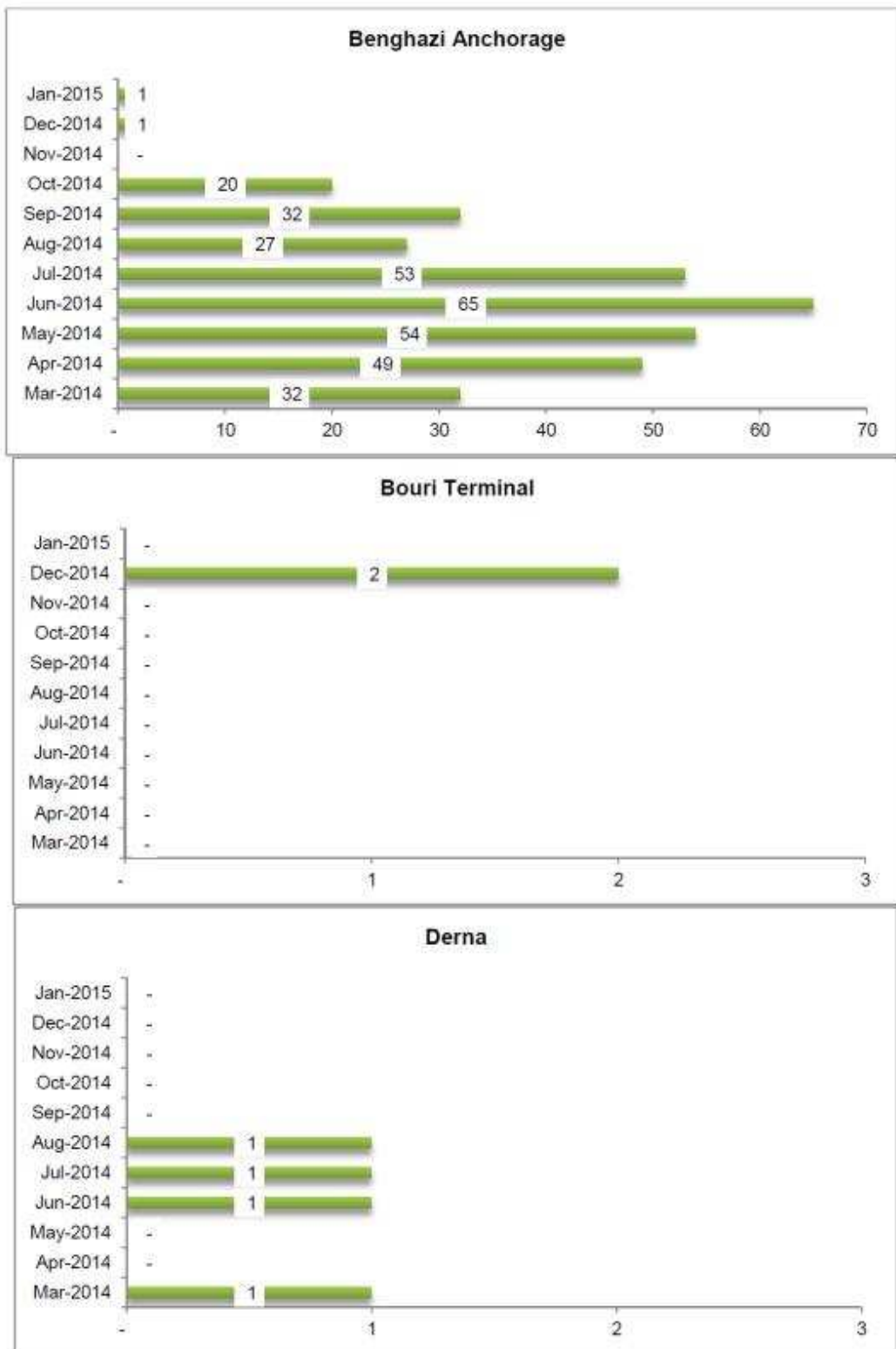


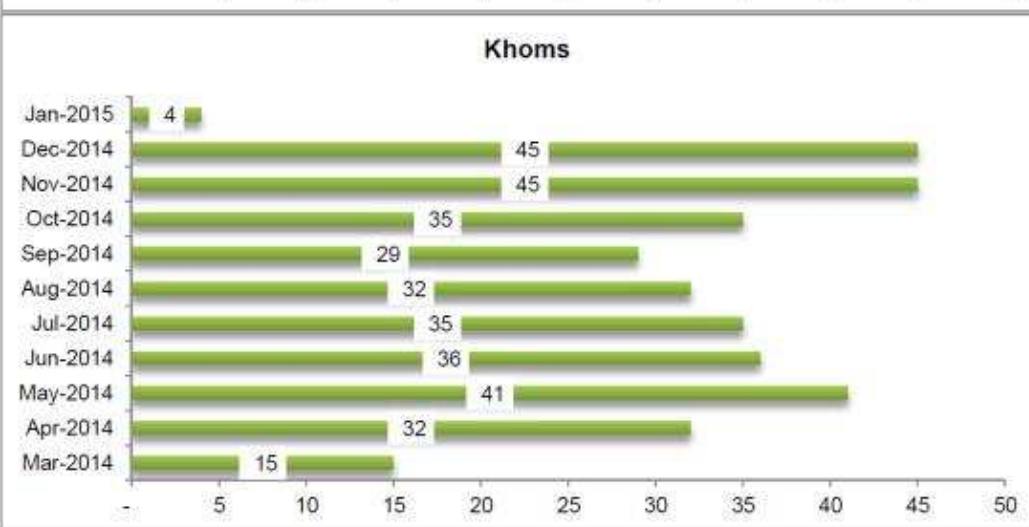
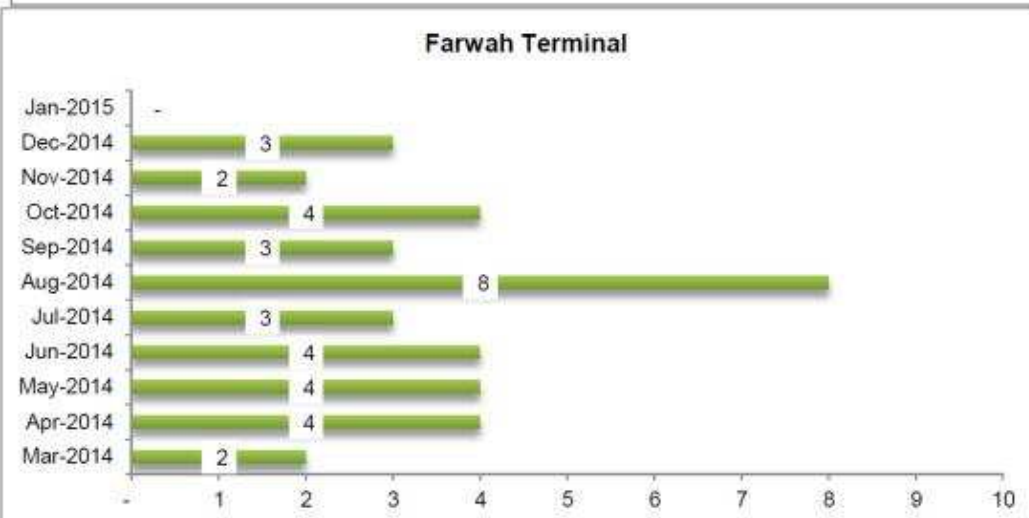
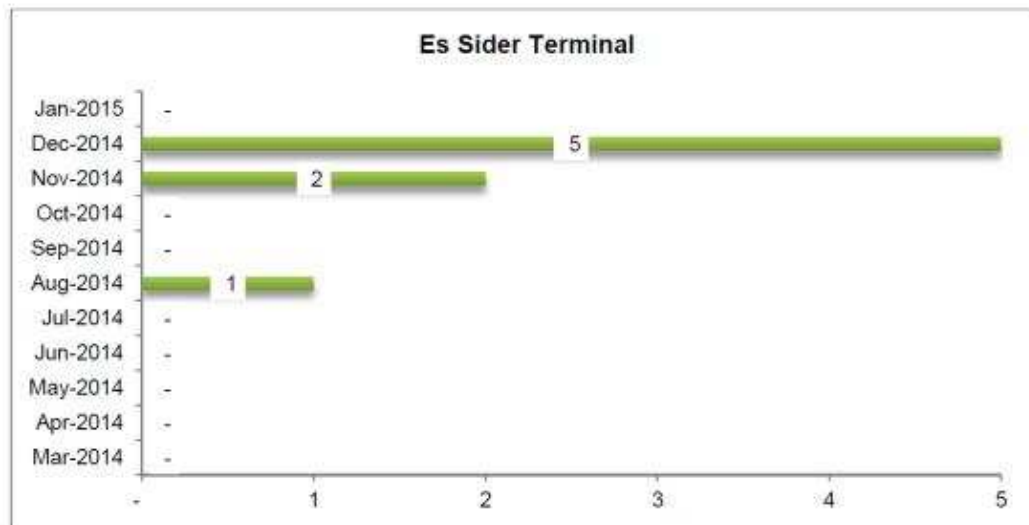
3402921-22 • 3400461-63-64-65-66-67-68-69

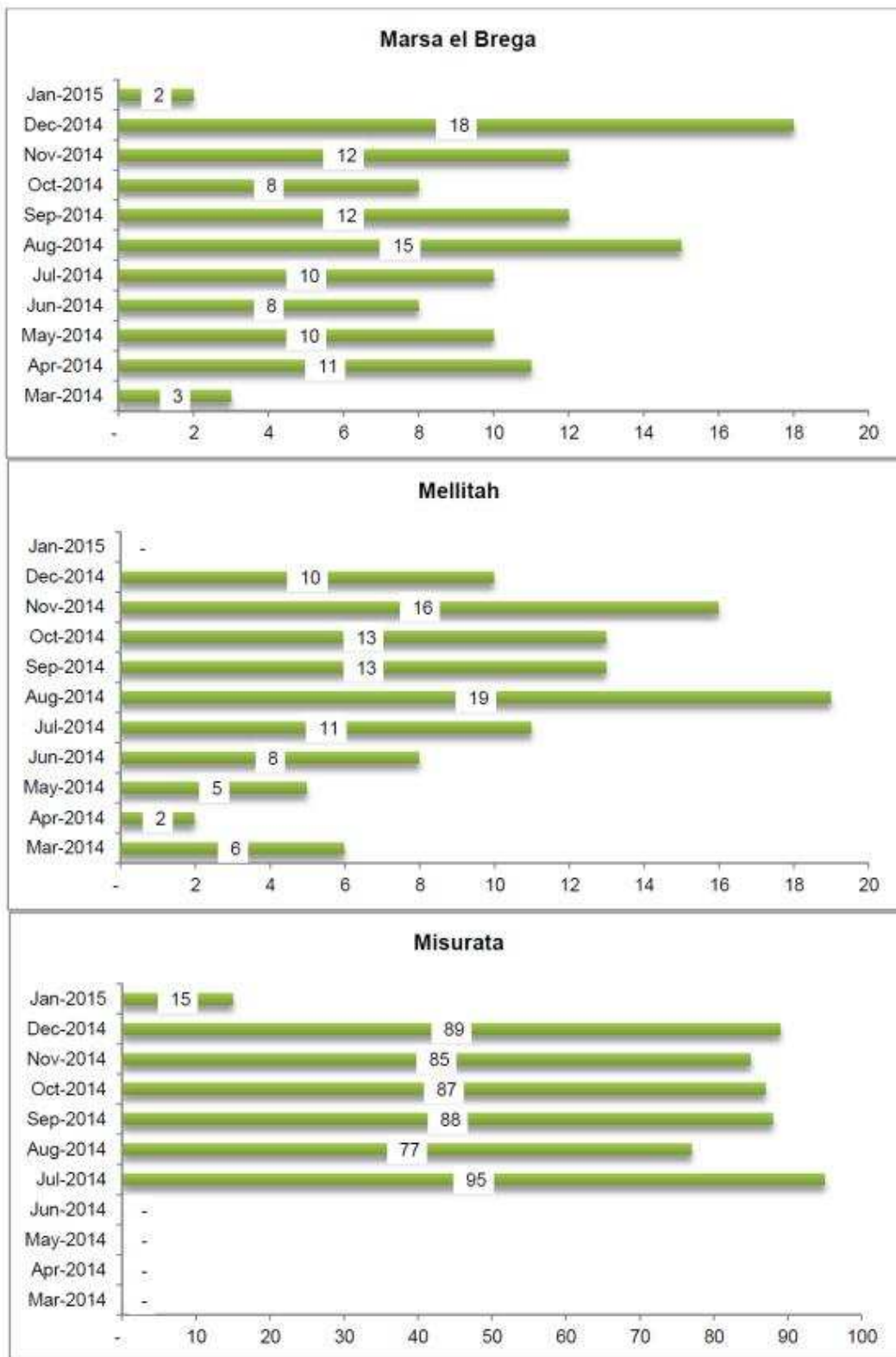
Annex 37 Vessel movements at Libyan ports

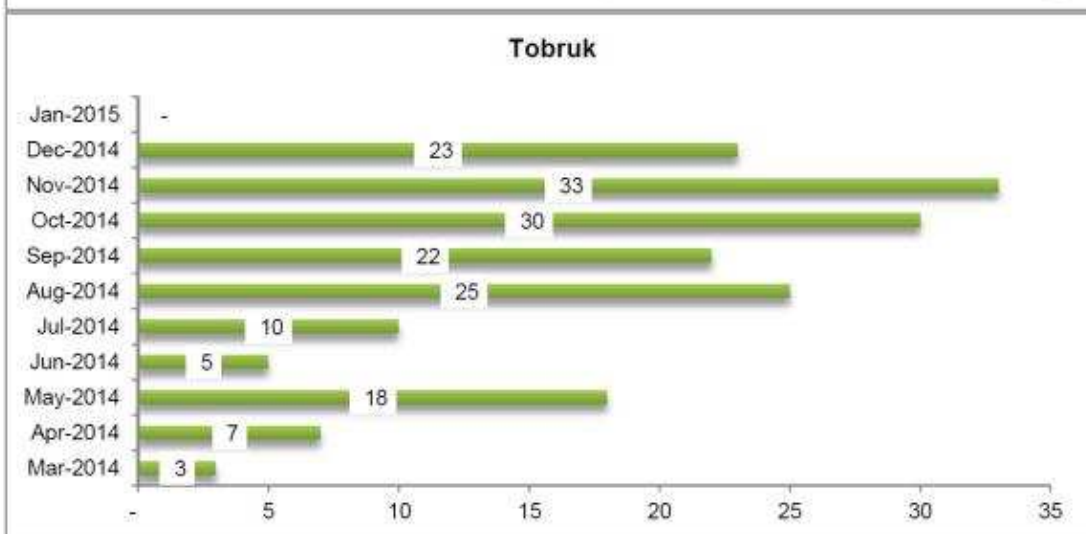
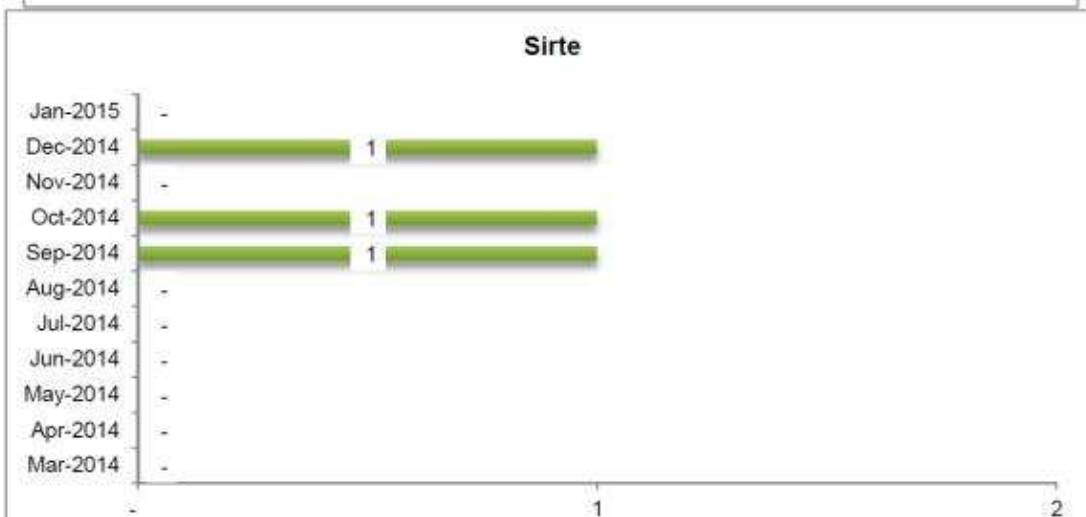
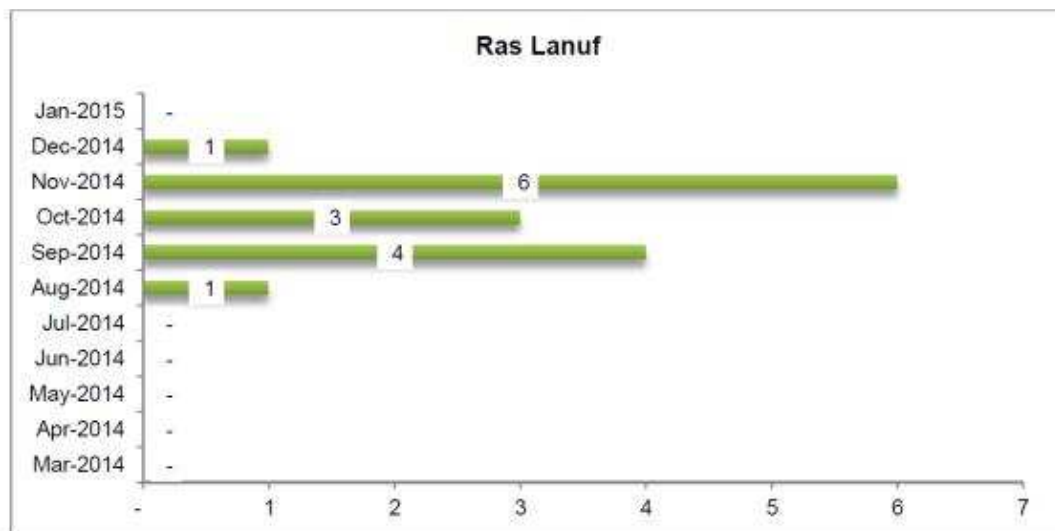
Graphic representation of port- and month-wise movement of vessels at Libyan ports from 19 March 2014 to 6 January 2015

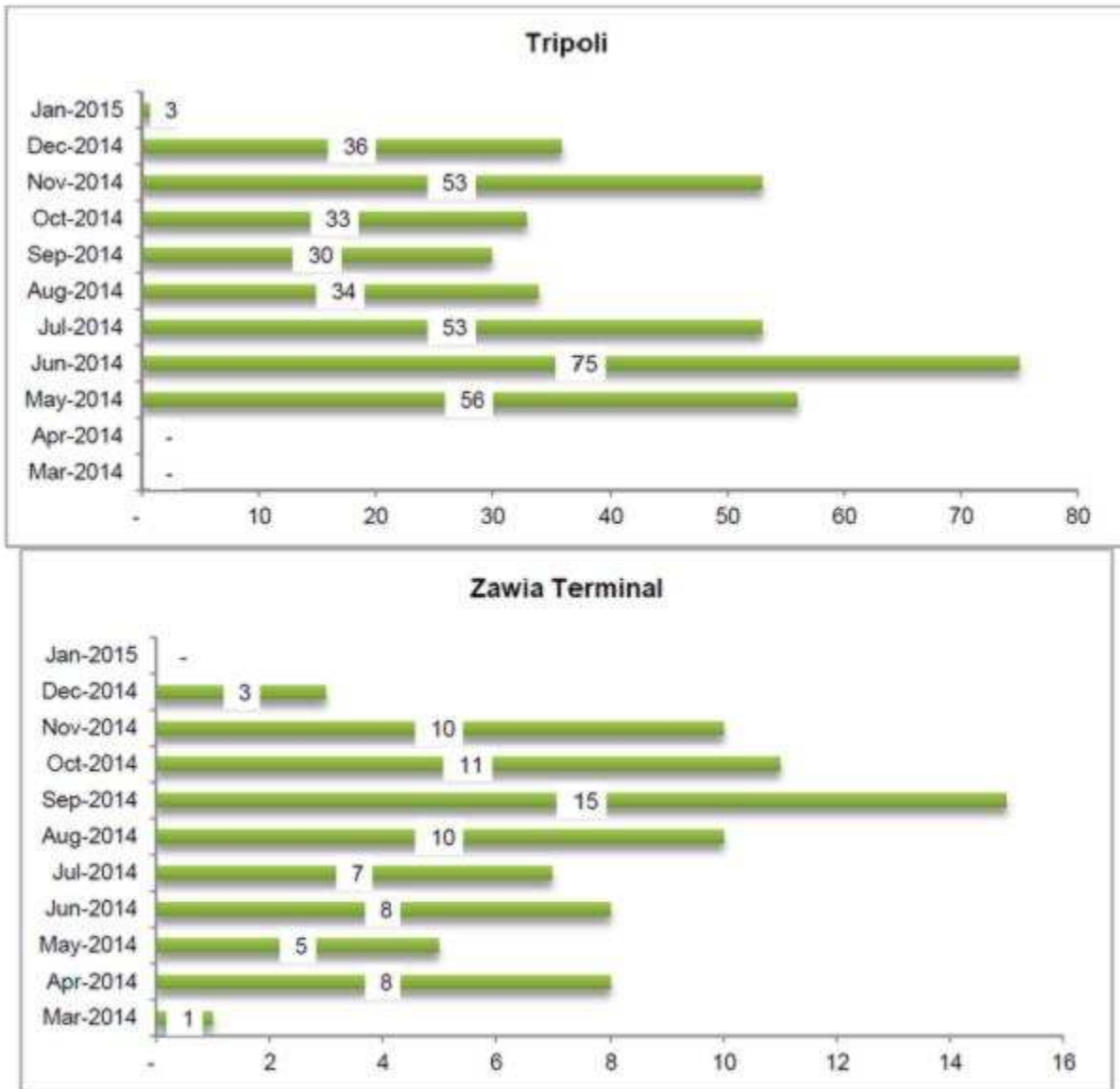


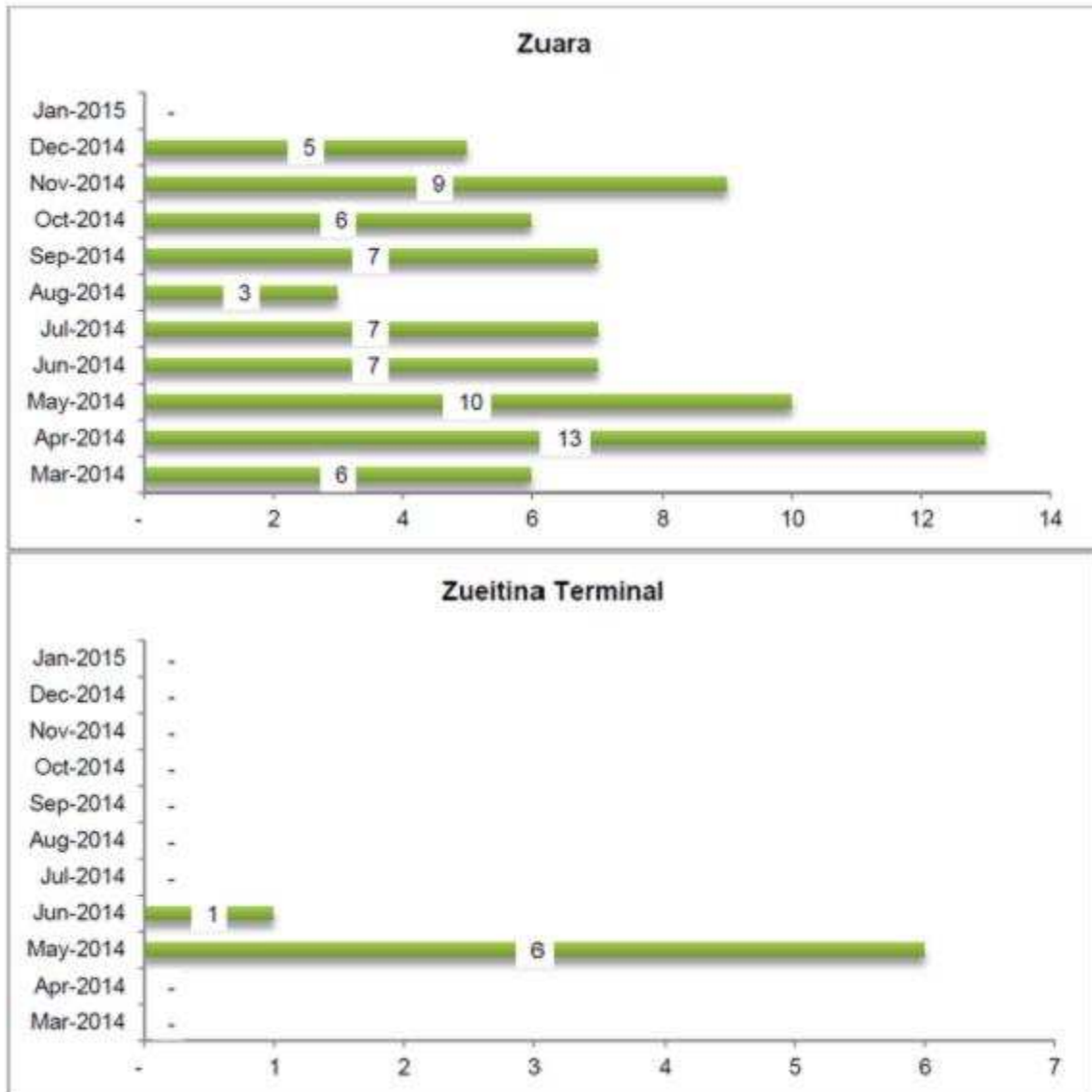




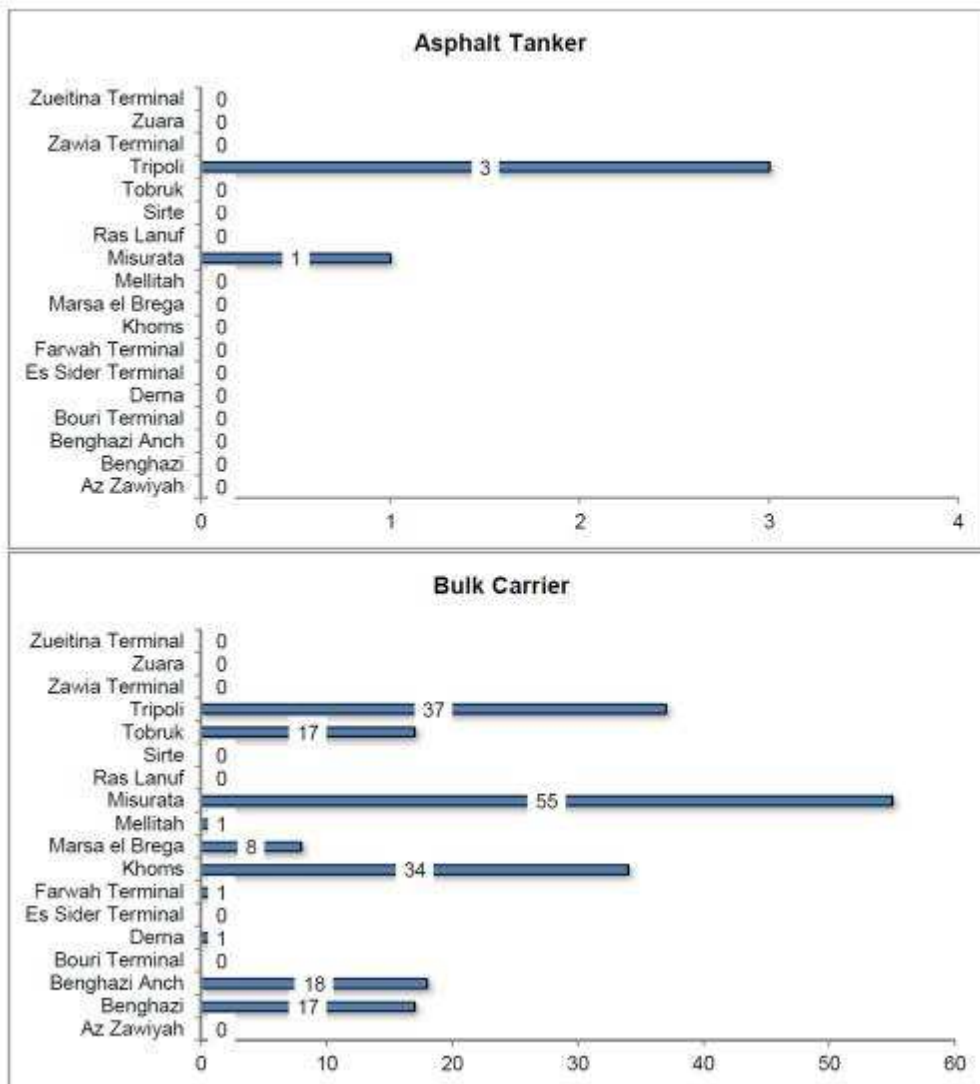


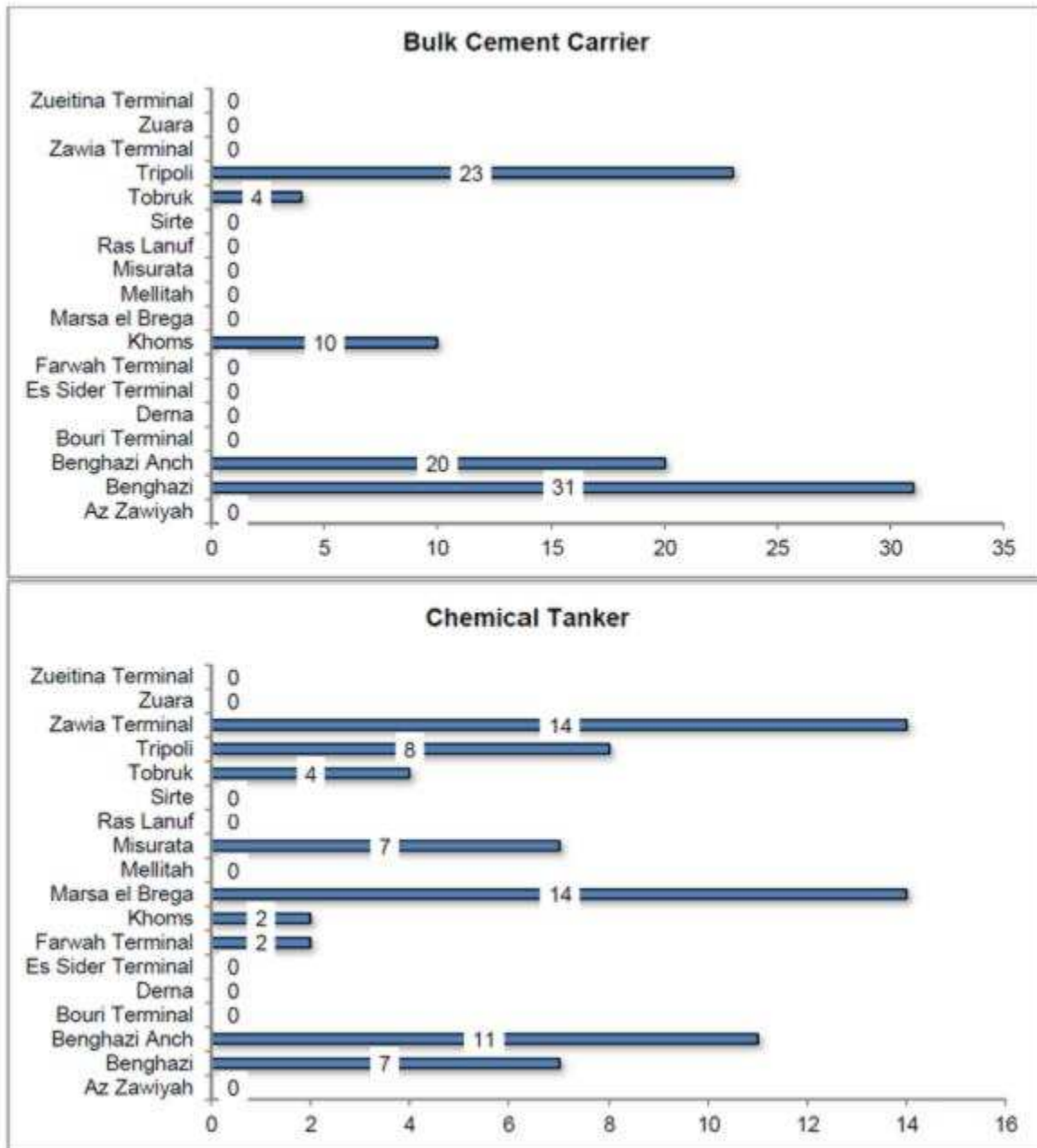


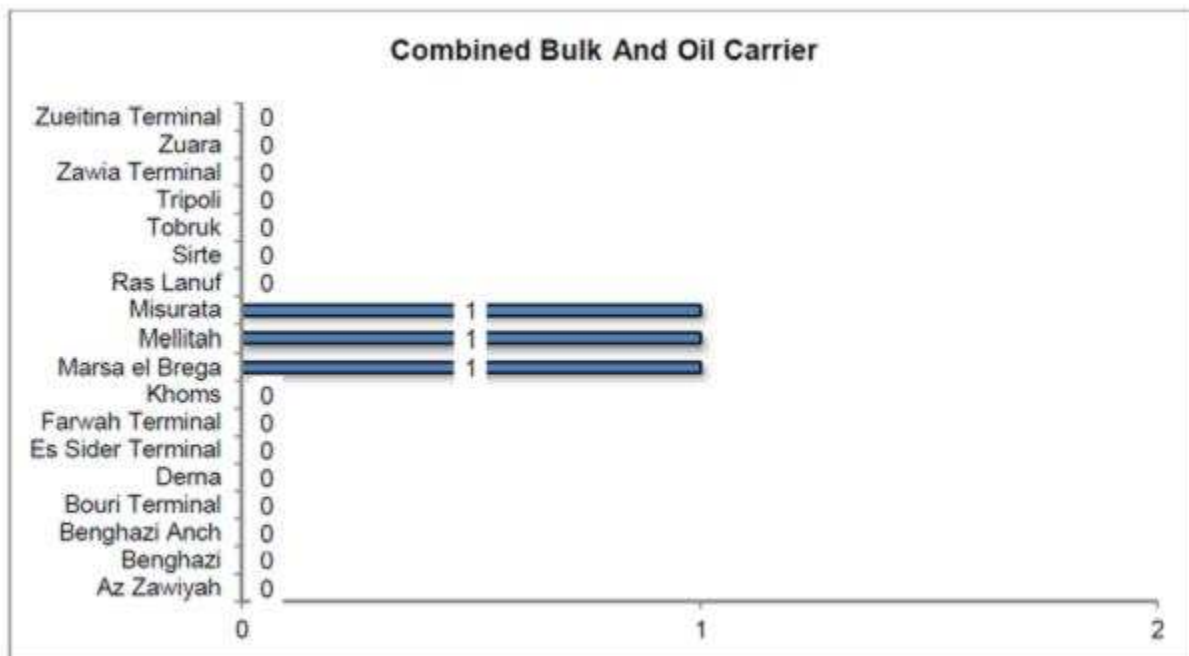


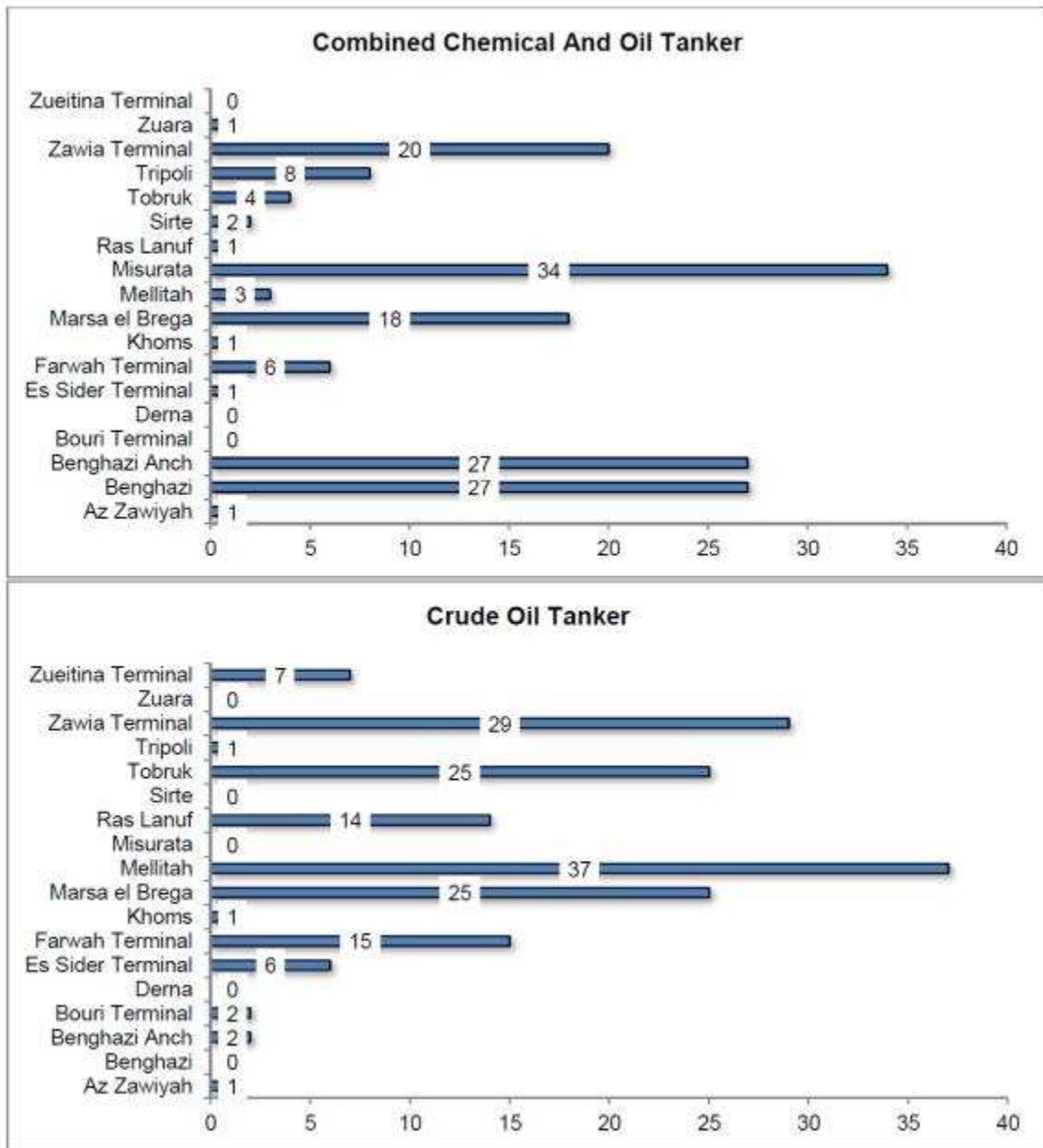


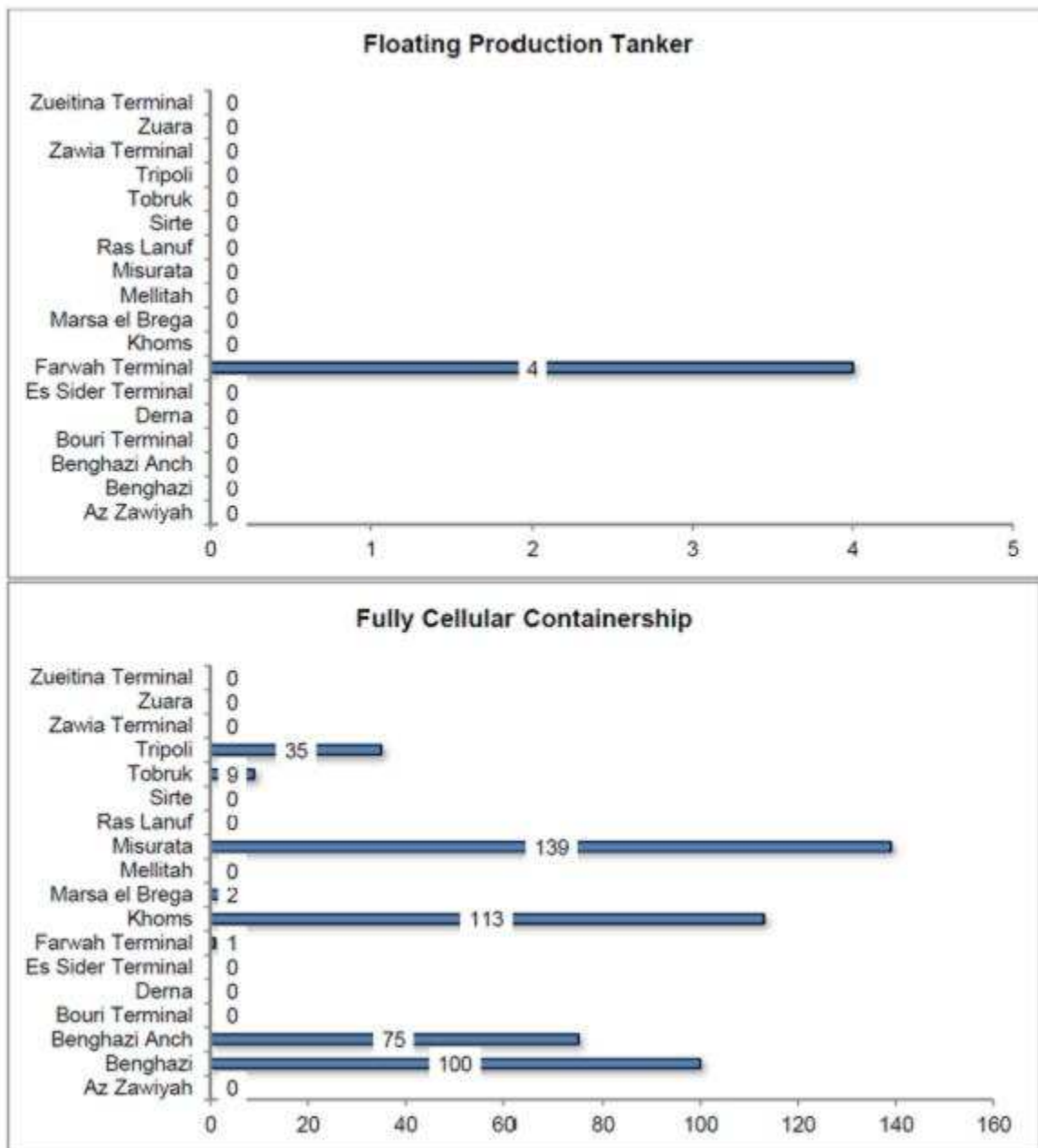
Graphic representation of commodity and month-wise movement of vessels at Libyan ports from 19 March 2014 to 6 January 2015

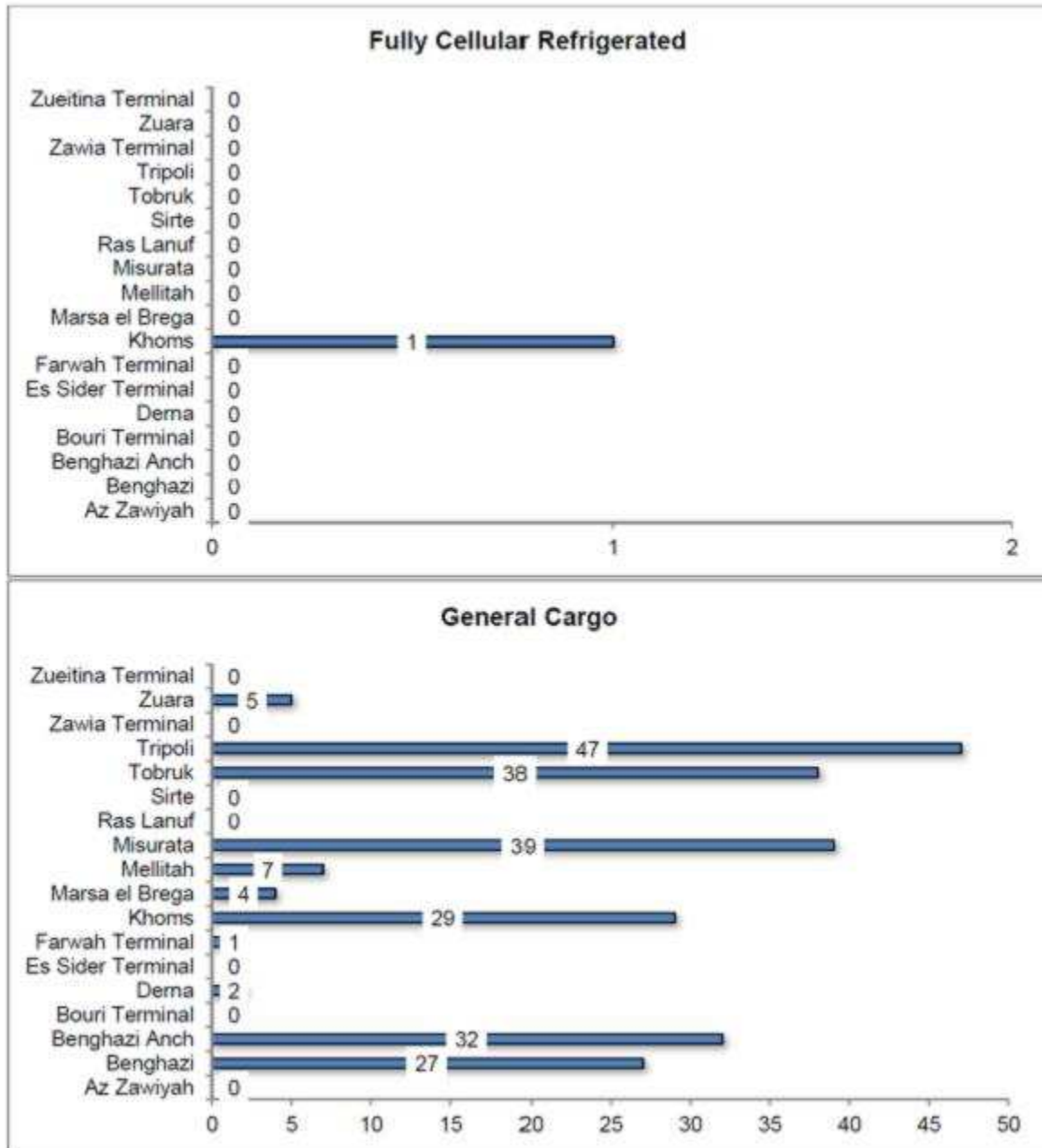


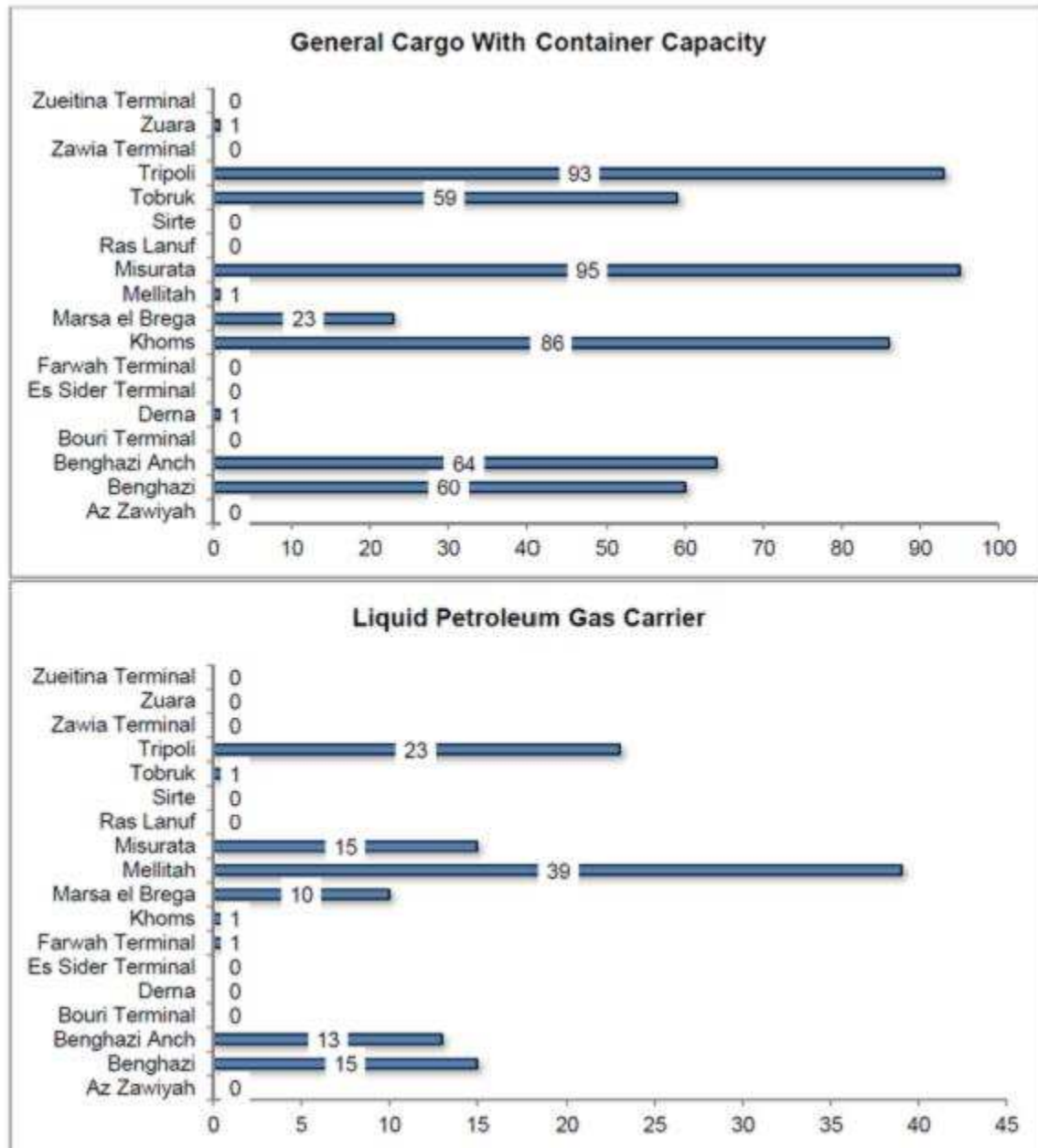


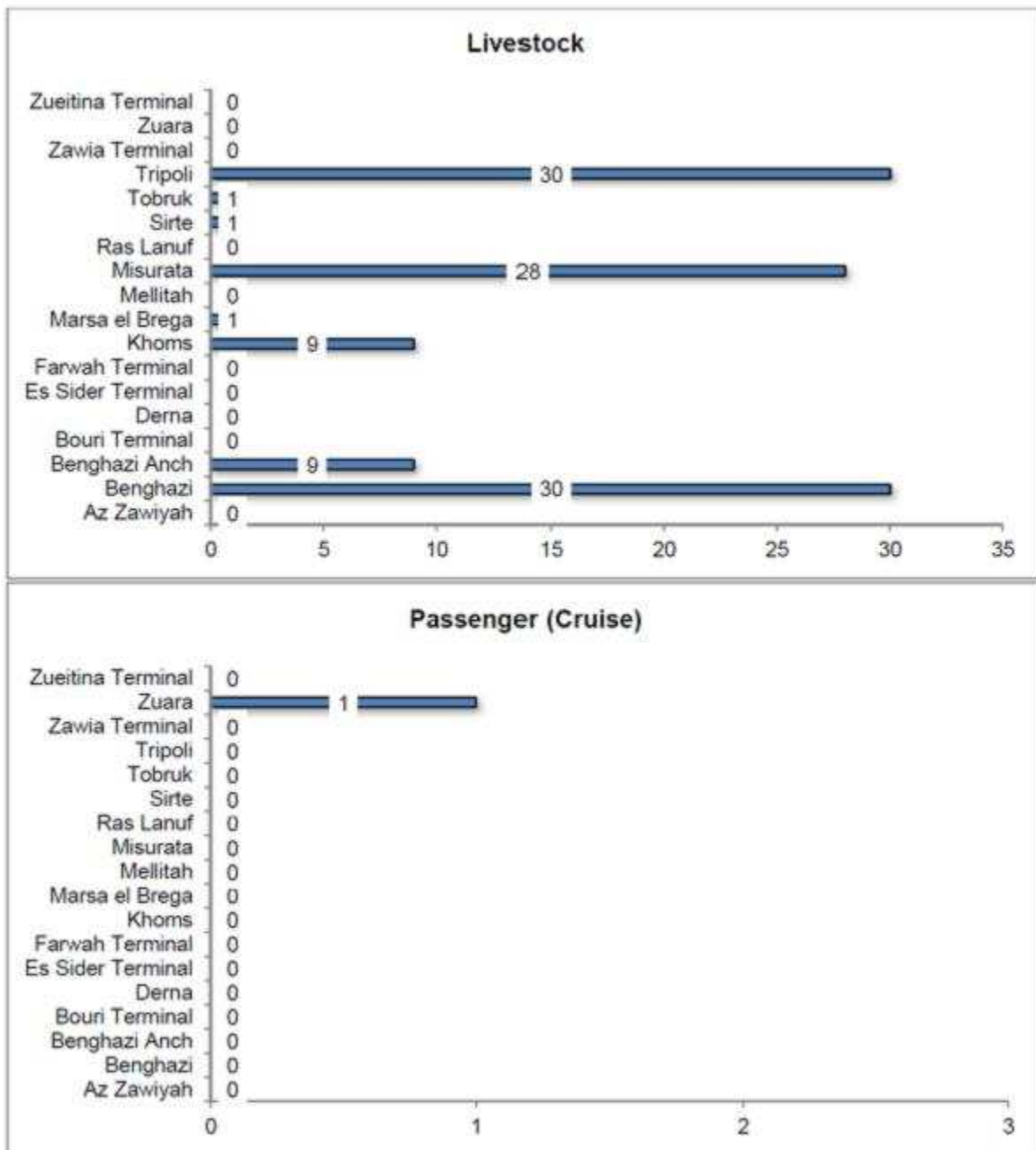


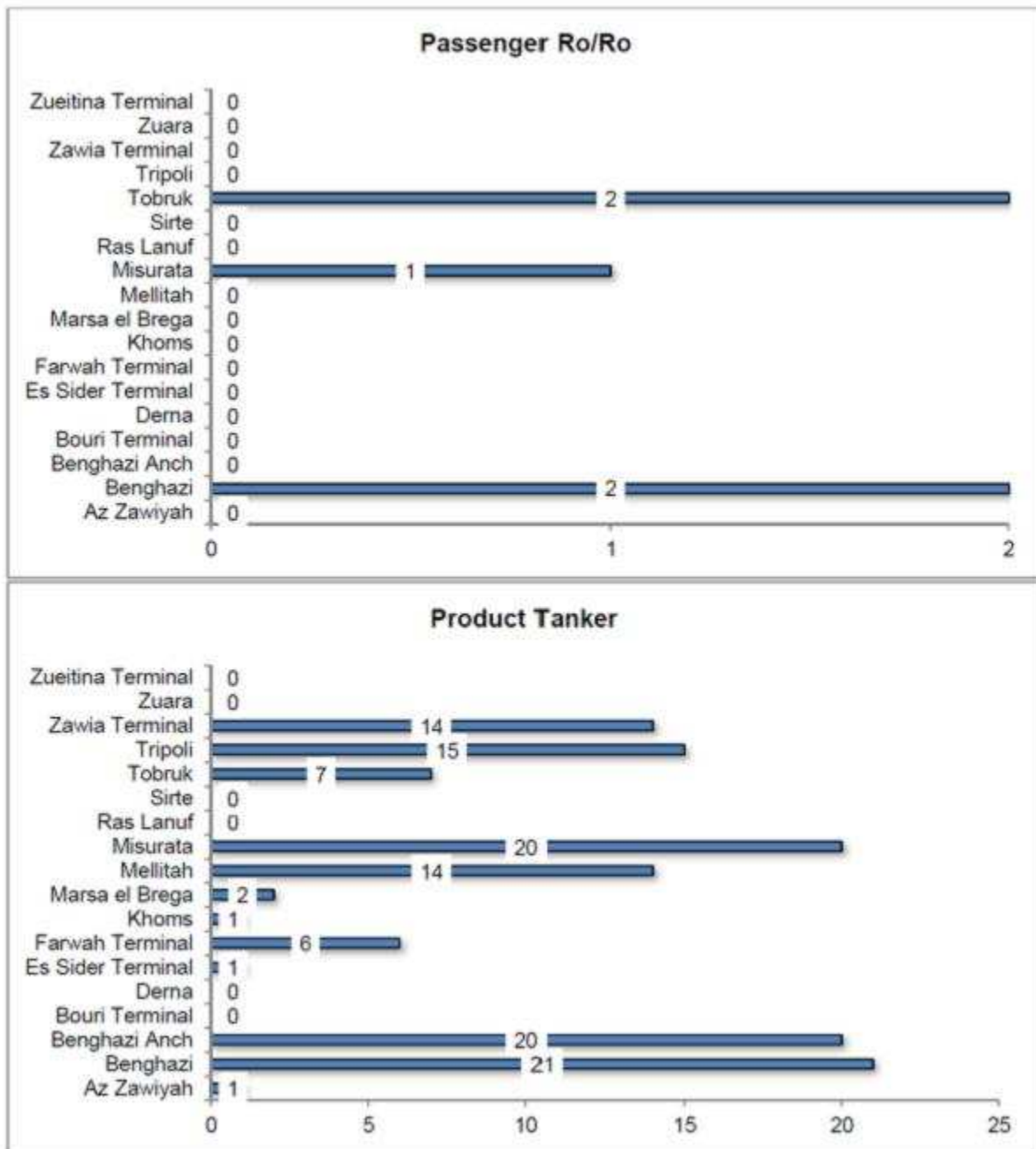


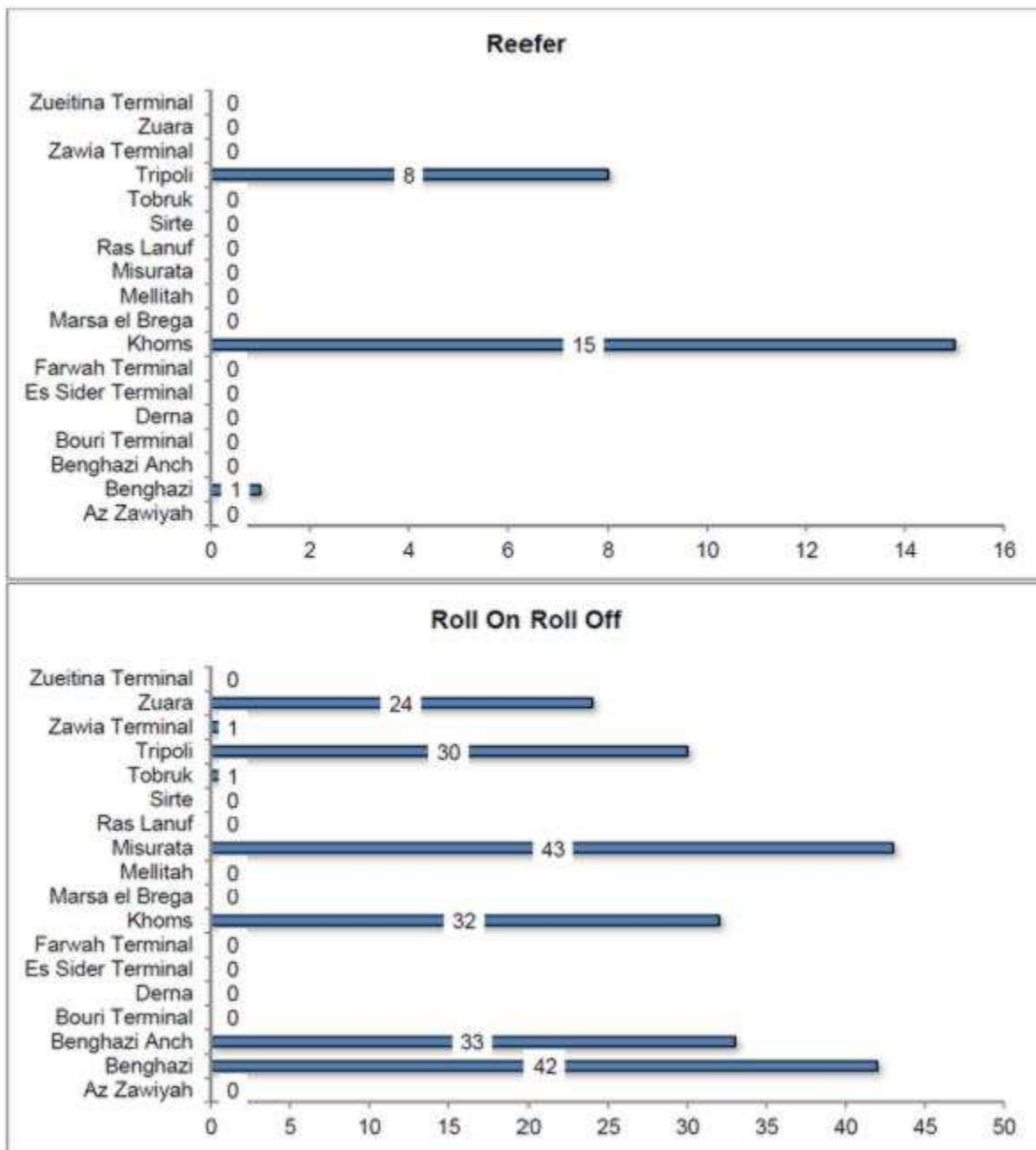


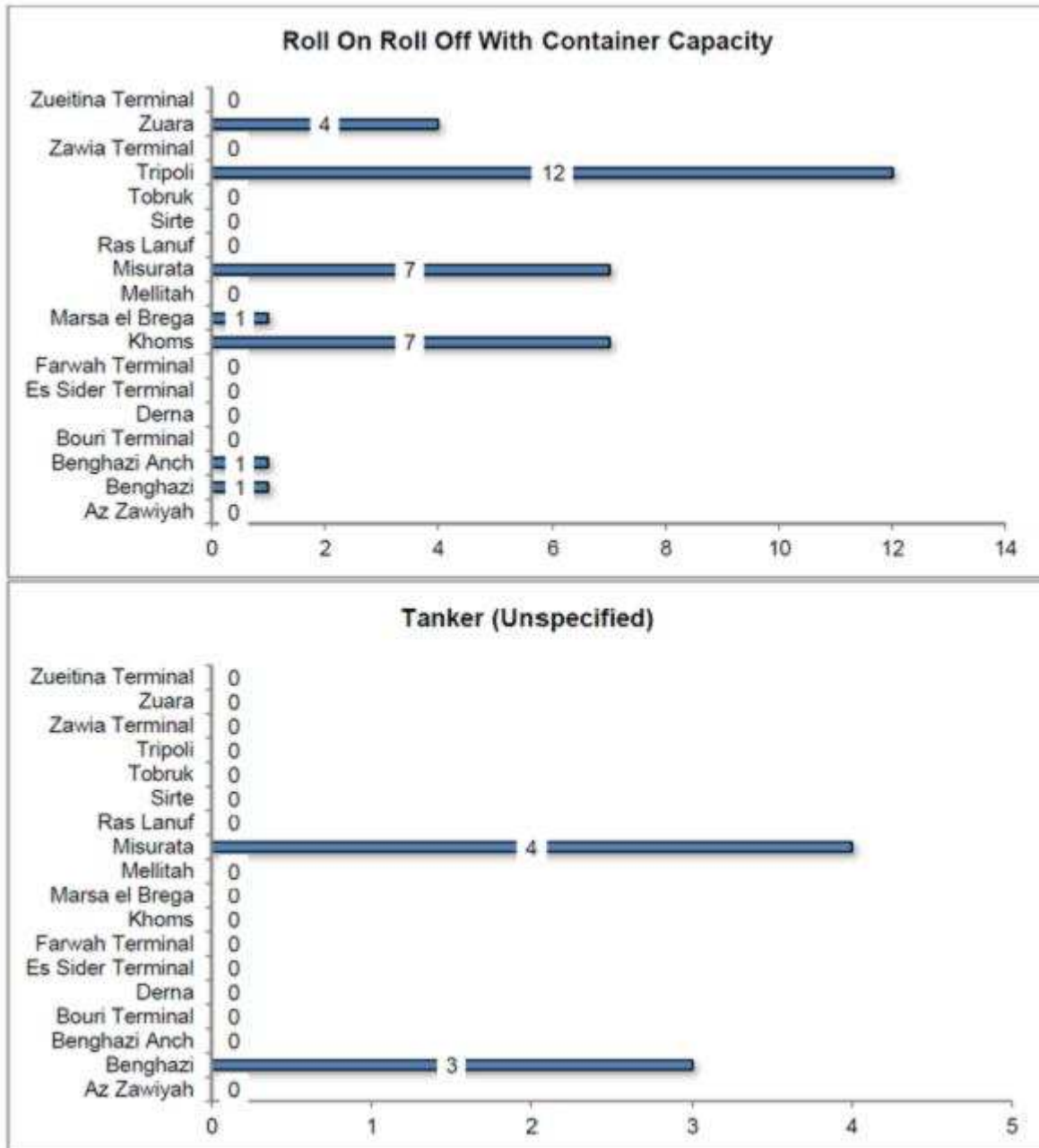


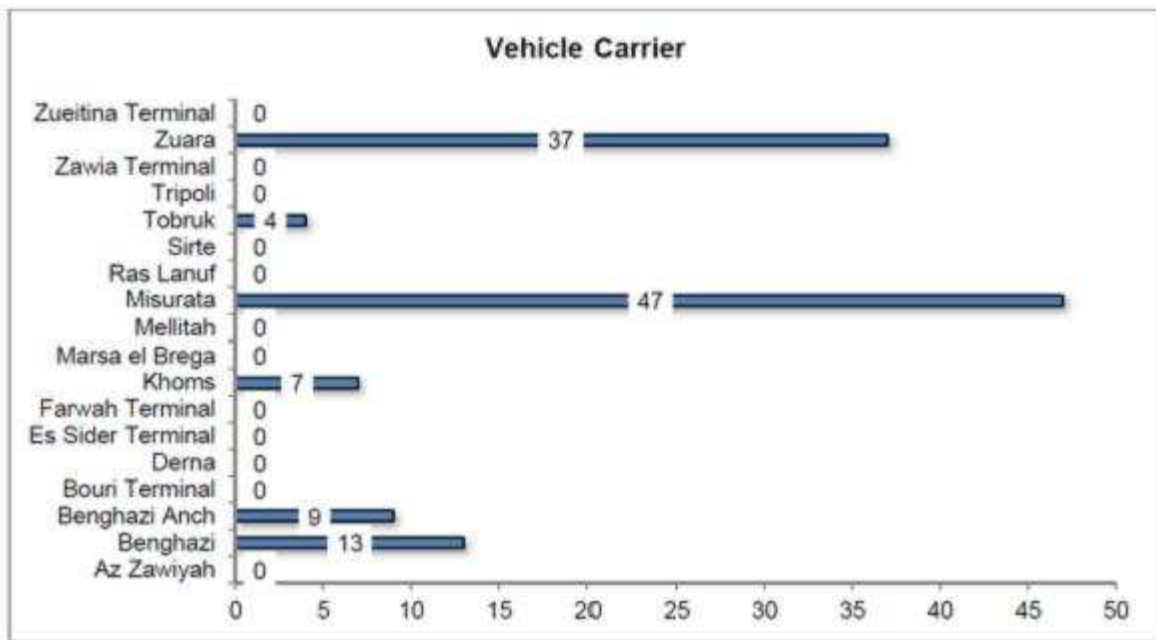












Annex 38 Map of Libyan ports, terminals and oil fields

Map provided to the Panel by the NOC showing Libyan ports, terminals and oil fields (July 2014)

